قراءة في خطاب الشيخ عمرو بن حبريش العليى

وكيل أول محافظة حضرموت، رئيس حلف قبائل حضرموت، رئيس مؤتمر حضرموت الجامع

المحامي صالح عبدالله باحتيلي النعماني

محام مترافع امام المحكمة العليا

حضرموت

2026

Inclusive Hadhramout Conference

مؤتمر حضرموت الجامع

#معاً_من_أجل_حضرموت

قراءة في خطاب الشيخ عمرو بن حبريش العليي

وكيل أول محافظة حضرموت، رئيس حلف قبائل حضرموت، رئيس مؤتمر حضرموت الجامع

المحامي صالح عبدالله باحتيلي النعماني

محام مترافع امام المحكمة العليا

حضرموت

2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ.إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ.اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ.صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ.

اللهم ارحم الشهيد سعد بن حبريش العليي ورفاقة الشهداء ، وادخلهم في جنات النعيم".
" وارفع درجتهم عندك يا أرحم الراحمين"."يا رب ارحم من فقدناهم واغفر لهم، وبرد تربتهم واجعل الجنة دارهم". "اللهم فارحم دموع المحبين وحنين المشتاقين، واجمع بينهم وبين آبائهم وأمهاتهم وأزواجهم وأهليهم وأولادهم في جنات النعيم يا سميع الدعاء".

"هنيئًا لهم الشهادة، فقد أدّوا الأمانة وصدقوا في العهد، ومضوا إلى ربٍّ كريمٍ لا يضيع عنده عملُ مخلص"

تحية إجلال وتقدير، تفيض فخرًا واعتزازًا، لأسد حضرموت الشيخ صالح بن حريز، ذلك الصوت الجهوري الذي صدح بالحق حين صمت كثيرون، والقامة الشامخة التي جسّدت قوة الخطابة وصلابة الموقف، فكانت كلماته زلزالًا هزّ عروش الظلم، وأيقظ الوعي في نفوس أبناء حضرموت. لقد كان حضوره علامة فارقة، لا يتكئ على المجاملة ولا يساوم على الحق، بل يحمل قضيته بصدق الرجال، ويواجه بها الظلم بجرأة لا تعرف التردد.

وتحية خالصة لكل الأبطال الشرفاء الذين حملوا على عواتقهم عبئًا ثقيلًا، عبء الكرامة والمسؤولية، وساروا في درب شائك لا يختاره إلا من آمن بقضيته، وضحّى براحته وأمنه في سبيل رفع الظلم عن شعب حضرموت. أولئك الذين لم يهنوا، ولم تنحنِ ظهورهم

تحت ثقل التحديات، بل ازدادوا صلابة، وجعلوا من تضحياتهم جسورًا يعبر عليها المجتمع نحو العزة والحرية.

إنها تحية للرجال الذين فهموا أن الكلمة موقف، وأن الصمت خيانة، وأن الدفاع عن حضرموت ليس شعارًا يُرفع، بل عهد يُحمل ويُصان. تحية لمن وقفوا في وجه الجور، وصمدوا أمام الإقصاء والتهميش، وآمنوا بأن حضرموت تستحق العدالة والكرامة، وأن شعبها جدير بحياة حرة وآمنة على أرضه. لهم جميعًا تُرفع التحية ، ويُكتب التاريخ مواقفهم بمداد الفخر، فهم نبض حضرموت الحي، وضميرها الذي لم يساوم.

ملاحظة

رغم أن مؤتمر حضرموت الجامع يُعد الحدث الأبرز في مسار حضرموت المعاصر، إلا أنه لم يولد من فراغ، ولم يكن نتاج لحظة عابرة أو ظرف طارئ فرضته الأحداث، بل جاء ثمرة مسار طويل من التضحيات الجسيمة، صنعه رجال تشكّلت مواقفهم في قلب المعاناة، رجال احتضنتهم الجبال فصاروا جبالا بصلابتها، واستمدوا من وعورتها قوة الإرادة وثبات الموقف. هؤلاء وقفوا في وجه مافيا النفط التي نهبت الثروة، ومافيا تفتيت المجتمع الحضرمي التي عملت على تمزيق الصف وتشتيت الوعي، ومافيا الاستبداد والتوسع الجنوبية ، وسعوا بكل شجاعة إلى فضح محاولات صرف أبناء حضرموت عن فهم حقيقة ما يجري حولهم، وعن إدراك حقوقهم المغتصبة.

لم يكن أولئك الرجال صنيعة شعارات، ولم تُعجن عقولهم في مطابخ الصراعات الحزبية التي أرهقت الناس وأضاعت البوصلة عنهم، بل تخرجوا من مدرسة الحياة القاسية، وتشربوا معاني المروءة والأخلاق والصدق والثبات، فسبقوا غيرهم في تشخيص الخلل العميق الذي أصاب المجتمع، وامتلكوا الجرأة على تسميته ومواجهته دون مواربة أو خوف. كانوا يرون ما عجز كثيرون عن رؤيته، ويقولون ما تردد غيرهم في قوله، لأنهم أدركوا مبكرًا أن الصمت أخطر من المواجهة، وأن التنازل عن الحق بداية ضياعه.

وفي الوقت الذي استُنزف فيه كثيرون في صراعات الأحزاب، وغرقوا طويلًا في مستنقع الكراسي والمطالب الشخصية، حتى غابت حضرموت وحقوقها عن أولوياتهم، كان أولئك الرجال يسيرون في الاتجاه المعاكس، متحررين من قيود الحسابات الضيقة، واضعين حضرموت فوق كل اعتبار. كسروا حاجز الخوف الذي كبل غيرهم، ودفعوا أثمانًا باهظة من راحتهم وأمنهم وأرواحهم، سالت دماؤهم على هذا الطريق لتعانق أرواحهم المجد، وتمرغت

جباههم برمال الصحراء، وتحملوا قسوة الحر والبرد، يجوبون الصحاري والهضاب والجبال ليلًا ونهارًا، ينادون الناس ان الخطرمحدق، ويدعون الناس إلى اليقظة والانتباه لما يُحاك في الخفاء.

في المساء يتناوبون غفوة فتنام أعينهم قليلًا، لكن قلوبهم لم تنم، ولم يتلبسهم سحر خداع الأحزاب التي عاثت فسادًا في حضرموت وأخواتها، ولم تنطلِ عليهم شعارات زائفة ولا وعود براقة. كانوا أوفياء لقضية أرضهم، ثابتين على مبدأهم، فصارت تضحياتهم وقودًا لمرحلة جديدة من الوعي والمسؤولية، وأشعلت شرارة صحوة حضرمية لم تعد قابلة للإخماد.

ومن رحم تلك التضحيات العظيمة وُلد مؤتمر حضرموت الجامع، لا كمجرد كيان سياسي عابر أو إطار تنظيمي محدود، بل كتعبير صادق عن صحوة حضرمية شاملة، أدرك فيها المجتمع الحضرمي، بكل مكوناته القبلية والمدنية، حجم التحديات التي تواجهه، وأهمية التكاتف واستعادة زمام المبادرة من أيدي العابثين. وهكذا تحوّل المؤتمر إلى رمز لإرادة جماعية حرة، وإلى شاهد حي على أن حضرموت، حين تتوحد كلمتها وتلتف حول أهدافها، قادرة على تجاوز الجراح، وكسر القيود، وصناعة مستقبل يليق بتاريخها العريق وتضحيات أبنائها، مستقبل عنوانه الكرامة والوعي والحق الذي لا يسقط بالتقادم.

المقدمة

تأتي هذه الدراسة بوصفها محاولة تحليلية لفهم التحولات العميقة التي تشهدها حضرموت في لحظة تاريخية فارقة، لحظة يتقاطع فيها الاجتماعي بالسياسي، والتاريخي بالراهن، والمحلي بالإقليمي. وتنطلق الدراسة من قراءة معمقة في خطاب رئيس حلف قبائل حضرموت ووكيل محافظة حضرموت، الشيخ عمر بن حبريش العليي، بوصفه أحد أبرز الفاعلين الذين أسهموا في إعادة صياغة الوعي السياسي الحضرمي، وفي بلورة مشروع متكامل يتجاوز منطق المطالب الجزئية إلى أفق الحكم الذاتي وإعادة بناء العلاقة بين المجتمع والدولة.

ولا تتعامل هذه الدراسة مع خطاب الشيخ بن حبريش بوصفه تعبيرًا فرديًا معزولًا، بل بوصفه نتاجًا لتراكم تاريخي واجتماعي طويل، عبّرت عنه حضرموت عبر مراحل مختلفة من تاريخها، منذ تشكّلها في الذاكرة السياسية، مرورًا بتحولاتها الاجتماعية وبنيتها القبلية، وصولًا إلى موقعها في الدولة اليمنية الحديثة وما رافق ذلك من تهميش واختلال في موازين السلطة والتنمية. ومن هذا المنطلق، فإن قراءة الخطاب لا تنفصل عن قراءة السياق، ولا يمكن فهم اللغة السياسية المستخدمة دون إدراك الشروط التاريخية والاجتماعية التي أنتجتها.

يسعى الكتاب إلى مقاربة خطاب الشيخ بن حبريش من زاوية متعددة الأبعاد، تجمع بين التحليل التاريخي، والسوسيولوجي، والسياسي، والقانوني. فالباب الأول يضع الإطار النظري والتاريخي لحضرموت، بما يسمح بفهم الخصوصية الحضرمية في بعدها التاريخي والبنيوي. أما الباب الثاني، فيتناول التكوين الاجتماعي والسياسي للشيخ بن حبريش ودوره القيادي، بوصفه فاعلًا تشكّل في قلب هذه الخصوصية، واستطاع أن يحوّلها إلى خطاب سياسي منظم. وفي الباب الثالث، تنتقل الدراسة إلى تفكيك مشروع الحكم الذاتي كما يطرحه بن حبريش، من

حيث جذوره النظرية، ومرتكزاته السياسية والإدارية، وحدود الممكن والطموح فيه، فضلًا عن تفاعلاته المحلية والإقليمية.

ويأتي الباب الرابع ليقدّم قراءة نقدية في هذا الخطاب، لا بهدف النفي أو التفكيك العدائي، بل في إطار النقد التحليلي الذي يسعى إلى إبراز نقاط القوة، وحدود الخطاب، والتحديات التي يواجهها في بيئة سياسية معقدة. أما الباب الخامس، فيفتح أفق المستقبل، من خلال استعراض الرؤية الحضرمية كما تتبدّى في خطاب بن حبريش، والسيناريوهات المحتملة لمسار حضرموت السياسي، في ضوء التحولات الداخلية والإقليمية والدولية.

إن هذه الدراسة لا تدّعي تقديم إجابات نهائية بقدر ما تسعى إلى فتح نقاش علمي رصين حول واحدة من أكثر القضايا حساسية في اليمن المعاصر، وهي قضية حضرموت وموقعها في معادلة الدولة والسلطة. ومن هنا، فإن الكتاب موجّه إلى الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي، وصنّاع القرار، وكل من يسعى إلى فهم أعمق للتحولات الجارية بعيدًا عن التبسيط الإعلامي أو الأحكام المسبقة.

تُعدّ الخطابات السياسية من المصادر الأساسية في دراسة التاريخ السياسي المعاصر، لما تحمله من دلالات تتجاوز بعدها التعبيري المباشر إلى كونها أدوات فاعلة في صناعة الوعي، وتشكيل الشرعية، وتوجيه الفعل الجماعي. فالخطاب السياسي لا يعكس الواقع فحسب، بل يسهم في إنتاجه وإعادة تأطيره، خصوصًا حين يصدر عن فاعلين يمتلكون حضورًا اجتماعيًا وتأثيرًا ميدانيًا في لحظات التحول الكبرى. وعلى الرغم مما يصاحب الخطاب أحيانا من انفعالات ذاتية لبعض القادة، اوانتقائية مقصودة في عرض الوقائع، فإن مقاربته بمنهج علمي نقدي تتيح تفكيك بنيته، والكشف عن أنماط التفكير السياسي، وحدود المشروعية، وتحولات السلطة في سياقاتها الاجتماعية والقانونية الأوسع.

يأتي هذا الكتاب بوصفه قراءة تحليلية في خطاب الشيخ عمرو بن حبريش، وكيل اول محافظة حضرموت رئيس حلف قبائل حضرموت، والقائد الأعلى لقوات حماية حضرموت، وصاحب مشروع الحكم الذاتي لحضرموت، باعتباره أحد أبرز الفاعلين في المشهد الحضرمي خلال مرحلة اتسمت بتراجع الدولة المركزية، وتفكك مؤسساتها، وصعود الفاعلين المحليين من قبائل وتحالفات اجتماعية وأمنية. وهي مرحلة أعادت إلى الواجهة أسئلة جوهرية تتعلق بشكل الدولة، وحدود السلطة المركزية، وإمكانات الحكم الذاتي ، ودور الفاعلين الاقليميين في إعادة تشكيل المجال السياسي.

ولا يهدف هذا الكتاب إلى إعادة إنتاج خطاب الشيخ بن حبريش أو تبنّي أطروحاته السياسية، بقدر ما يسعى إلى تفكيك هذا الخطاب وتحليل مضامينه، وقراءة تحولاته وتطوره في ضوء السياقات التاريخية والاجتماعية والأمنية التي تشكّل فيها. كما يحاول مقاربة تجربة الشيخ بن حبريش ضمن إطار تحليلي أوسع يتناول تحولات القيادة القبلية من دورها التقليدي بوصفها وسيطًا اجتماعيًا، إلى فاعل سياسي يسعى إلى بلورة مشروع حكم ذاتي يستند إلى مفاهيم الشرعية الشعبية، والتمثيل الجمعي، وسيادة القانون.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة من خلال تناولها لقضية حضرموت بوصفها مسألة سياسية وقانونية في آن واحد، تتجسد بوضوح في الخطاب السياسي الذي تبنّاه الشيخ بن حبريش في مختلف محطاته. فالكتاب ينطلق من فرضية مفادها أن تحليل الخطاب الحضرمي، ولا سيما خطاب الحكم الذاتي، يتيح فهمًا أعمق لإمكانات الانتقال من حالة الصدام السياسي المفتوح إلى مسار تفاوضي مشروع، يُحدّ من مخاطر العنف، ويؤسس لمعالجة أكثر استدامة لجذور الأزمة. وفي هذا الإطار، يُطرح الحكم الذاتي لا بوصفه تهديدًا للاستقرار الإقليمي أو للنظام

الدولي القائم، بل كخيار واقعي لمعالجة فشل الدولة المركزية، وبناء شرعية سياسية جديدة قائمة على الإرادة الشعبية وسيادة القانون.

ويبيّن الكتاب أن الخطاب المتعلق بحضرموت لا يقوم على اعتبارات سياسية ظرفية فحسب، بل يستند إلى أسس تاريخية وقانونية موضوعية. فقد تمتعت حضرموت، حتى عام 1967، بوضع قانوني وسياسي مستقل كامل، وأنهى هذا الوضع بوسائل قسرية افتقرت إلى التعبير الحر عن إرادة السكان، وتعارضت مع المبادئ المستقرة في القانون الدولي، ولا سيما تلك المتعلقة بحظر الضم القسري وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد انعكس هذا التحول القسري لاحقًا في أشكال متعددة من الاحتجاج والتعبئة السياسية، وهي مظاهر تجد صداها الواضح في الخطاب السياسي المعاصر لحضرموت.

يعتمد هذا الكتاب منهجًا تحليليًا نقديًا يجمع بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، مع الإفادة من أدوات تحليل الخطاب السياسي، والمفاهيم القانونية المتعلقة بالحكم الذاتي وحق تقرير المصير في القانون الدولي. كما يستند إلى خطابات الشيخ بن حبريش بوصفها مادة تحليلية رئيسة، مع مقاطعتها بمصادر تاريخية وقانونية أخرى، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن والموضوعية.

وإذ لا يدّعي هذا الكتاب تقديم إجابات نهائية، فإنه يسعى إلى الإسهام في إثراء النقاش الأكاديمي حول حضرموت، وموقعها في الدولة اليمنية، ودور الخطاب السياسي في إعادة تشكيل الهوية والشرعية، وإمكانات بناء نموذج حكم ذاتي مشروع ومستدام، يوفّق بين الخصوصية المحلية ومتطلبات الشرعية القانونية، ويفتح آفاقًا جديدة لفهم العلاقة المعقدة بين الدولة، والكيانات التي تم ضمها في ظروف غير طبيعية ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مركزية تتمثل في كيفية مقاربة قضية حضرموت كما تتجلى في خطاب الشيخ عمرو بن حبريش، بوصفها قضية سياسية ذات أبعاد قانونية مركبة، لا مجرد تعبير عن نزاع محلي أو مطالب ظرفية أفرزتها اختلالات المرحلة الراهنة. فمع تصاعد الخطاب الداعي إلى الحكم الذاتي وحق تقرير المصير في حضرموت، يبرز جدل واسع حول مشروعية هذه المطالب، ومدى اتساقها مع قواعد القانون الدولي، وحدود تأثيرها المحتمل على الاستقرار السياسي على المستويين الإقليمي والدولي.

فمنذ اللحظات الأولى للتحولات الكبرى التي أعقبت عام 1967، وجدت حضرموت نفسها مُدمجة قسرًا ضمن بنية دولة جنوب اليمن الوليدة، في سياق لم يكن نتاج عقد سياسي تفاوضي، ولا ثمرة اتفاق طوعي يعكس الإرادة الحرة للمجتمع الحضرمي. بل جاء هذا التحول نتيجة منطق القوة والغلبة، في لحظة تاريخية شكّلت قطيعة حاسمة مع الوضع القانوني والسياسي المستقل الذي تمتعت به حضرموت قبل ذلك التاريخ، وأرست مسارًا جديدًا للعلاقة مع السلطة المركزية قائمًا على الإخضاع لا التوافق.

وتتفرع هذه الإشكالية من واقع تاريخي وقانوني معقد، يتمثل في فقدان حضرموت لوضعها القانوني والسياسي المستقل عقب عام 1967، عبر إجراءات لم تستند إلى آليات قانونية منظمة، ولا إلى تعبير حر عن إرادة السكان. وقد أفضى هذا التحول القسري إلى تراكم مظالم سياسية واقتصادية واجتماعية، تجلت لاحقًا في موجات متكررة من الاحتجاج والتعبئة الشعبية، وأعادت طرح السؤال حول شرعية الحكم المركزي وحدود سيادته على الإقليم. وفي هذا السياق، يكتسب خطاب الشيخ عمرو بن حبريش أهمية خاصة، بوصفه تعبيرًا عن محاولة واعية لإعادة تأطير القضية الحضرمية ضمن توصيف سياسي-قانوني يتجاوز منطق الشكوى أو الرفض المجرد.

وعليه، تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيس الآتي: إلى أي مدى يعكس خطاب الشيخ عمرو بن حبريش مقاربة سياسية-قانونية لمطالب الحكم الذاتي وحق تقرير المصير لحضرموت؟ وما مدى اتساق هذه المطالب مع قواعد القانون الدولي، وإمكان توظيفها كمدخل تفاوضي مشروع لمعالجة فشل الدولة المركزية، دون أن يترتب على ذلك تهديد للاستقرار الإقليمي أو للنظام الدولي القائم؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها: ما الأسس التاريخية والقانونية للوضع السياسي لحضرموت قبل عام 1967؟ وهل تعتبر مرحلة الحكم تلك أيضا مرحلة غير طبيعية، ثم بعد ذلك هل يمكن توصيف إنهاء الكيان الحضرمي بوصفه حالة ضم قسري أو احتلال وفق معايير القانون الدولي؟ وكيف يوظف خطاب بن حبريش مفاهيم الشرعية، والوضع الخاص لحضرموت والحكم الذاتي، والسيادة والإرادة الشعبية في بناء مطالبه السياسية؟ وما طبيعة العلاقة بين الحكم الذاتي وحق تقرير المصير في السياق الحضرمي؟ وهل يشكّل مشروع الحكم الذاتي لحضرموت تهديدًا للدولة أو للنظام الدولي، أم يمثل صيغة قانونية بديلة لإدارة النزاع في إطار أكثر استدامة؟

وتنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات القانونية-السياسية التي تسعى إلى اختبارها وتحليلها. أولها أن قضية حضرموت ليست مطلبًا سياسيًا طارئًا أو نتاج ظرف مرحلي، بل قضية ذات جذور تاريخية وقانونية راسخة، تستند إلى وضع قانوني وسياسي مستقل سابق، جرى إنهاؤه بوسائل قسرية لا تنسجم مع المبادئ المستقرة في القانون الدولي. كما تفترض الدراسة أن خطاب الشيخ عمرو بن حبريش يتضمن مقاربة سياسية-قانونية تسعى إلى إعادة تعريف القضية الحضرمية ضمن مفاهيم الشرعية الشعبية وحق تقرير المصير، متجاوزة الطرح الاحتجاجي أو الانفصالي التقليدي.

وتفترض الدراسة كذلك أن الحكم الذاتي لحضرموت يمكن أن يشكّل صيغة قانونية مشروعة لممارسة حق تقرير المصير الداخلي، بما لا يتعارض بالضرورة مع وحدة الدولة، ولا يشكّل تهديدًا مباشرًا للاستقرار الإقليمي. كما تنطلق من فرضية مفادها أن اعتماد مقاربة قانونية منظمة لقضية حضرموت من شأنه نقل النزاع من حالة الصدام السياسي والأمني إلى مسار تفاوضي مشروع، يحدّ من مخاطر العنف، ويعزز فرص الوصول إلى تسوية مستدامة. وفي المقابل، تفترض الدراسة أن تجاهل الأبعاد التاريخية والقانونية للقضية الحضرمية يسهم في إعادة إنتاج الفشل السياسي للدولة المركزية، ويقوض فرص بناء شرعية سياسية قائمة على سيادة القانون والإرادة الشعبية.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تتناوله، ومن الزاوية التحليلية التي تعتمدها في مقاربة قضية حضرموت بوصفها قضية سياسية–قانونية مركبة، لا مجرد انعكاس لأزمة ظرفية في سياق الصراع اليمني. فهي تسعى إلى سد فجوة معرفية واضحة في الأدبيات اليمنية والعربية، التي غالبًا ما تناولت حضرموت من منظور جغرافي أو اقتصادي أو أمني، مع إغفال أبعادها القانونية والتاريخية المرتبطة بالشرعية والسيادة وحق تقرير المصير. وفي هذا الإطار، يشكّل تحليل خطاب الشيخ عمرو بن حبريش مدخلًا مهمًا لإعادة طرح القضية الحضرمية ضمن نقاش أكاديمي أوسع وأكثر توازنًا، يتجاوز المقاربات الاختزالية السائدة.

وتنبع أهمية الدراسة، على المستوى العلمي، من اعتمادها الخطاب السياسي للشيخ عمرو بن حبريش بوصفه مادة تحليلية أولية، مع إخضاعه لمقاربة نقدية منهجية، بما يسهم في توسيع دائرة استخدام الخطاب السياسي كأداة بحثية في الدراسات القانونية والسياسية، بعيدًا عن القراءة التقريرية أو التبريرية. كما تسهم الدراسة في إثراء النقاش الأكاديمي حول مفاهيم الحكم الذاتي، والشرعية الشعبية، ودور الفاعلين المحليين في البيئات التي تعاني من فشل الدولة المركزية وتراجع قدرتها على إنتاج الشرعية وتصحيح الوضع القانوني لحالة حضرموت واخواتها.

أما على المستوى القانوني، فتبرز أهمية الدراسة في تحليلها لإمكانية توظيف قواعد القانون الدولي، ولا سيما مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، في معالجة قضايا النزاع الداخلي الناتجة عن الضم القسري أو تفكيك الكيانات السياسية خارج الإرادة الحرة للسكان. وتقدّم الدراسة حالة حضرموت كنموذج قابل للفحص القانوني، بما يفتح المجال أمام مقاربات بديلة لإدارة النزاعات، تقوم على الحلول القانونية والمؤسسية المستدامة بدلًا من المعالجات الأمنية المؤقتة.

وعلى المستوى السياسي والعملي، تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على مشروع الحكم الذاتي لحضرموت بوصفه طرحًا يسعى إلى إعادة تشكيل العلاقة مع الدولة على أسس قانونية تبدا من الاعتراف بحق حضرموت واخواتها في تقرير مصيرها ، دون القطيعة مع النظام الدولي القائم. كما توفّر الدراسة إطارًا تحليليًا يمكن أن يفيد صناع القرار، والباحثين، والجهات الدولية المعنية بإدارة النزاعات، في فهم ديناميات الفعل السياسي الحضرمي، وإمكانات تحويله من حالة الاحتجاج أو الضغط إلى مسار تفاوضي مشروع ومستدام.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والقانونية والسياسية، في مقدمتها تحليل خطاب الشيخ عمرو بن حبريش تحليلًا سياسيًا–قانونيًا، والكشف عن مضامينه المتعلقة بالشرعية، والسيادة، والحكم الذاتي، وحق تقرير المصير. كما تسعى إلى تأطير القضية الحضرمية ضمن سياقها التاريخي والقانوني، وبيان طبيعة الوضع القانوني والسياسي لحضرموت قبل عام 1967، وآثار إنهائه القسري على الواقع السياسي اللاحق. وتهدف الدراسة كذلك إلى اختبار مدى اتساق مطالب الحكم الذاتي وحق تقرير المصير لحضرموت مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما في ضوء مبادئ عدم جواز الضم القسري، واحترام الإرادة الحرة للشعوب.

كما تتوخى الدراسة تقييم مشروع الحكم الذاتي لحضرموت واخواتها بوصفه صيغة ممكنة لتقرير المصير الداخلي كمرحلة اولى، قادرة على معالجة اختلالات الدولة المركزية دون الإخلال بالاستقرار الإقليمي أو بالنظام الدولي. وتسعى أيضًا إلى تحليل دور الفاعلين المحليين، وفي مقدمتهم القيادة القبلية، في إعادة إنتاج الشرعية السياسية، وتحولهم من أطر اجتماعية تقليدية إلى فاعلين سياسيين يحملون مشاريع حكم واضحة المعالم. ومن بين أهداف الدراسة كذلك الإسهام في تطوير مقاربة قانونية منظمة لإدارة النزاعات الداخلية، من خلال تقديم حالة حضرموت كنموذج قابل للاستفادة في سياقات مشابهة، وفتح آفاق بحثية جديدة أمام الدراسات القانونية والسياسية المتعلقة بالحكم الذاتي وتقرير المصير ومستقبل الدولة في المجتمعات الخارجة من النزاع.

وتعتمد هذه الدراسة منهجية متعددة الأدوات، تنطلق من طبيعة الموضوع المركبة، التي تتداخل فيها الأبعاد التاريخية والسياسية والقانونية. وتهدف هذه المنهجية إلى تحقيق قراءة تحليلية نقدية لخطاب الشيخ عمرو بن حبريش، وربطه بالسياق الأوسع لقضية حضرموت وتحولات الدولة والشرعية في اليمن. ويُوظّف المنهج التاريخي لتتبع التطور القانوني والسياسي لحضرموت، ولا سيما وضعها قبل عام 1967، وتحليل الكيفية التي جرى بها إنهاء هذا الوضع، ومدى اتساق ذلك مع المبادئ السائدة في القانون الدولي آنذاك، بما يساعد على فهم الجذور البنيوية للمطالب الحضرمية المعاصرة بعيدًا عن القراءة الظرفية.

كما تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تناول الوقائع السياسية والأمنية المرتبطة بنشأة حلف قبائل حضرموت، وقوات حماية حضرموت، ومشروع الحكم الذاتي، كما ترد في الخطاب وفي مصادر أخرى. ولا يقتصر الوصف هنا على سرد الأحداث، بل يتجاوزه إلى تفكيك بنيتها وتحليل دلالاتها السياسية والقانونية. وتوظّف الدراسة كذلك أدوات تحليل الخطاب

السياسي لفحص اللغة والمفاهيم المركزية المستخدمة، ولا سيما مفاهيم الحق، والسيادة، والإرادة الشعبية، والدولة، والحكم الذاتي، بهدف الكشف عن آليات بناء الخطاب السياسي، وتمثيل الذات والآخر، وإعادة صياغة المطالب الحضرمية ضمن إطار قانوني–سياسي مشروع.

وتعتمد الدراسة المنهج القانوني التحليلي في مقاربة مفاهيم الحكم الذاتي وحق تقرير المصير، من خلال الرجوع إلى مصادر القانون الدولي، مثل مواثيق الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة، والاجتهادات الفقهية ذات الصلة، مع إسقاط هذه القواعد على الحالة الحضرمية لتقييم مدى مشروعية المطالب المطروحة وحدودها القانونية. كما تستفيد الدراسة، في حدود ضيقة، من المنهج المقارن عبر الإشارة إلى نماذج دولية وإقليمية للحكم الذاتي وتقرير المصير، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف، دون إسقاط ميكانيكي لهذه النماذج على حالة حضرموت.

وتلتزم هذه الدراسة بعدد من الحدود المنهجية والموضوعية، إذ تقتصر على تحليل خطاب الشيخ عمرو بن حبريش بوصفه النص المركزي، وما يرتبط به من قضايا الحكم الذاتي، وحق تقرير المصير، ودور الفاعلين المحليين في حضرموت. ولا تتناول الدراسة مجمل القضايا السياسية اليمنية إلا بالقدر الذي يخدم فهم السياق العام للقضية الحضرمية. كما تغطي الدراسة زمنيًا المرحلة الممتدة من الوضع القانوني والسياسي لحضرموت قبل عام 1967، مرورًا بتحولات ما بعد الضم، وصولًا إلى المرحلة المعاصرة التي شهدت تصاعد مطالب الحكم الذاتي، مع تركيز خاص على الفترة التي برز فيها الشيخ بن حبريش كفاعل سياسي مؤثر. وتنحصر الدراسة مكانيًا في إقليم حضرموت بحدوده الجغرافية والتاريخية، مع الإشارة إلى الأبعاد الوطنية والإقليمية والدولية عند الضرورة، دون التوسع في تحليل أوضاع أقاليم يمنية أخرى.

الباب الأول

الإطار النظري والتاريخي لحضرموت

الفصل الأول

حضرموت في البناء التاريخي والسياسي

تمثل حضرموت وحدة تاريخية وجغرافية واجتماعية متمايزة في جنوب الجزيرة العربية، امتلكت عبر تاريخها الطويل خصوصية سياسية وثقافية أسهمت في تشكيل هوية جمعية مستقلة نسبيًا عن محيطها. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار تمهيدي لفهم هذه الخصوصية، من خلال تناول حضرموت في الذاكرة التاريخية، وتحليل بنيتها القبلية والاجتماعية، ورصد أبرز التحولات السياسية التي شهدتها في العصر الحديث، بوصفها محددات أساسية لفهم المطالب السياسية المعاصرة، وفي مقدمتها مشروع الحكم الذاتي.

اولا: حضرموت في الذاكرة التاريخية

في ذاكرة الزمن، تفوح رائحة البخور التي كانت تحملها قوافل التجارة عبر طرقٍ ممتدة من وديان حضرموت إلى قلب الجزيرة العربية، ومنها إلى الشام وموانئ البحر المتوسط. لم تكن هذه الطرق مجرد مسالك اقتصادية، بل جسوراً ثقافية ومعابر للغة والعقيدة والعادات، أسهمت في صياغة وعيٍ حضرمي منفتح على العالم، وقادر في الوقت ذاته على صون خصوصيته. ومن هنا، تشكّلت الذاكرة الحضرمية بوصفها ذاكرة حركةٍ واتصال، لا ذاكرة انغلاق أو عزلة [1].

تحضر حضرموت في الذاكرة التاريخية بوصفها كيانًا ضاربًا في القدم، ارتبط اسمه بالجغرافيا والإنسان والتجارة والدعوة، وشكّل عبر قرون طويلة فضاءً سياسيًا واجتماعيًا مستقلًا نسبيًا عن الكيانات المجاورة. فقد ورد اسم حضرموت في النقوش القديمة، وفي المصادر

---

[1] - المحامي .د. صالح عبدالله باحتيلي النعماني . التنظيم القانوني لممارسة حق تقرير المصير في حضرموت، مبدعون للنشر، 2025،ص10

العربية والإسلامية، باعتبارها إقليمًا له حدوده وسكانه ونظامه الاجتماعي الخاص، الأمر الذي أسهم في ترسيخ وعي مبكر بالانتماء المكاني والسياسي.

تعود جذور حضرموت إلى مرحلة مبكرة من تاريخ حضارات جنوب الجزيرة العربية، حين كانت ممالك جنوب الجزيرة القديمة تُشكِّل مراكز حضارية مزدهرة. وقد عُرفت حضرموت منذ الألف الأول قبل الميلاد بمملكتها العريقة [2] ، التي حملت الاسم نفسه وهي من ورثت الاحقاف وعاد ، وتميّزت ببنية سياسية واضحة ونظام اجتماعي قائم على الاقتصاد التجاري والزراعي [3]. كانت قوافل اللبان التي تنطلق من جبالها وسهولها واحدةً من أهم مصادر الثراء في العالم القديم، ومنها عرفتها مصر والرافدان وروما [4] . ولعلّ هذا الامتداد التجاري المبكر أسهم في تكوين الشخصية الحضرمية، التي تجمع بين حب الاستقرار في الأرض وإتقان فنون الارتحال والتجارة.

إن الهوية الحضرمية، كما تتجلى في هذا السياق، ليست معطىً ثابتاً أو جامداً، بل هي نتاج تفاعل طويل بين الذاكرة والمكان، بين التاريخ والواقع، وبين الداخل والخارج. وهي هوية تشكّلت عبر القرون في الوجدان الجمعي لأبناء حضرموت، فظلت حاضرة في خطابهم الثقافي، وفي أنماط تنظيمهم الاجتماعي، وفي رؤيتهم لأنفسهم وعلاقتهم بالآخر. ومن هنا، يصبح استحضار الذاكرة التاريخية لحضرموت مدخلاً أساسياً لفهم سؤال الهوية، وتمهيداً ضرورياً لمقاربة القضايا الكبرى التي يتناولها هذا الكتاب، وفي مقدمتها مسألة تقرير المصير بوصفها امتداداً طبيعياً لصيرورة تاريخية وهووية لم تنقطع [5].

---

[2] _ 𐩢𐩳𐩧𐩣𐩥𐩩 [illegible]

[3] - وعند تناول مفهوم الجذور في هذا السياق، فإن المقصود به، من منظور قانوني، لا ينصرف إلى فئات الاستيطان اللاحقة أو التأثيرات الثقافية الطارئة، وإنما يقتصر على الحضارم بوصفهم السكان الأصليين للإقليم، الذين يتمتعون بالصفة القانونية التاريخية المستمرة في الارتباط بهذه الرقعة الجغرافية. ويترتب على ذلك ثبوت الحق الأصيل لهم في تقرير شؤون الإقليم، باعتبارهم أصحاب المصلحة القانونية الأولى، دون أن ينازعهم في هذا الحق من كانت علاقته بالإقليم لاحقة أو غير أصلية.كما أن التحولات السياسية التي شهدتها حضرموت في بعض المراحل، وما رافقها من بروز سلطات أو قيادات من خارج الإقليم، لا تُنشئ في ذاتها حقوقًا قانونية أصلية، ولا تُرتّب مركزًا قانونيًا يرقى إلى مستوى حق السكان الأصليين، ولا تُقيد ممارستهم لحقوقهم الجماعية المعترف بها في القانون العام

[4] - - وقد كانت تعتمد على تجارة اللبان حضارات قديمة ... مثل مملكة حضرموت وكانت تعرف قديما بمملكة اللبان والبخور (الموسوعة الحرة).

[5] - - المحامي .د. صالح عبدالله باحتيلي النعماني، نفس المرجع السابق،ص 11

لم تكن حضرموت منعزلة؛ فوجودها على تخوم الجزيرة العربية جعلها عقدة طرق للقوافل التي حملت البخور واللبان والحبوب والتوابل، متجهة نحو اليمن والشام وبلاد الرافدين ومصر وشرق أفريقيا. هذه الطرق لم تنقل البضائع فقط، بل نقلت الأفكار والعقائد والفنون، فصار الامتداد الحضاري للحضارم جزءاً من هويتهم منذ أقدم العصور. وعلى هذه الطرق كتب الزمن قصصاً عن التجار والرحّالة والعلماء، عن الذين مرّوا والذين استقرّوا والذين عادوا ليحملوا معهم خبرات عالم واسع.

عبر القرون، كوّن الحضارم مزيجاً فريداً بين الانفتاح على الثقافات الأخرى والمحافظة الصارمة على القيم التقليدية. فالمجتمع الحضرمي يقوم على منظومة أخلاقية متينة، تُبرز قيمة العلم والدين والصدق والنزاهة. وكان لهم شرف المشاركة في الفتوحات الإسلامية، وادوار الحضارمة الساطعة بوصفهم قادة وفاتحين وقضاة في مختلف اصقاع دار الإسلام [6] . وتجلّت هذه القيم أيضا بوضوح في انتشار المدارس الدينية والرباطات والزوايا، وفي الدور الروحي الذي أداه الحضارم المنتمون للمدارس الدينية وغيرهم في نشر الإسلام في جنوب شرق آسيا [7].

وخلال الفترات الإسلامية المتعاقبة، احتفظت حضرموت بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي، حيث لم تخضع في الغالب لسلطة مركزية مباشرة، بل أُديرت من خلال سلطات محلية تمثلت في السلاطين، والمشايخ، والعلماء، وشبكات النفوذ الاجتماعي. وقد أسهم هذا النمط من الحكم المحلي في تعزيز تقاليد الإدارة الذاتية، وبناء علاقة خاصة بين المجتمع والسلطة، تقوم على التوافق والتوازن أكثر من الإكراه.

---

[6] - - د. سرجيس، تقديم . د. عبدالعزيز بن عقيل، تاريخ حضرموت الاجتماعي والسياسي قبل الإسلام وبعده ، المعهد الفرنسي للاثار والعلوم الاجتماعية بصنعاء، 2004الافاق للطباعة والنشر، ص12

[7] - - الحضارم هو لفظ يطلق على كل من انتسب إلى حضرموت جنوب شبه الجزيرة العربية. دخلوا في الإسلام في العام السابع للهجرة حين وفد وفدهم على النبي محمد في مكة المكرمة. وهم الذين أوصلوا شعاع الإسلام إلى أقصى الشرق الآسيوي بسبب هجراتهم وتعلقهم بعاداتهم ودينهم كما قال أمير البيان شكيب أرسلان: «أن تاريخ الحضارم ومجدهم الحقيقي خارج وطنهم»، وكان شكيب أرسلان ينوي تأليف كتاب بعنوان «السيل العارم في تاريخ الحضارم»، وتلك المعلومة نقلها الشيخ عبد الله بلخير ولكن المنية عاجلت شكيب أرسلان قبل ذلك.(الموسوعة الحرة).

كما لعبت الهجرة الحضرمية الواسعة، ولا سيما إلى شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا، دورًا مهمًا في تكوين الوعي الجمعي الحضرمي، من خلال نقل التجارب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الشعور بالتمايز والقدرة على التكيف مع النظم المختلفة، دون التفريط بالهوية المحلية.

ثانيا: البنية الاجتماعية في حضرموت

تتسم البنية الاجتماعية في حضرموت بتعقيدها وتمايزها، حيث تتداخل القبيلة مع أنماط اجتماعية أخرى، مثل الأسر العلمية، والتجمعات الحضرية، والروابط الاقتصادية. وعلى خلاف الصورة النمطية عن القبيلة بوصفها بنية صراعية، شكّلت القبيلة الحضرمية في كثير من الأحيان إطارًا تنظيميًا حافظ على السلم الاجتماعي، وأسهم في فض النزاعات، وحماية الموارد، وتنظيم العلاقة مع السلطة.

اجتماعيا يميل الحضرمي إلى التماسك الأسري والالتزام القيمي. الأسرة في حضرموت ليست وحدة صغيرة، بل نسيج واسع يضم الأهل والأقارب والجيران، وتربطهم منظومة من الأعراف التي تعزز التكافل الاجتماعي. ولعل هذا التماسك هو الذي ساعد الحضارم على الحفاظ على هويتهم حتى وهم في مهاجر بعيدة [8].

وقد تميزت القبيلة في حضرموت بمرونة عالية، مكنتها من التكيف مع التحولات السياسية، دون أن تفقد دورها الاجتماعي. كما أسهمت التحالفات القبلية، مثل حلف قبائل حضرموت، في إعادة إنتاج هذا الدور في سياق معاصر، عبر الانتقال من الوظيفة الاجتماعية التقليدية إلى فاعل سياسي يطالب بالحقوق الجماعية ويمارس الضغط السياسي المنظم.

---

[8] - المحامي د. صالح عبدالله باحتيلي ، المرجع السابق ، ص 21

إلى جانب القبيلة، لعبت النخب الدينية والتجارية دورًا مهمًا في تشكيل المجتمع الحضرمي، حيث أسهم العلماء في ترسيخ قيم السلم والتعايش، فيما ساعد النشاط التجاري والهجرة في بناء شبكة مصالح عابرة للحدود، عززت من استقلالية القرار المحلي نسبيًا عن السلطة المركزية.

الفصل الثاني

التحولات السياسية في حضرموت المعاصرة

فمنذ مملكة حضرموت القديمة التي ظهرت في النقوش الجنوبية، مروراً بفترات النفوذ الإسلامي ثم الدول المحلية، مثل دولة الحكومات المحلية(السلاطين) ، حافظت حضرموت على نوع من الاستقلالية السياسية، وإن كان هذا الاستقلال يتأرجح بين القوة والضعف بحسب الظروف الإقليمية.

كانت دولة حضرموت - بمختلف صيغها - تعتمد على إدارة محلية تستند إلى العرف القبلي والتحالفات العليا والولاء الشعبي، إضافة إلى النفوذ الديني الذي كان عاملاً مهماً في استقرار المجتمع. وساعد هذا النظام على بقاء حضرموت بعيدة نسبياً عن الاضطرابات الكبيرة التي عصفت بأجزاء أخرى في جنوب اليمن وشماله.

ثم شهدت حضرموت خلال القرن العشرين تحولات سياسية عميقة، كان أبرزها إنهاء وضعها السياسي المستقل في أعقاب احتلال عام 1967، وضمها قسرا ضمن كيان سياسي أخر دون استفتاء حر يعكس إرادة السكان. وقد شكّل هذا التحول نقطة مفصلية في التاريخ السياسي الحضرمي، إذ أفضى إلى صياغة علاقة غير قانونية بين المجتمع المحلي والسلطة المركزية على أسس اتسمت بالتهميش السياسي والاقتصادي.

في مرحلة لاحقة من التاريخ السياسي الحديث، ومع إعلان قيام الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990، دخلت حضرموت – شأنها شأن بقية الأقاليم – مرحلة جديدة اتسمت بقدر كبير من التفاؤل المشروع نحو تصحيح الوضع الغير قانوني لحضرموت في الدولة اليمنية. فقد نظر الحضارم إلى الوحدة بوصفها فرصة لإعادة صياغة العلاقة مع المركز على أسس أكثر عدالة، تضمن الشراكة المتكافئة، والاعتراف بالخصوصية التاريخية والاقتصادية والاجتماعية لحضرموت، وتفتح المجال أمام نظام حكم رشيد يوازن بين السلطة

المركزية والسلطات المحلية. كان الأمل أن تمثل الوحدة قطيعة مع أنماط الإقصاء والاستبداد السابقة، وأن تؤسس لدولة حديثة قائمة على المواطنة المتساوية والتوزيع العادل للثروة والسلطة.

غير أن مسار الدولة بعد الوحدة سرعان ما كشف عن فجوة عميقة بين الخطاب السياسي والممارسة الفعلية. فقد أعيد إنتاج نمط الحكم المركزي نفسه، ولكن بصيغة أكثر تعقيدًا، حيث تركزت السلطات السياسية والاقتصادية في يد المركز، بينما بقيت حضرموت بعيدة عن دوائر صنع القرار الحقيقي. ضعف التمثيل المحلي في المؤسسات السيادية، وغياب الإرادة السياسية لمنح المحافظات صلاحيات فعلية، جعلا الشراكة التي وُعد بها الحضارم شراكة شكلية أكثر منها واقعية، الأمر الذي عمّق الشعور بالغبن والإقصاء.

تجلّت هذه السياسات بشكل أوضح في ملف الموارد، إذ استمرت السيطرة المركزية على ثروات حضرموت النفطية والبحرية والمينائية، دون أن يقابل ذلك استثمار حقيقي في تنمية الإقليم أو تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية فيه. فبقيت حضرموت، رغم ما ترفده من موارد، تعاني من اختلالات تنموية مزمنة، وحرمان مؤسسي، وشعور متزايد بأن ثرواتها تُدار من خارجها، وبما لا يراعي مصالح سكانها ولا أولوياتهم. هذا الواقع عزز القناعة بأن المشكلة لم تكن في شكل الدولة فقط، بل في طبيعة العلاقة المختلة بين المركز والأطراف.

ومع مرور الوقت، لم يقتصر أثر هذه السياسات على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتد إلى المجال السياسي والاجتماعي، حيث أضعفت المركزية المفرطة قدرة المجتمع الحضرمي على إدارة شؤونه المحلية، وقيّدت نشوء نخب سياسية محلية فاعلة تمتلك القرار والقدرة على المحاسبة. كما أسهم تهميش المؤسسات المحلية في تكريس نمط من الاستبداد الإداري، أعاد إلى الأذهان ممارسات سابقة كانت حضرموت تأمل أن تتجاوزها مع قيام

الوحدة. وهكذا، وبدل أن تمثل الوحدة مدخلًا لتمكين الإرادة المحلية وتحرير القرار الحضرمي، باتت في نظر شريحة واسعة من الحضارم غطاءً أعاد إنتاج أنماط الاستبداد نفسها، ولكن بوسائل وخطابات مختلفة. فقد جرى تسويق الواقع القائم عبر جرعات محدودة من الوعود، تمثلت في الحديث عن صلاحيات شكلية، والترويج لمفاهيم اللامركزية الإدارية [9]، ثم الانتقال إلى خطاب اللامركزية السياسية [10]، والتلويح بحكم محلي واسع الصلاحيات، وصولًا إلى طرح ما سُمّي بالاستراتيجية الوطنية للحكم الذاتي [11].، في محاولة لاحتواء الشارع وامتصاص مطالبه دون إحداث تغيير حقيقي في بنية السلطة أو طبيعة العلاقة مع المركز [12].

في هذا السياق، بدأت تتبلور داخل المجتمع الحضرمي، وبصورة تدريجية، دعوات سياسية وفكرية تطالب بإعادة النظر في شكل العلاقة مع الدولة المركزية. لم تنطلق هذه الدعوات من نزعة انفصالية آنية، بل من إدراك متراكم بأن استمرار الوضع القائم يعني تكريس الظلم وإهدار الحقوق التاريخية. فظهر مفهوم الحكم الذاتي كصيغة وسطية، تهدف إلى تمكين حضرموت من إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والإدارية ضمن إطار قانوني واضح، يضمن لها السيطرة على مواردها، وصياغة سياساتها التنموية، وحماية خصوصيتها الثقافية والاجتماعية، دون القطيعة مع المحيط الوطني الأوسع.

---

9 - فالحكم الذاتي شكل من أشكال اللامركزية السياسية بينما الإدارة المحلية شكل من أشكال اللامركزية الإدارية التي نجد تفسيرها في السلطة المحلية والمجلس المحلي " انظر عند المحامي صالح باختيلي النعماني ،كتاب التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي في حضرموت ص 3

10 - - وعلى عكسها المركزية السياسية: يخضع إقليم الدولة لإرادة سلطة سياسية موحدة، بالتالي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تكون مركزة في يد الحكومة المركزية. وفي المركزية الاقتصادية، تتولى السلطات المركزية في الدولة توجيه الاقتصاد الكلي أو الجزئي. و المركزية الإدارية: تكون سلطة البت النهائي في شئون الإدارة في يد الحكومة المركزية في العاصمة.

11 - وقد وصف مشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم الذاتي 2015 الصادر عن وزارة الإدارة المحلية ، ان ما لا يقل عن 70 قانونا نافذا ولائحته التنفيذية بحاجة إلى تعديل من اجل ان تنسجم مع نص وروح هذا القانون ولوائحه.

12 - وفقا لمشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم الذاتي (2015) ص 16 . الصادر عن وزارة الإدارة المحلية، مثلت النتائج التي تم استخلاصها خلال مرحلة التحليل الإستراتيجي لمكونات اللامركزية مدخلات أساسية تم الاستناد عليها في مرحلة بناء إستراتيجية الحكم المحلي. وفيما يلي، استعراضا سريعا لما تم خلال هذه المرحلة من خطوات . - تمحورت الخطوة الأولى في بناء الإستراتيجية في عملية صياغة الرؤية الإستراتيجية والتي تتضمن الرؤية والرسالة (المهمة الإستراتيجية) والأهداف الإستراتيجية (الغايات) التي يجب على الحكومة العمل على تحقيقها بحلول عام.2015 وقد تم اختيار عام 2015 بالذات لتحقيق الرؤية الإستراتيجية (أي بناء وتطوير نظام الحكم الذاتي المنشود)، وذلك بهدف إعطاء الحكومة والمجتمع وشركاء التنمية فترة زمنية كافية لتحقيقها، على مدى ولاية المجالس المحلية القادمة، وخلال المدى الزمني للخطة الخمسية الرابعة (2010-2015) .

ومع تعمّق الأزمات الوطنية، وتكرار إخفاقات الدولة المركزية في تحقيق العدالة والتنمية المتوازنة، تطورت هذه الدعوات لتشمل أيضًا حق تقرير المصير، بوصفه مبدأً قانونيًا وسياسيًا معترفًا به في القانون الدولي، يُطرح عندما تفشل الدولة في استيعاب تنوعها الداخلي واحترام حقوق مكوناتها. وبالنسبة لحضرموت وأخواتها، لم يكن هذا الطرح تعبيرًا عن رغبة في الهروب من الدولة، بل محاولة لإنقاذ المجتمع من دائرة التهميش الدائم، وإعادة بناء العلاقة مع السلطة على أساس تعاقدي جديد، يقوم على الإرادة الحرة والاعتراف المتبادل.

وهكذا، يمكن القول إن دعوات الحكم الذاتي وتقرير المصير في حضرموت لم تنشأ في فراغ، ولم تكن نتاج ظرف سياسي عابر، بل جاءت نتيجة مسار طويل من الإخفاقات البنيوية التي رافقت مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية. فقد أدت السياسات المركزية، وضعف التمثيل المحلي، واستمرار السيطرة على الموارد، إلى إعادة إنتاج المركزية والاستبداد، ما جعل من الحكم الذاتي خيارًا عقلانيًا ومشروعًا في نظر قطاع واسع من الحضارم كمرحلة انتقالية لتقرير المصير، باعتباره الطريق الأنجع لاستعادة الحقوق، وضمان المشاركة العادلة، وبناء مستقبل يقوم على الكرامة والسيادة المحلية ضمن إطار قانوني واضح ومستدام .

نظام الحكم الذاتي ينبغي ان يتألف من السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مبدأ الفصل بين السلطات وتنظيم العلاقة فيما بينهما، ويتفرع عنها المؤسسات المحلية، لمنع الاستبداد والحفاظ على الحقوق والحريات كما يرى مونتسكيو Montesquieu في كتابه روح القوانين [13]. إن الاستبداد كما يرى ابن خلدون في المقدمة هو ذلك الذي يقلب موازين الأخلاق، فيجعل من الفضائل رذائل [14]، ومن الرذائل فضائل وبناء على ذلك، فانه على

---

[13] - شارل لوي دي سيكوندا (بالفرنسية: Charles Louis de Secondat) المعروف باسم مونتسكيو (بالفرنسية: Montesquieu) ؛ (18 يناير 1689 - 10 فبراير 1755)، هو قاض ورجل أدب وفيلسوف سياسي فرنسي. هو صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده حالية العديد من الدساتير عبر العالم. في عام 1748، نشر كتابا عنوانه روح القوانين ولكن بدون الإعلان عن اسمه كاتبا لهذا الكتاب. استقبل هذا الكتاب جيدا في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، حيث أثر في الآباء المؤسسين للولايات المتحدة أثناء كتابتهم للدستور الأمريكي وهو من أَشهر فلاسفة عصر

[14] - مقدمة ابن خلدون، المجلد الثاني، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، مكتبة لبنان، بيروت، 1992م.

المستوى المحلي في إطار من الشفافية والمساءلة. يمثل التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي إطارًا قانونيًا حيويًا يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية وتلبية احتياجات السكان، ويجب أن يتضمن ذلك الإطار نصوصاً تضمن الشفافية والمساءلة والرقابة على أداء هيئات الحكم المحلية، بالإضافة إلى توفير آليات لحل النزاعات بين المستويات المختلفة للحكم .[15]

ومع اندلاع الأزمة اليمنية الشاملة منذ عام 2015، برزت حضرموت كفاعل محلي يسعى إلى إدارة شؤونه الأمنية والسياسية بشكل أكثر استقلالية، في ظل غياب الدولة المركزية. وفي هذا السياق، ظهرت مبادرات محلية، أبرزها حلف قبائل حضرموت وقوات حماية حضرموت، كمحاولة لإعادة بناء السلطة المحلية والأمن، وتمهيد الطريق أمام مشروع سياسي يقوم على الحكم الذاتي بوصفه استجابة واقعية لتحولات المرحلة.

وهوما يجعلنا نخلص الى ان حضرموت ليست مجرد وحدة جغرافية، بل كيان تاريخي واجتماعي وسياسي متماسك، تشكلت هويته عبر تراكمات طويلة من الاستقلال النسبي، والإدارة المحلية، والتفاعل مع العالم الخارجي. وتمثل هذه الخصوصية مدخلًا أساسيًا لفهم المطالب السياسية المعاصرة، وفي مقدمتها مشروع الحكم الذاتي، بوصفه امتدادًا لمسار تاريخي أكثر منه قطيعة مع الماضي.

هو عالمٌ من علماء العرب والإسلام برع في علم الاجتماع والفلسفة والاقتصاد والتخطيط العمراني والتاريخ بنى رؤيته الخاصة في قراءة التاريخ وذلك بتجريده من الخرافات والروايات التي لا تتفق والمنطق؛ ليكون أوّل من طبق المنهج العلمي على الظواهر الاجتماعية. امتهن الكتابة في ديوان الرسائل في شبابه وأصبح رسولاً بين الملوك في بلاد المغرب والأندلس قبل أن يهاجر إلى مصر ويُقلد قضاء المالكية على يد السلطان الظاهر سيف الدين برقوق؛ ترك مُراسلة الملوك وانصرف للدراسة والتصنيف وألّف عديد الكُتب كان من أهمها كتاب «العبر وديوان المُبتدأ والخبر في أيام العَرب والعَجم والبَربر وَمَن عاصَرَهُم من ذَوي السُلطان الأكبر» والذي عُرف اختصارًا بـ«تاريخ ابن خلدون». ومقدمة هذا الكتاب الشهيرة بـ«مقدمة ابن خلدون» والتي تعد كتاباً بذاتها. (الموسوعة الحرة) .

[15] ـ مجلة الشؤون القانونية والإدارية.

الباب الثاني

الشيخ عمرو بن حبريش التكوين والدور القيادي

الفصل الاول

التكوين الاجتماعي والسياسي للشيخ عمرو بن حبريش

يستمد الشيخ القائد عمرو بن حبريش العليي، رئيس حلف قبائل حضرموت، مكانته ودوره من بنية اجتماعية وسياسية متجذرة في تاريخ حضرموت، لا من ظرف سياسي عابر أو دعم طارئ. فحضرموت، بوصفها مجتمعًا قبليًا–مدنيًا متداخلًا، لا تمنح شرعيتها القيادية بسهولة، ولا تعترف بالرموز المفروضة من خارج نسيجها الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، فإن صعود الشيخ عمرو بن حبريش إلى موقع القيادة لم يكن نتيجة فراغ، بل تعبيرًا عن حاجة موضوعية فرضتها تعقيدات المرحلة، وتقاطعت عندها اعتبارات الأمن، والاستقرار، وحماية القرار الحضرمي من التبعية والاختراق.

ينتمي الشيخ عمرو بن حبريش إلى بيئة قبلية ذات ثقل تاريخي واجتماعي، حيث تمثل القبيلة في حضرموت عنصر توازن لا أداة صراع، ورافعة للاستقرار لا منصة للفوضى. هذا الانتماء لم يُترجم إلى نزعة تسلطية أو استعراض قوة، بل إلى خطاب عقلاني يوازن بين منطق العرف القبلي ومتطلبات الدولة الحديثة. وهو ما جعله مقبولًا لدى طيف واسع من المجتمع الحضرمي، ليس فقط بوصفه شيخ قبيلة، بل كفاعل عام قادر على التعبير عن هموم الناس، والتفاوض باسمهم، وحماية مصالحهم في زمن الانهيارات الكبرى.

سياسيًا، تشكّل وعي الشيخ عمرو بن حبريش في سياق طويل من الإخفاقات التي عانت منها حضرموت في علاقتها مع المركز، سواء قبل الوحدة اليمنية أو بعدها. هذا الوعي لم يتجه نحو القطيعة العاطفية أو التصعيد غير المحسوب، بل نحو بناء موقف تراكمي يقوم على فكرة

الحقوق، لا ردود الأفعال. ومن هنا، أصبح حلف قبائل حضرموت في عهده إطارًا سياسيًا–اجتماعيًا جامعًا، يتجاوز الاصطفافات الحزبية الضيقة، ويستند إلى شرعية المجتمع لا إلى فوهة السلاح.

يُنظر إلى الشيخ القائد عمرو بن حبريش اليوم كرقم صعب في معادلة حضرموت واليمن عمومًا، ليس لأنه يملك قوة عسكرية مستقلة، بل لأنه يملك ما هو أعمق: القبول الاجتماعي، والقدرة على الضبط، وامتلاك خطاب واضح المعالم. وهذه الصفات هي ما جعلته يحظى باهتمام خليجي متزايد، وباهتمام سعودي خاص، في ظل إدراك إقليمي بأن استقرار حضرموت لا يمكن تحقيقه عبر وكلاء طارئين أو مليشيات عابرة، بل عبر قيادة محلية أصيلة تفهم الأرض والناس، وتدير التوازنات بحكمة.

وجود الشيخ عمرو بن حبريش في موقع القيادة ليس مسألة رمزية أو بروتوكولية، بل ضرورة فرضها واقع الأرض وحاجة الناس إلى قيادة مستقرة في مرحلة شديدة التعقيد. فحضرموت خرجت من تجارب مريرة، كان أخطرها محاولات فرض واقع بالقوة، سواء عبر اجتياحات مباشرة أو عبر خلق كيانات موازية تستنسخ نماذج الاستبداد القديمة. وما شهدته حضرموت من محاولات اجتياح حديثة حملت في جوهرها بصمات الاجتياح الأول عام 1967، حين فُرضت التحولات السياسية دون توافق اجتماعي، ودُفعت حضرموت إلى مسارات لم تخترها بإرادتها الحرة.

في هذا السياق، تشكّلت لدى الشيخ عمرو بن حبريش قناعة واضحة بثلاث ثوابت لا يمكن التفريط بها: الأمن أولًا، بوصفه شرط الوجود والاستقرار؛ والاستقرار ثانيًا، باعتباره البيئة الحاضنة لأي مشروع سياسي أو تنموي؛ وحق الحضارم في إدارة شؤونهم ثالثًا، كخلاصة طبيعية لتجربة طويلة من التهميش والإقصاء. هذه الثوابت لم تُطرح كشعارات، بل

كخطوط حمراء عملية، لا يمكن الالتفاف عليها أو تجاوزها، مهما حاولت بعض الأطراف فرض نفوذها أو إعادة إنتاج واقع موازٍ يهدد السلم الاجتماعي.

إن أهمية الشيخ عمرو بن حبريش لا تكمن فقط في شخصه، بل في ما يمثله من انتقال في الوعي الحضرمي، من رد الفعل إلى الفعل، ومن التبعية إلى الشراكة الندية. فهو يجسد مرحلة تحاول فيها حضرموت أن تقول كلمتها بهدوء، ولكن بحزم، وأن تؤكد أن أي مشروع سياسي لا يمر عبر إرادة أهلها وقيادتهم الاجتماعية الشرعية، محكوم عليه بالفشل، مهما امتلك من دعم خارجي أو أدوات ضغط. ومن هنا، يصبح استهداف هذا الدور، أو التقليل من شأنه، استهدافًا مباشرًا لاستقرار حضرموت نفسها، لا لشخص بعينه.

وبهذا المعنى، فإن الشيخ القائد عمرو بن حبريش ليس ظاهرة عابرة في مشهد مضطرب، بل نتاج سياق تاريخي واجتماعي طويل، وضرورة سياسية فرضتها لحظة فارقة، لا تحتمل المغامرة ولا تقبل العودة إلى تجارب الإخضاع التي أثبتت فشلها مرارًا.

الفصل الثاني

الدور القيادي والنشاط التنظيمي

شهدت حضرموت واخواتها [16]، منذ إدماجها القسري في دولة جنوب اليمن عام 1967م، حالة من الانكماش السياسي، اتسمت بغياب مشروع حضرمي جامع قادر على التعبير عن تطلعات المجتمع المحلي في إطار فعل سياسي منظم. وعلى الرغم من الثقل التاريخي والاقتصادي والقبلي الذي تمثله حضرموت في جنوب الجزيرة العربية، ظل حضورها السياسي محدودًا، واقتصر الحراك فيها لعقود طويلة على مطالب اجتماعية أو اقتصادية جزئية، لم ترقَ إلى مستوى المشروع السياسي المتكامل أو التنظيم المؤسسي القادر على التأثير في موازين السلطة.

غير أن هذا الواقع بدأ يشهد تحولًا تدريجيًا منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حين تبلورت لأول مرة ملامح مشروع حضرمي منظم، يستند إلى رؤية شاملة، ويطمح إلى تمثيل مختلف شرائح المجتمع. وقد مثّل تأسيس حلف قبائل حضرموت، ثم لاحقًا مؤتمر حضرموت الجامع، نقطة تحوّل مفصلية في مسار الفعل السياسي الحضرمي، ونقلة نوعية من حالة التشتت إلى محاولة بناء إطار جامع يعكس الإرادة المحلية.

أولًا: نشأة حلف قبائل حضرموت (2013) وسياقه السياسي

تمثل وثيقة حلف قبائل حضرموت الأولى، التي وُقّعت في الرابع من يوليو 2013م، لحظة تأسيسية فارقة في التاريخ الاجتماعي والسياسي الحضرمي المعاصر، ليس فقط من حيث حجم المشاركة القبلية غير المسبوقة، بل من حيث الدلالات العميقة التي حملتها في سياق

[16] - عندما نقول حضرموت واخواتها فاننا نقصد بذلك حضرموت التاريخية الممتدة من سقطرى جنوبا الى المهرة شرقا الى الربع الخالي شمالا الى حدودها وفق التقسيم الإداري الحديث غربا .

استعادة الوعي الجمعي والقرار الذاتي لأبناء حضرموت. فقد اجتمعت في وادي نحب بمنطقة غيل بن يمين كبرى قبائل حضرموت وفخائذها وعشائرها، إلى جانب المشايخ والسادة، في مشهد جامع ضم أبناء الساحل والوادي والجبال والهضبة والصحراء، في أول تجمع قبلي من هذا النوع من حيث الاتساع والتمثيل، ما عكس شعورًا عامًا بأن حضرموت تقف على مفترق طرق يستدعي إعادة تنظيم الذات والاصطفاف حول مشروع جامع.

جاء هذا اللقاء في إطار الجلسة الثالثة للمؤتمر العام لقبائل حضرموت، الذي دعا إليه شيخ مشايخ قبائل الحموم المقدم سعد بن أحمد بن حبريش العلي، وبمشاركة كافة مقادمة وقبائل الحموم، حيث تُوّجت مداولات المؤتمر بتوقيع اتفاق ووثيقة حلف قبلي تقوم على مبدأ الدفاع المشترك. ولم تكن هذه الوثيقة مجرد إعلان تضامن تقليدي، بل صياغة حديثة لمعنى الأخوّة القبلية القائمة على حماية الدم والعرض والأرض والكرامة والشرف، وكل ما يمكن أن يلحق الأذى بأي فرد أو قبيلة من الاعتداء أو التهديد، في استعادة واعية للأحلاف والمعاهدات القبلية التاريخية التي أرساها الأجداد، ولكن بروح تتناسب مع تعقيدات المرحلة الراهنة.

في جوهرها، عبّرت الوثيقة عن إدراك عميق بأن التحديات التي تواجه حضرموت لم تعد حوادث متفرقة أو خلافات محلية محدودة، بل ممارسات ممنهجة من التهميش والاستحواذ على القرار والثروة، وغطرسة سلطة لم تعد قادرة على تمثيل مصالح المجتمع الحضرمي أو حمايتها. ومن هنا، جاء الحلف كإطار قبلي شعبي منظم، يهدف إلى حماية المجتمع والدفاع عن حقوقه، وخلق توازن قوة يمنع الانزلاق نحو الفوضى أو الاستفراد بحضرموت من قبل أطراف خارجية أو قوى مركزية متغولة.

ومن رحم هذه الوثيقة، نشأ حلف قبائل حضرموت عام 2013 ككيان جامع يتجاوز البعد القبلي التقليدي إلى أفق سياسي واجتماعي أوسع، يسعى إلى نيل الحقوق المشروعة،

وتعزيز المشاركة العادلة في السلطة والثروة، وإعادة الاعتبار لدور المجتمع المحلي في إدارة شؤونه. ولأجل تنظيم هذا المسار، شُكّلت لجنة مؤقتة برئاسة المقدم سعد بن حبريش لتنسيق العمل، وتنفيذ توصيات اللقاء التأسيسي، وتحويل الإرادة القبلية الجامعة إلى فعل منظم قادر على التأثير في الواقع.

غير أن هذا المسار التأسيسي لم يخلُ من التضحيات الجسيمة، إذ شكّل اغتيال المقدم سعد بن حبريش في الثاني من ديسمبر من عام 2013 منعطفًا حادًا في مسيرة الحلف، وصدمة عميقة للمجتمع الحضرمي بأسره. فقد كان ابن حبريش أحد أبرز رموز المشهد القبلي، وصوتًا معبرًا عن تطلعات حضرموت في استعادة كرامتها وحقوقها، وجاء اغتياله ليكشف حجم المخاطر التي باتت تحيط بأي مشروع يسعى إلى كسر معادلة الهيمنة والتهميش. إلا أن هذا الحدث، على قسوته، لم يؤدِّ إلى تفكك الحلف، بل أسهم في ترسيخ قناعته بسلامة الطريق الذي اختاره، وتحويل دم الشهيد إلى عامل تعبئة أخلاقي وسياسي عزز من تماسك الصف، ورسّخ الحلف بوصفه تعبيرًا أصيلًا عن إرادة حضرمية جماعية لا يمكن كسرها بالاستهداف أو الإقصاء.

وبذلك، لم تكن وثيقة قبائل حضرموت الأولى مجرد نص موقع في ظرف استثنائي، بل كانت إعلان ولادة لمرحلة جديدة، أعادت فيها حضرموت تعريف نفسها، واستحضرت تاريخها الاجتماعي والقبلي كرافعة لبناء مشروع معاصر، يقوم على الدفاع عن الحقوق، وصون الكرامة، واستعادة القرار، في مسار مفتوح على تحولات أعمق ستتبلور لاحقًا في أشكال أكثر تنظيمًا من الفعل السياسي والاجتماعي.

ماذا حدث بالضبط؟

ما جرى في وادي نحب يوم الرابع من يوليو 2013 لم يكن اجتماعًا قبليًا عاديًا، بل كان لحظة انفجار وعي جمعي ظل يتراكم في حضرموت لسنوات طويلة من الظلم والتهميش والإقصاء. جاءت الدعوة التي أطلقها المقدم سعد بن أحمد بن حبريش في توقيت بالغ الحساسية، حيث كانت حضرموت تعيش حالة اختناق سياسي واقتصادي وأمني، وشعورًا عامًا بأن الأرض تُستنزف، والثروة تُنهب، والإنسان يُهان، دون أن يمتلك الحضارم أداة حقيقية للدفاع عن أنفسهم أو التعبير عن إرادتهم.

استجابت حضرموت على نحو غير مسبوق. لم يكن الحضور شكليًا أو محدودًا، بل تقاطرت الوفود من كل مناطق حضرموت، من الساحل والوادي والهضبة والصحراء، وحضر المشايخ والمقادمة والأعيان والسادة وممثلو مختلف الشرائح الاجتماعية، حاملين معهم آمال الناس البسطاء قبل مطالب النخب. كان الاجتماع تعبيرًا صريحًا عن رغبة جماعية في إنقاذ حضرموت، لا عبر العنف أو الفوضى، بل عبر توحيد الكلمة وبناء إطار جامع يستعيد للناس ثقتهم بأنفسهم.

ناقش المجتمعون بجرأة كل ما تعانيه حضرموت، من غياب العدالة في توزيع الثروة، إلى تهميش القرار المحلي، إلى العبث بالأمن، وصولًا إلى الإذلال المعنوي الذي شعر به المواطن الحضرمي في أرضه. وفي هذا السياق، طرح المقدم سعد بن حبريش، ومعه الشيخ العلامة عبدالرحمن باعباد وعدد من وجهاء حضرموت، فكرة تأسيس حلف جامع يضم كل قبائل ومكونات حضرموت، لا على أساس العصبية الضيقة، بل على قاعدة الدفاع عن الأرض والإنسان والكرامة، وتبني المطالبة بالحقوق المشروعة، والوقوف في وجه كل من ينهب الثروة أو يعتدي على إرادة الناس.

لقيت هذه الفكرة قبولًا كاملًا، لأنها عبّرت عمّا كان يختلج في صدور الحاضرين، فتم التوقيع بالإجماع على وثيقة تأسيس "حلف قبائل حضرموت"، واختير المقدم سعد بن حبريش رئيسًا للحلف بإجماع نادر، عكس حجم الثقة التي كان يحظى بها، لا بوصفه شيخًا قبليًا فحسب، بل رمزًا لمشروع جامع يتجاوز الأشخاص إلى القضية ذاتها. تلت ذلك لقاءات واجتماعات متواصلة، وصدر بيان مهم وُجه إلى السلطة آنذاك، وبدأت رئاسة الحلف العمل ليلًا ونهارًا لاستكمال الترتيبات وتفعيل الحلف على أرض الواقع.

غير أن هذا المسار الواعد لم يرق للقوى المتضررة من أي مشروع يوحد الحضارم أو يعيد لهم قرارهم، فحيكت في الظلام مؤامرة قذرة استهدفت رأس الحلف. وفي صباح الثاني من ديسمبر 2013، تم اغتيال المقدم سعد بن حبريش في مدينة سيئون عند إحدى النقاط العسكرية، حيث أُطلقت عليه وعلى مرافقيه عشرات الطلقات من أسلحة رشاشة وثقيلة، في جريمة واضحة المعالم، لم تكن تستهدف شخصه فقط، بل المشروع الذي حمله وروحه التي جمعت حضرموت.

دفع الشيخ سعد ثمن حبه لحضرموت، وثمن جرأته في توحيد الحضارم على كلمة الحق والدفاع عن دمائهم وأعراضهم وثرواتهم وكرامتهم. وقد ظن منفذو الجريمة ومن يقف خلفهم أن اغتياله سيُنهي الحلف، وأنه لم يكن سوى "زوبعة" عابرة ستخمد بغياب قائدها، وأن حضرموت ستعود إلى حالة التشتت والخضوع السابقة. لكن ما حدث كان عكس ذلك تمامًا.

هزّ اغتيال رئيس الحلف وجدان الحضارم جميعًا، وحوّل الصدمة إلى طاقة غضب ووعي وصلابة. وفي مشهد غير مسبوق، تداعى الجميع من جديد إلى وادي نحب، حيث عُقد في العاشر من ديسمبر 2013 مؤتمر تاريخي خُصص لمناقشة جريمة الاغتيال وتداعياتها. خرج هذا المؤتمر بقرارات مفصلية، كان أولها اختيار الشيخ عمرو بن علي بن حبريش

بالإجماع رئيسًا للحلف خلفًا للشهيد سعد، في تأكيد واضح على استمرارية المشروع وعدم ارتهانه للأشخاص. كما تم اعتبار قضية اغتيال رئيس الحلف قضية حضرموت عامة، لا شأنًا فرديًا أو قبليًا، وإقرار جميع قرارات الحلف السابقة، والمضي في تنفيذها بكل السبل.

وكان القرار الأهم هو التحضير لهبة شعبية حضرمية شاملة، تنطلق في العشرين من ديسمبر 2013، ولا تتوقف إلا بوضع اليد على الأرض والثروة، واستعادة الكرامة لكل أبناء حضرموت. وبالفعل، انطلقت الهبة بمشاركة واسعة من الحضارم، معلنة دخول حضرموت مرحلة جديدة، كسرت حاجز الخوف، ووضعت حدًا لعقود من الظلم والإذلال.

ومنذ ذلك اليوم، تحقق الكثير من أهداف الهبة الحضرمية، وارتفعت هامة الإنسان الحضرمي، واستعاد ثقته بنفسه وبقدرته على الفعل. ولم يعد يوم العشرين من ديسمبر مجرد ذكرى، بل تحول إلى يوم وطني حضرمي خالص، صنعه الحضارم بدمائهم وتضحياتهم، ويتحملون مسؤولية الحفاظ عليه وتطويره، واستكمال ما تبقى من أهدافه جيلاً بعد جيل.

وليس اختيار مدينة الشحر لإقامة الاحتفالية الكبرى إلا امتدادًا طبيعيًا لهذا المعنى، فهي مدينة المقاومة التي سطّر أهلها عبر التاريخ ملاحم في مواجهة الغزو والظلم والاستبداد، وظلت رمزًا للحرية والكرامة. وستبقى تضحياتها، كما تضحيات كل حضرموت، حاضرة في ذاكرة الأجيال، شاهدة على أن ما حدث لم يكن صدفة، بل مسارًا تاريخيًا صنعه شعب قرر أخيرًا أن يقول كلمته.

- محطات حضرموت التي كشفت مافيا النفط والاستبداد

عند قراءة المشهد بعمق، يبرز بوضوح وجود تطابق جوهري بين أهم حدثين في تاريخ حضرموت الحديث. فهذا التطابق لا يظهر في شكلهما الزمني أو سياقهما الظرفي فحسب، بل

يتجلى بصورة أوضح عند التعمق في مضمونهما ودلالاتهما العميقة. إذ لا يمكن النظر إليهما بوصفهما مجرد حدثين منفصلين تفصل بينهما سنوات، بل باعتبارهما محطتين مترابطتين في مسار تاريخي واحد، يعكس سعيًا حضرميًا طويلًا وممتدًا لكسر منظومة معقدة من الهيمنة والاستبداد ونهب الثروة، وهي المنظومة التي أحكمت سيطرتها على حضرموت لعقود طويلة، جنوبًا وشمالًا، عبر أدوات سياسية وعسكرية واقتصادية متداخلة.الاول كان اكثر ايلاما لمافيا النفط والأحزاب والثاني كان اكثر ايلاما لمافيا الاستبداد والتوسع العسكري الجنوبية .

فاللقاءان اللذان نحن بصدد تحليلهما شكّلا لحظتين مفصليتين، لكل منهما سياقه الزمني الخاص، غير أنهما التقيا في الجوهر والغاية والأثر. كلاهما عبّر عن لحظة وعي جماعي، وانتقال من حالة التذمر الصامت إلى الفعل المنظم، ومن الهامش إلى مركز الفعل السياسي والاجتماعي. ولهذا بدا تأثيرهما أشبه بصاعقة واحدة ضربت بنية مافيا النفط والاستبداد، وأربكت حساباتها، وكسرت احتكارها للمشهد، وأعادت القضية الحضرمية إلى واجهة النقاش العام باعتبارها قضية أرض وإنسان وقرار، لا مجرد مطالب جزئية أو احتجاجات عابرة.
اللقاء الأول في الرابع من يوليو 2013 بوادي نحب لم يكن حدثًا قبليًا عابرًا، بل كان انفجارًا مكبوتًا لغضب حضرمي تراكم عبر نصف قرن من الإقصاء والنهب. حضرموت، التي أُلحقت قسرًا منذ عام 1967 ثم أُعيد إنتاج تهميشها بعد 1990، كانت تعيش حالة من الاستنزاف الصامت، حيث تُنهب ثرواتها النفطية، ويُقصى أبناؤها عن القرار، وتُدار شؤونها بعقلية الغلبة لا الشراكة. مافيا النفط والأحزاب المتنفذة نجحت طويلًا في تفتيت المجتمع، وإبقاء الاحتجاجات في إطار مطالب خدمية محدودة، بلا مشروع جامع ولا قيادة موحدة. لكن دعوة المقدم سعد بن أحمد بن حبريش كسرت هذه المعادلة فجأة.

جاءت الاستجابة للقاء وادي نحب مزلزلة؛ إذ احتشدت حضرموت بكل تنوعها الاجتماعي والجغرافي، من الساحل إلى الوادي، ومن الجبال إلى الصحراء. هذا الحضور لم يكن مجرد

استعراض عددي، بل إعلانًا صريحًا بأن حضرموت قررت أن تتحدث بصوت واحد. توقيع وثيقة حلف قبائل حضرموت الأولى مثّل انتقالًا نوعيًا من التذمر الفردي إلى الفعل الجماعي المنظم، ومن الشكوى إلى بناء أداة دفاع سياسي واجتماعي، تستند إلى الإرث القبلي، ولكن بروح معاصرة تتجاوز العصبية الضيقة نحو مشروع جامع للدفاع عن الأرض والإنسان والكرامة والثروة.

خطورة هذا اللقاء بالنسبة لمافيا النفط والاستبداد لم تكمن فقط في تشكيل حلف قبلي، بل في كسر احتكار التمثيل، وسحب الغطاء الاجتماعي عن منظومة النهب. فالحلف أعاد تعريف القبيلة من كونها أداة صراع داخلي إلى إطار حماية جماعية وموقف سياسي أخلاقي. ومنذ تلك اللحظة، بدأ الصوت الحضرمي يخرج من الهامش، وبدأت مراكز النفوذ تشعر بأن هناك خطرًا حقيقيًا يهدد مصالحها الراسخة. لذلك لم يكن اغتيال المقدم سعد بن حبريش في ديسمبر 2013 فعلًا معزولًا، بل محاولة يائسة لإجهاض مشروع في مهده، وإرسال رسالة رعب إلى المجتمع الحضرمي مفادها أن الاقتراب من ملف الثروة والقرار خط أحمر.

لكن المفارقة أن هذه الجريمة، بدل أن تُنهي الحلف، حولته إلى قضية عامة، ورسّخت حضوره الرمزي والسياسي. اغتيال المؤسس كشف الوجه الحقيقي لمافيا النفط والأحزاب، وأسقط عنها ما تبقى من أقنعة، وأكد أن المشكلة لم تكن في أشخاص، بل في مشروع حضرمي يريد استعادة قراره. ومن هنا حافظ الحلف على جذوره القبلية، لكنه تطور اجتماعيًا وسياسيًا، وأصبح أحد أهم محركات الوعي الجمعي في حضرموت، ومقدمة ضرورية لظهور مؤتمر حضرموت الجامع لاحقًا، وانتقال القضية من مستوى الدفاع القبلي إلى مستوى الطرح السياسي المنظم.

أما اللقاء الثاني في الثاني عشر من أبريل 2025 بمنطقة العليب، فيمكن اعتباره الامتداد الطبيعي والمتقدم لذلك المسار. فبعد أكثر من عقد من التراكم، لم يعد الحلف مجرد إطار قبلي

رمزي، بل تحول إلى حامل سياسي واجتماعي واسع، قادر على حشد الجماهير، وصياغة خطاب واضح، وطرح مطالب كبرى تتجاوز الخدمات والحقوق الجزئية إلى قضايا السيادة والحكم والقرار. الحشد الجماهيري غير المسبوق في لقاء العليب عكس نضج الوعي الحضرمي، واتساع قاعدة المشاركة، وتحول القضية إلى شأن مجتمعي عام، لا حكرًا على المشايخ والوجهاء.

التحول الأخطر في لقاء العليب 2025 كان في وضوح الخطاب. للمرة الأولى يُطرح الحكم الذاتي وحق تقرير المصير بعلنية وثقة، كخيار سياسي مشروع، وليس كشعار خجول أو مطلب مؤجل. هذا التحول كان بمثابة الصاعقة الجديدة على رؤوس مافيا الاستبداد والتوسع الجنوبي، تمامًا كما كان خطاب الشهيد سعد بن حبريش في 2013 صاعقة على مافيا النفط والأحزاب. في الحالتين، كان الخطاب يضرب جوهر المنظومة المسيطرة: في الأولى كشف نهب الثروة وفضح شبكات المصالح، وفي الثانية هدد احتكار السلطة والسيطرة العسكرية الاستبدادية الجنوبية .

وهنا تتجلى نقطة الالتقاء العميقة بين الخطابين. خطاب سعد بن حبريش المؤسس واجه مافيا النفط، فكان الرد اغتيالًا وتفجيرًا للعنف والفوضى. وخطاب عمرو بن حبريش في 2025 واجه مافيا الاستبداد والتوسع الجنوبي، فكان الرد اجتياحًا عسكريًا لحضرموت والمهرة في ديسمبر من العام نفسه، وما رافقه من انتهاكات وتنكيل. في الحالتين، يتكرر النمط ذاته: كلما اقترب الحضارم من امتلاك قرارهم، تحركت أدوات القمع لإعادتهم إلى دائرة الخضوع.

التحليل يكشف بوضوح أن مشكلة حضرموت ليست طارئة، بل بنيوية، ممتدة منذ 1967، مرورًا بـ1990، وحتى اليوم. هي مشكلة هيمنة واستبداد، استخدمت مافيا النفط والأحزاب كأدوات اقتصادية، والمليشيات الاستبدادية الجنوبية كأدوات عسكرية، لتكريس واقع التبعية.

وقد نجحت هذه المنظومة طويلًا في إضعاف الحراك الحضرمي عبر التشتيت، وإغراق المجتمع في صراعات جانبية، وإبقاء المطالب في حدود لا تمس جوهر السلطة والثروة.

غير أن اللقاءين، وادي نحب 2013 والعليب 2025، كسرا هذه الدائرة. الأول أطلق الشرارة وكشف العدو الحقيقي، والثاني نقل القضية إلى مستوى سياسي صريح، وفتح الباب أمام معركة وعي وسيادة، لم تعد خافية على الداخل ولا على الخارج. ولهذا كان وقع اللقاءين كالصاعقة، ليس لأنهما كانا مجرد تجمعين جماهيريين، بل لأنهما أعادا ترتيب المشهد، وأثبتا أن حضرموت قادرة على إنتاج مشروعها الخاص، رغم القمع والاغتيال والاجتياح.

بهذا المعنى، لا يمكن قراءة المشهد كتوثيق لحدثين فقط، بل كتشريح لمسار صراع طويل بين مشروع حضرمي يسعى لاستعادة الكرامة والقرار، ومنظومة استبداد ترى في حضرموت مجرد أرض وثروة. وما بين الصاعقة الأولى في 2013، والصاعقة الثانية في 2025، يتضح أن المعركة لم تنتهِ، لكنها انتقلت من مرحلة الوعي الأولي إلى مرحلة المواجهة المفتوحة على كل المستويات

- دلالات التحول السياسي والاجتماعي

جاء هذا التحول نتيجة تراكم طويل من الجهود التي بذلها حلف قبائل حضرموت بقيادة الشيخ عمرو بن حبريش، مدعومًا بخطاب واعٍ ومتزن ركّز على أهمية الثبات والاستمرارية في النضال، واستعادة الحقوق، وإعلان الحق في الحكم الذاتي وتقرير المصير. كما أكد هذا الخطاب على ضرورة تبنّي نموذج إدارة محلية أكثر كفاءة وقدرة على الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجه حضرموت.

ويشير هذا التطور إلى أن الحلف، من خلال الجمع بين القوة القبلية والتنظيم الميداني، أصبح قادرًا على تقديم رؤية شاملة لإدارة حضرموت، تشمل تعزيز الأمن، وحسن إدارة الموارد، وتوسيع مشاركة المجتمع المحلي في عملية صنع القرار. كما يعكس هذا التحول سعيًا جادًا لتحديد آفاق مستقبلية للحكم الذاتي، بعيدًا عن هيمنة المركزية التقليدية أو التأثيرات والتدخلات الخارجية.

تمثل التطورات التي شهدتها حضرموت في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وما أعقبها من أحداث، مرحلة مفصلية في إعادة تشكيل المشهدين السياسي والأمني على المستوى المحلي. فقد أظهرت هذه التحولات قدرة حلف قبائل حضرموت على تجاوز دوره التقليدي ككيان قبلي، ليغدو قوة سياسية واجتماعية فاعلة، قادرة على بلورة خطاب جماعي شامل، وإدارة مطالب المجتمع بقدر عالٍ من الوعي والمسؤولية.

وتشير لقاءات منطقة العليب بمديرية غيل بن يمين، بما شهدته من حضور واسع للقبائل والمكونات الاجتماعية المؤثرة، إلى انتقال الحلف من مرحلة التركيز على المطالب الحقوقية والخدمية المباشرة إلى مرحلة أكثر تقدمًا، تتطلب إعادة النظر في نموذج الإدارة المحلية، وطرح رؤى جريئة تتعلق بالحكم الذاتي وإعادة توزيع الصلاحيات بما ينسجم مع تطلعات أبناء حضرموت. وقد ارتبط هذا التحول بوعي متزايد بأهمية حماية الموارد المحلية، وترسيخ استقلالية القرار، في مواجهة المركزية التقليدية والتدخلات الخارجية.

تُعدّ التحركات العسكرية القادمة من خرج حضرموت، واجتاحت حضرموت والمهرة، ومهاجمتها مراكز حلف حضرموت وما ارتبط بها من مسار متصاعد لحلف قبائل حضرموت، مدخلًا تحليليًا مهمًا لفهم التحولات الجارية في بنية الفعل القبلي - السياسي في حضرموت. ففي هذا السياق، تمثل أحداث الأول من ديسمبر 2025 في منطقة غيل بن يمين لحظة اختبار

مفصلية لمسار هذا الحلف، ليس فقط باعتباره إطارًا قبليًا جامعًا يعبّر عن تكتل اجتماعي تقليدي، بل بوصفه فاعلًا سياسيًا وأمنيًا آخذًا في التشكل، استطاع خلال السنوات السابقة أن يراكم خطابًا منظمًا ومتماسكًا يتمحور حول استعادة الحقوق، والدفع باتجاه صيغ من الحكم الذاتي وتقرير المصير، وحماية الموارد المحلية، والسعي إلى بناء نموذج لإدارة محلية أكثر كفاءة واستقلالية عن مراكز النفوذ التقليدية.

ويأتي هذا التطور ضمن سياق أوسع من التحول العميق في خطاب الحلف ووظائفه، وهو تحول برز بشكل واضح في لقاءات العليب السابقة، التي شكّلت محطة انتقالية مهمة من مرحلة التركيز على المطالب الخدمية والمعيشية المباشرة إلى تبنّي مشروع سياسي متكامل ذي أبعاد أمنية وإدارية واقتصادية. ويعكس هذا المسار تطورًا في وعي الفاعلين القبليين بطبيعة اللحظة السياسية، ومحاولة لإعادة تعريف دور القبيلة من مجرد وسيط اجتماعي أو قوة ضغط ظرفية إلى كيان منظم يسعى إلى لعب دور مؤسسي في إعادة تشكيل موازين السلطة المحلية وصياغة مستقبل الحكم في حضرموت.

لم تعد منطقة العليب تُفهم في السياق الحضرمي بوصفها نطاقًا جغرافيًا عاديًا أو ساحة ظرفية لتحركات عسكرية وأمنية، بل تحوّلت تدريجيًا خلال السنوات الأخيرة إلى رمز سياسي مكثّف لاختزال التحولات التي طرأت على الوعي الجمعي الحضرمي ومسار حلف قبائل حضرموت. فقد شكّلت هذه المنطقة فضاءً جامعًا لعدد من اللقاءات الموسعة التي ضمّت القبائل والمكونات الاجتماعية المختلفة، وأسهمت في بلورة خطاب جديد تجاوز حدود المطالب الخدمية والحقوق الاقتصادية المباشرة، لينتقل إلى طرح أكثر عمقًا يتمحور حول الحكم الذاتي، واستقلال القرار المحلي، وإعادة تعريف العلاقة مع مراكز السلطة القائمة. ومن هذا المنطلق، اكتسبت العليب بعدًا رمزيًا باعتبارها مركز ثقل معنوي لتشكّل الخطاب الحضرمي الحديث، ومكانًا أُعلن منه، بشكل غير مباشر، عن تحوّل القبيلة من موقع الاحتجاج إلى موقع المبادرة السياسية.

وفي ضوء هذه الرمزية، فإن اجتياح حضرموت والمهرة من قبل مليشيات مسلحة خرجت عن سيطرة الدولة، ثم توجهت الى غيل بن يمين لا يمكن فصلها عن دلالاتها السياسية، إذ تتجاوز كونها إجراءً أمنيًا روتينيًان كما تدعي، إلى رسالة واضحة تستهدف هذا المركز الرمزي تحديدًا. فاختيار غيل بن يمين دون غيرها يعكس إدراكًا لأهميتها في الذاكرة السياسية الناشئة للحلف، ومحاولة لإعادة ضبط المجال الذي تشكّل فيه الخطاب الحضرمي، أو على الأقل كبح قدرته على التحول إلى مشروع عملي متماسك، قد يخلص حضرموت والمهرة وسقطرى من هيمنة قوى الجنوب الاستبدادية التوسعية. وبذلك، يصبح التحرك العسكري في هذا الموقع فعلًا رمزيًا مضادًا، يرمي إلى تقويض المكان الذي اكتسب شرعيته من كونه منصة لإنتاج المعنى السياسي الجديد في حضرموت.

ويتصل هذا البعد الرمزي اتصالًا وثيقًا بالسياق الأوسع لصعود خطاب الحكم الذاتي وتقرير المصير الذي تبناه الحلف خلال الفترة الأخيرة. فهذا الخطاب لم يعد مقتصرًا على البيانات واللقاءات الخطابية، بل بات يستند إلى حضور ميداني متزايد، وتماسك اجتماعي ملحوظ، وقدرة واضحة على الحشد والتنظيم، وهي عناصر تثير قلق الأطراف التي ترى في هذا المسار تهديدًا مباشرًا لبنية السلطة الاستبدادية الجنوبية التوسعية، التي غزت حضرموت في عام 1967 واستولت عليها، وتستميت مرة أخرى لمنع حصولها على حق تقرير مصيرها ، بعد سنوات من السيطرة والاحتلال. ومن هنا، يمكن قراءة التحركات العسكرية في العليب بوصفها استجابة مضادة تهدف إلى احتواء هذا الصعود، ومنع انتقال الحلف من كونه أداة ضغط سياسي إلى فاعل إداري وأمني قادر على فرض وقائع جديدة على الأرض.

ويكتسب هذا التفسير مزيدًا من الوجاهة عند النظر إلى مسألة تحجيم أو إقصاء قوات النخبة الحضرمية، التي تُعد أحد أهم المرتكزات العملية لمشروع الحلف. فالسيطرة المحلية على

الملف الأمني تمثل حجر الزاوية لأي مسار حكم ذاتي فعلي، إذ لا يمكن تصور إدارة محلية مستقلة أو شبه مستقلة دون امتلاك أدوات الأمن وحماية الموارد وضبط المجال العام. وعليه، فإن المساس بهذه القوات لا يستهدف بعدها العسكري فحسب، بل يطال جوهر المشروع السياسي للحلف، ويكشف عن محاولة لإعادة إنتاج معادلة تُبقي القرار الأمني خارج الإطار المحلي، بما يحدّ من قدرة الحلف على تحويل خطابه السياسي إلى واقع مؤسسي مستدام.

شكّلت التطورات التي شهدتها منطقة غيل بن يمين نقطة انعطاف مهمة في مسار حلف قبائل حضرموت، إذ لم تقتصر آثارها على البعد الميداني أو الأمني، بل امتدت لتطال بنية الخطاب السياسي للحلف وخياراته التكتيكية المستقبلية. فقد فرضت هذه الأحداث على الحلف إعادة ترتيب أولوياته، ومراجعة الأدوات التي اعتمدها خلال المرحلة السابقة، والتي اتسمت بالتركيز المكثف على الخطاب السياسي والحشد السلمي بوصفهما وسيلتين أساسيتين لانتزاع الاعتراف والضغط باتجاه تحقيق المطالب. ومع تبدل السياق وظهور مؤشرات على محاولة احتواء المشروع الحضرمي أو تقويض مكاسبه، وجد الحلف نفسه أمام معادلة أكثر تعقيدًا تتطلب الموازنة الدقيقة بين الحفاظ على الطابع السلمي لحركته من جهة، وعدم التفريط بما راكمه من مكاسب رمزية وحضور ميداني من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، اتجه خطاب الحلف نحو إعادة التأكيد على وحدة الصف القبلي والاجتماعي باعتبارها الركيزة الأولى للدفاع عن النفس والأرض، وأداة التحصين الأساسية في مواجهة الضغوط السياسية والعسكرية. فالوحدة هنا لم تعد شعارًا تعبويًا فحسب، بل تحوّلت إلى خيار استراتيجي يُعوّل عليه لضمان التماسك الداخلي ومنع اختراق البنية الاجتماعية للحلف، بما قد يؤدي إلى إضعاف قدرته على التفاوض أو الصمود. ويعكس هذا التحول إدراكًا متزايدًا لدى قيادة الحلف بأن أي مشروع سياسي طموح لا يمكن أن يستمر دون قاعدة اجتماعية صلبة ومتوافقة حول أهدافه الكبرى، خصوصًا في بيئة تتسم بتعدد الولاءات وتداخل مراكز النفوذ.

بالتوازي مع ذلك، بدأ الحلف في إعادة صياغة خطابه الحقوقي باتجاه يعد أكثر انفتاحًا على الخارج، من خلال ما يمكن تسميته بتدويل محسوب للقضية الحضرمية. ويقوم هذا التوجه على تسليط الضوء على حق حضرموت في إدارة مواردها الطبيعية، وفي امتلاك قرارها الأمني، ضمن إطار قانوني وحقوقي يستند إلى مبادئ العدالة المحلية وحق المجتمعات في إدارة شؤونها. غير أن هذا الانفتاح لم يُطرح بوصفه قطيعة مع الداخل أو استدعاءً لتدخل خارجي مباشر، بل كأداة ضغط ناعمة تهدف إلى كسب التعاطف والدعم السياسي، وإحراج الأطراف التي تسعى إلى إبقاء حضرموت خارج معادلة القرار الفعلي، من دون الانزلاق إلى مسارات قد تُفقد الحلف استقلالية قراره أو تجرّه إلى صراعات إقليمية أوسع.

وفي سياق متصل، أعاد الحلف التأكيد على شرعية قوات النخبة الحضرمية باعتبارها قوة محلية نابعة من الإرادة المجتمعية، وتمثل أحد أهم تجليات السيطرة المحلية على الملف الأمني. فالتشديد على هذه الشرعية لا يحمل بعدًا عسكريًا فحسب، بل ينطوي على رسالة سياسية مفادها أن الأمن المحلي يجب أن يُدار بأدوات محلية تعبّر عن النسيج الاجتماعي الحضرمي وتخضع لمساءلته، لا أن يُفرض من خارج السياق المجتمعي. ومن خلال هذا الخطاب، يسعى الحلف إلى ترسيخ معادلة مفادها أن أي مسار مستقبلي للحكم الذاتي أو تقرير المصير لا يمكن أن يستقيم دون الاعتراف بالنخبة الحضرمية كفاعل أساسي، وضامن للاستقرار، وجزء لا يتجزأ من المشروع السياسي الذي يتبناه الحلف.

وعليه، تكشف هذه التحولات في خطاب الحلف وخياراته التكتيكية عن مرحلة أكثر نضجًا وتعقيدًا في مساره، مرحلة يتداخل فيها السياسي بالأمني، والرمزي بالميداني، وتسعى إلى الحفاظ على توازن دقيق بين الاستمرار في العمل السلمي، وبناء أدوات حماية ذاتية قادرة على صون المكتسبات ومنع تآكلها في ظل بيئة سياسية وأمنية شديدة السيولة.

في ضوء مجمل المعطيات السياسية والأمنية التي أفرزتها التطورات الأخيرة، تتبدّى الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام حلف قبائل حضرموت بوصفها مسارات متدرجة ومتداخلة، لا تقوم على التناقض بقدر ما تعكس محاولة واعية لإدارة التوازن بين الممكن والمرغوب، وبين الواقعي والطموح. فالحلف، وهو يدخل مرحلة أكثر حساسية، لا يتحرك وفق منطق القطيعة أو القفز غير المحسوب، بل يسعى إلى توسيع هامش الفعل السياسي من داخل المشهد القائم، مع الاحتفاظ بأفق الحكم الذاتي وحق تقرير المصير كمسار استراتيجي طويل الأمد لا يتم التفريط به، وإنما يُدار مرحليًا وفق موازين القوى. وفي هذا السياق، يبرز التوجه نحو الاحتواء السياسي باعتباره محاولة لفرض شراكة حقيقية في إدارة الملفين الأمني والاقتصادي، بما يضمن لحضرموت دورًا فاعلًا في إدارة مواردها وأمنها، دون الارتهان الكامل لبنى المركز أو الدخول في مواجهة مفتوحة قد تستنزف الرصيد الاجتماعي والسياسي الذي راكمه الحلف.

إلى جانب ذلك، يتبلور مسار آخر يقوم على التصعيد السياسي المنضبط، وهو تصعيد لا يستهدف الانزلاق إلى العنف أو القطيعة، بل يراهن على توسيع الفعل الجماهيري المنظم، وتكثيف اللقاءات العامة، وتوحيد الخطاب الحضرمي في مواجهة محاولات التفكيك أو الاحتواء. وفي هذا الإطار، تكتسب منطقة العليب مكانة متزايدة بوصفها رمزًا للمقاومة السياسية السلمية، ومجالًا لإعادة إنتاج المعنى السياسي للمطالبة بالحقوق، بعيدًا عن العسكرة المباشرة. كما يندرج الدفع باتجاه مؤتمر حضرموت الجامع ضمن هذا المسار، بوصفه إطارًا سياسيًا جامعًا يمكن أن يتحول إلى حامل مؤسسي لقضية حضرموت، إذا ما أُسند إلى نخبة من الكوادر المؤهلة القادرة على الجمع بين الخبرة السياسية والشرعية الاجتماعية، وتقديم خطاب عقلاني قادر على مخاطبة الداخل والخارج في آن واحد.

وفي موازاة ذلك، يبرز خيار بناء البدائل المؤسسية كأحد أكثر الخيارات عمقًا على المدى المتوسط والبعيد، إذ يعمل الحلف من خلاله على بلورة هياكل إدارية واستشارية غير رسمية، تعكس جاهزيته لتحمّل مسؤولية إدارة شؤون حضرموت متى ما توفّر الظرف السياسي المناسب. ولا يهدف هذا المسار إلى خلق سلطة موازية بالمعنى الصدامي، بقدر ما يسعى إلى تراكم الخبرة وبناء الكفاءة، وإرسال رسالة مفادها أن الحلف لا يكتفي بالاحتجاج أو المطالبة، بل يمتلك تصورًا عمليًا لإدارة الحكم المحلي، قائمًا على المعرفة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، وعلى الاستفادة من الكفاءات الحضرمية في الداخل والخارج.

وفي السياق الإقليمي، يتبنى الحلف مقاربة حذرة تقوم على الانفتاح المدروس، بحيث يقدّم نفسه بوصفه عامل استقرار لا عنصر تهديد، ويسعى إلى بناء علاقات تواصل وثيقة مع الفاعلين الإقليميين المؤثرين. ويحتل هذا البعد أهمية خاصة في ظل التعقيدات الإقليمية المحيطة باليمن عمومًا وحضرموت على وجه الخصوص. وفي هذا الإطار، تحظى العلاقة مع المملكة العربية السعودية بمكانة خاصة في الوعي السياسي الحضرمي، نظرًا لدورها المفصلي في لحظات حاسمة، وحضورها في مراحل دقيقة أسهمت في منع ضياع حضرموت واستعادة قدرتها على التعبير عن إرادتها، بعد أن واجهت محاولات فرض واقع قسري عليها. ويُنظر إلى هذا الدور باعتباره عامل توازن أساسي، ومظلة إقليمية يمكن البناء عليها ضمن رؤية تحافظ على خصوصية حضرموت وتمنع تحويلها إلى ساحة صراع مفتوح.

تكشف أحداث منطقة غيل بن يمين، في هذا السياق المركّب، أن مسار حلف قبائل حضرموت قد انتقل فعليًا من مربع المطالبة التقليدية إلى مربع المواجهة السياسية غير المباشرة مع بنى المركز وشبكات النفوذ الخارجي، وهي مواجهة لا تُدار بالأدوات الخشنة بقدر ما تعتمد على الصبر الاستراتيجي، وتراكم الشرعية، وحسن إدارة التناقضات. وما يميّز هذا المسار، على الرغم من تعقيده، هو ارتكازه على تماسك اجتماعي واضح، وخطاب متزن يتجنب الانفعال

ويحرص على إبقاء الباب مفتوحًا أمام الحلول السياسية، وهو ما يمنح الحلف قدرة معتبرة على الصمود والمناورة في بيئة شديدة السيولة.

وبناءً على ذلك، يصبح مستقبل الحكم الذاتي في حضرموت مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بقدرة الحلف على تحويل التحديات الأمنية والسياسية إلى فرص لإعادة إنتاج شرعيته، وتعزيز موقعه بوصفه الممثل الأبرز لإرادة أبناء حضرموت في هذه المرحلة المفصلية. فنجاح الحلف لن يُقاس فقط بقدرته على رفع سقف المطالب، بل بمدى تمكنه من إدارة الصراع بذكاء، والحفاظ على وحدته الداخلية، وترجمة خطابه السياسي إلى مسار عملي قابل للحياة، يوازن بين الواقعية السياسية والطموح التاريخي لحضرموت في تقرير شؤونها بنفسها.

أفرزت التطورات الأخيرة في حضرموت مرحلة جديدة من إعادة ترتيب المشهدين القبلي والسياسي، حيث لم تقتصر تداعياتها على موازين القوى الميدانية، بل امتدت لتطال الرموز والمعاني السياسية التي يجري من خلالها إنتاج الشرعية وإعادة تعريف العلاقة بين المجتمع المحلي والسلطة. وفي هذا السياق، اتخذت السلطات المحلية في حضرموت خطوة ذات دلالة رمزية وسياسية عميقة تمثلت في اعتماد الثالث من يناير 2026 يومًا للنصر لإقليم حضرموت، بما يشمل حضرموت والمهرة وسقطرى، في تعبير واضح عن استعادة السيطرة المحلية، وترسيخ خصوصية الإقليم بوصفه وحدة سياسية واجتماعية لها تاريخها وخصوصيتها ومصالحها المتميزة. ولم يكن هذا القرار مجرد إجراء احتفالي أو رمزي معزول، بل جاء بوصفه رسالة سياسية تهدف إلى إعادة تثبيت الوصف الحضرمي حول الذات والهوية، وإلى التأكيد على قدرة الإقليم على حماية فضائه الجغرافي والاجتماعي بعيدًا عن محاولات الإلحاق أو التهميش.

وفي هذا الإطار، برز لقاء العليب مجددًا بوصفه منصة مركزية لإعادة صياغة العلاقة بين القبيلة والسياسة، حيث أظهر هذا اللقاء قدرة القبائل الحضرمية على لعب دور مزدوج يجمع بين الحفاظ على وظيفتها التقليدية كمحرك اجتماعي ضامن للتماسك الأهلي، وبين اضطلاعها بدور سياسي متقدم يسعى إلى حماية الاستقرار المحلي واستعادة زمام المبادرة في مواجهة تحديات أمنية غير مسبوقة. فقد عكست مخرجات اللقاء وطرائق إدارته مستوى من النضج السياسي، تجلّى في الحرص على تجنب الانزلاق نحو الفوضى أو المواجهة المفتوحة، مقابل التمسك بالحقوق المشروعة ضمن إطار يحافظ على السلم الاجتماعي ويمنع تفكك النسيج المحلي.

وتجلّت ملامح هذا التحول بصورة أوضح في الخطاب الذي ألقاه الشيخ عمرو بن حبريش خلال اللقاء، والتي حملت رسائل متعددة المستويات. فمن جهة، شدد على أهمية الاستقلال في إدارة الشؤون المحلية، باعتباره مدخلًا أساسيًا لصون كرامة المجتمع الحضرمي وضمان حسن إدارة موارده وأمنه. ومن جهة أخرى، حرص على إرفاق هذا الطرح بخطاب متزن يؤكد قيم التسامح واحترام الجوار، ويعيد التأكيد على أن الحضارم، بحكم تاريخهم وثقافتهم، هم رجال دولة وبناة استقرار، لم يعتدوا على أحد، ولا يطمعون في أراضي غيرهم. وقد شكّل هذا التوازن في الخطاب رسالة واضحة للداخل والخارج على حد سواء، مفادها أن المشروع الحضرمي لا يقوم على الإقصاء أو العدوان، بل على الشراكة والاحترام المتبادل، وعلى السعي إلى تثبيت دور حضرموت كفاعل وطني مسؤول قادر على الإسهام في استقرار المنطقة.

وبذلك، يمكن القول إن إعادة ترتيب المشهد القبلي والسياسي في حضرموت لم تأتِ نتيجة فراغ أو اندفاع عاطفي، بل كانت حصيلة تفاعل معقد بين التحولات الميدانية، والقرارات الرمزية، والخطاب السياسي المتزن، الذي سعى إلى إعادة تعريف موقع القبيلة في معادلة

النضال وتاسيس الحكم الذاتي ، وتحويلها من مجرد أداة ضغط اجتماعي إلى شريك فاعل في إنتاج الاستقرار وصياغة المستقبل السياسي للإقليم.

مع اتساع رقعة الانفلات الأمني في حضرموت خلال عام 2016، وتزامن ذلك مع سيطرة التنظيمات المتطرفة على مدينة المكلا وأجزاء واسعة من الساحل والمناطق المجاورة، دخل المجتمع الحضرمي مرحلة بالغة الخطورة اتسمت بغياب شبه كامل لمؤسسات الدولة، وتراجع قدرتها على أداء وظائفها الأساسية في حماية الأرض والسكان. وفي ظل هذا الفراغ الأمني والمؤسسي، برز حلف قبائل حضرموت بوصفه أحد أهم الفاعلين القادرين على ملء هذا الفراغ، ليس انطلاقًا من منطق الهيمنة أو السعي إلى سلطة بديلة، بل من منطلق تحمّل مسؤولية تاريخية فرضتها ظروف انهيار الدولة وتهديد كيان المجتمع ذاته. فقد تحوّل الدور القبلي في تلك اللحظة من إطار تقليدي قائم على الوساطة الاجتماعية وحل النزاعات المحلية إلى واجب وطني وأمني شامل، هدفه حماية الأرض وصون المجتمع ومنع انهياره الكامل أمام قوى التطرف والعنف.

وقد كشفت مجريات الأحداث أن حلف قبائل حضرموت، مدعومًا بأبناء القبائل والمكونات الاجتماعية المحلية، استطاع أن يلعب دورًا حاسمًا في مواجهة التنظيمات المتطرفة، وأن يسهم بفاعلية في تحرير ساحل حضرموت من سيطرتها. ولم يكن هذا الدور وليد اللحظة، بل جاء نتيجة تراكم طويل من الثقة الاجتماعية، والقدرة على الحشد، والمعرفة الدقيقة بالجغرافيا والمجتمع المحلي، وهي عناصر مكّنت الحلف من التحرك بمرونة وكفاءة في بيئة أمنية شديدة التعقيد. وفي هذا السياق، مثّلت مدينة غيل بن يمين نقطة انطلاق مفصلية للعملية العسكرية الفاصلة التي نفذتها القوات الحضرمية في الرابع والعشرين من أبريل 2016، والتي شكّلت تحولًا نوعيًا في مسار المواجهة مع قوى التطرف، وأعادت رسم ملامح المشهد الأمني في الساحل الحضرمي.

ومن خلال هذا الدور، لم يكتفِ الحلف بالمساهمة في استعادة السيطرة الميدانية، بل أسهم في إعادة بناء الثقة لدى المجتمع المحلي بقدرته على حماية نفسه عندما تغيب الدولة أو تعجز عن القيام بوظائفها. وقد منح هذا الأداء الأمني للحلف حضورًا فعليًا وشرعية عملية في المشهد المحلي، تجاوزت الخطاب والشعارات إلى الفعل المباشر، وأكدت قدرته على فرض الاستقرار وحماية المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية التي كان يهددها الانفلات الأمني. كما أسهم هذا الدور في إعادة تعريف العلاقة بين الأمن والسياسة في الوعي الحضرمي، حيث لم يعد الأمن يُنظر إليه كملف منفصل أو حكر على السلطة المركزية، بل كأحد مقومات الحكم المحلي الرشيد.

وفي هذا الإطار، جرى ربط الدور الأمني الذي اضطلع به الحلف بالمطالب السياسية والاجتماعية التي كان يطرحها، وعلى رأسها الحكم الذاتي وإدارة الشؤون المحلية. فقد أظهرت تجربة 2016 بوضوح أن هذه المطالب ليست مجرد طروحات نظرية أو شعارات سياسية، بل أدوات عملية وضرورية لضمان الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة. إذ إن قدرة المجتمع المحلي على إدارة أمنه، والتحكم في موارده، واتخاذ قراراته بما يتناسب مع خصوصياته، بدت شرطًا أساسيًا لمنع عودة الفوضى والتطرف، ولتأسيس نموذج حكم أكثر التصاقًا باحتياجات الناس وأكثر قدرة على الاستجابة للتحديات. وبهذا المعنى، أسهمت تلك المرحلة في ترسيخ قناعة عميقة لدى شريحة واسعة من أبناء حضرموت بأن الحكم الذاتي ليس خيارًا انفصاليًا أو مغامرة سياسية، بل مسارًا واقعيًا نابعًا من تجربة ميدانية أثبتت أن الاستقرار الحقيقي يبدأ من الداخل، ومن قدرة المجتمع على إدارة شؤونه بنفسه عندما تتراجع الدولة أو تتعثر.

تظهر هذه الأحداث أن حلف قبائل حضرموت والشيخ عمرو بن حبريش قد نجحا في تحويل النفوذ القبلي التقليدي إلى فاعلية سياسية واجتماعية عملية، قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وقد أسهمت اللقاءات الموسعة، والتحركات الأمنية، ودور الحلف في مواجهة التطرف، في صقل خطاب حضرمي واضح يعكس تطلعات المجتمع المحلي للحكم الذاتي او حتى تقرير المصير الكامل، وإدارة موارده، وضمان استقرار الإقليم ضمن إطار يوازن بين القوة المحلية والالتزامات الوطنية والدولية.

- ميلاد صوت حضرمي سياسي متكامل

في 22 أبريل 2017م، احتضنت المكلا المؤتمر الأول لمؤتمر حضرموت الجامع، وهو الحدث الذي اعتُبر نقطة التحول الأبرز في التاريخ السياسي الحديث للمحافظة. وللمرة الأولى، اجتمعت جميع أطياف المجتمع الحضرمي—قبائل، شخصيات مدنية، أكاديميون، رجال أعمال، نخب سياسية، وممثلون عن المهجر—في مظلة واحدة، لتشكيل مشروع حضرمي شامل يتجاوز البنية التقليدية للقبيلة أو النخبة، ليكون منصة سياسية واجتماعية متكاملة.

في اليوم الذي أعلن فيه تأسيس المؤتمر، خرج المشاركون بمجموعة من الوثائق والمقررات التي شكلت العمود الفقري للمشروع الحضرمي الحديث، وعلى رأسها وثيقة المخرجات، التي وصفت بأنها الخريطة السياسية الشاملة لحضرموت. لم تكن هذه الوثيقة نصًا تنظيريًا فحسب، بل رسمت رؤية عملية متكاملة لمستقبل المحافظة في مجالات الحكم والإدارة، والتنمية الاقتصادية، والأمن والاستقرار، والعلاقات الداخلية والخارجية. وحددت الوثيقة أسس إدارة المحافظة بما يضمن مصالح أبنائها، ويحقق العدالة في توزيع السلطة والموارد، ويعزز دور مؤسساتها المدنية والعسكرية بما يتوافق مع ثقل حضرموت التاريخي والجغرافي والاقتصادي.

بالتوازي مع وثيقة المخرجات، اعتمد المؤتمر ميثاق الشرف الحضرمي، الذي مثل العقد الأخلاقي والسياسي بين أبناء حضرموت ومكوناتها المختلفة. جاء هذا الميثاق لتأكيد أهمية الالتزام بالقيم المشتركة، وتعزيز ثقافة الحوار بدل الصراع، والحيلولة دون أي انقسامات تهدد النسيج الاجتماعي والقبلي. كما وضع الميثاق أسس تعامل الحضارم مع القوى السياسية المحلية والإقليمية والدولية على قاعدة واحدة: احترام إرادة أبناء حضرموت واعتراف الجميع بحقهم الكامل في تقرير المصير التنموي والسياسي والاقتصادي والعسكري.

أصبح يوم تأسيس المؤتمر نقطة انطلاق لمشروع حضرمي متماسك يوازن بين الطموح السياسي والالتزام الأخلاقي، ويعيد لحضرموت دورها الطبيعي كقوة فاعلة تمتلك رؤيتها الخاصة وتتمسك بحقها في صياغة مستقبلها بأيدي أبنائها. وقد خرج المؤتمر بوثيقة ومخرجات اتسمت بالجرأة والوضوح، عبرت عن تطلعات الحضارم في الداخل والخارج نحو: إدارة حضرموت لثرواتها ومواردها.تعزيز الأمن الذاتي وحماية الأرض.النهوض السياسي والاجتماعي والاقتصادي.ترسيخ الهوية الحضرمية وشراكتها العادلة في أي مستقبل سياسي لليمن.

لقد شكّلت هذه المخرجات إعلان ولادة صوت حضرمي موحد لأول مرة منذ عام 1967، صوت يمتلك رؤية وإرادة وأدوات، ويستند إلى قاعدة اجتماعية وقبلية وأمنية واضحة.

بفضل القيادة الحكيمة للشيخ عمرو بن حبريش ودعم حلف قبائل حضرموت، تمكن المؤتمر من التحول من إطار تأسيسي إلى ظاهرة سياسية واجتماعية فاعلة تركت بصمتها على المشهد اليمني بأكمله. وقد أسس المؤتمر شبكة واسعة من العلاقات الإقليمية والدولية، وبرز ككيان حضرمي موثوق قادر على دعم الأمن والاستقرار المحلي، والتفاوض مع القوى الإقليمية، خاصة المملكة العربية السعودية ، ما عزز حضوره السياسي وأكد قدرته على التأثير في مجريات الأمور محليًا وإقليميًا.

يمثل مؤتمر حضرموت الجامع مرحلة التحول من الحراك الاجتماعي والمطالبات المحلية إلى مشروع حضرمي سياسي متكامل. فقد جمع المؤتمر بين القوة الاجتماعية والقبلية، والقدرة العسكرية، والرؤية السياسية المؤسسية، لتشكيل صوت حضرمي موحد، قادر على ممارسة الضغط السياسي، والمساهمة في صياغة مستقبل المحافظة، وضمان حماية مصالحها ومواردها، وتعزيز استقرارها ضمن السياق الإقليمي.

ومع تسارع وتيرة التطورات، اتخذ حلف قبائل حضرموت خطوة نوعية تمثلت في إعلانه تشكيل "قوات حماية حضرموت" في 25 ديسمبر 2024 م [17]، في منطقة الهضبة النفطية بمحافظة حضرموت. وقد تُوِّج هذا المسار بتخريج أول لواء من هذه القوات في التاسع والعشرين من يونيو 2025، شكلت الخطوة الأبرز في مسار التمكين الحضرمـي تشكيل ألوية حماية حضرموت، بمبادرة مشتركة من حلف قبائل حضرموت وأبناء المحافظة. وقد منح هذا التأسيس القوات شرعية اجتماعية راسخة، إذ امتزج النفوذ القبلي بالتنظيم العسكري الفاعل، ليصبح مشروعًا محليًا قادرًا على فرض الأمن وحماية مكتسبات الحراك الحضرمـي.

---

[17] - صدور قرار لرئيس حلف قبائل حضرموت الهضبة /25 ديسمبر 2024م.
أصدر رئيس حلف قبائل حضرموت الشيخ عمرو بن حبريش العليي ، اليوم الأربعاء ، القرار رقم (3) لعام 2024م..
نص القرار :
نظرًا لما تقضيه المصلحة العامة، و ترسيخ الأمن والإستقرار ولمواجهة الإرهاب والجهات التخريبية الشريرة والحفاظ على الوطن وثرواته قرر الآتي :
مادة (1) : تشكيل قوات حماية حضرموت.
مادة (2) : يعين اللواء مبارك أحمد العوبثاني قائدًا لقوات حماية حضرموت.
مادة (3) : يعمل به من تاريخ صدوره.
صادر بتاريخ : ٢٤/٦/١٤٤٦ هـ - الموافق ٢٥/١٢/٢٠٢٤م
حرر للاعتماد،،،
والله الموفق،،،
الشيخ عمرو بن حبريش العليي
رئيس حلف قبائل حضرموت

ويُعد تأسيس ألوية حماية حضرموت اللبنة الأمنية الثانية في مسار المشروع الحضرمـي، بعد المساهمة السابقة في بناء قوات النخبة الحضرمية، ما أضفى مصداقية كبيرة على المشروع السياسي الصاعد، وعزز الاستقرار الأمني في ربوع المحافظة. وقد أكدت هذه الخطوة قدرة الحلف والقوى المحلية على الانتقال من دور تقليدي إلى دور فاعل وفاعل ذاتيًا في صياغة واقع الحوكمة الأمنية والسياسية، وهو ما رسخ مكانة المشروع الحضرمـي بوصفه نموذجًا لإدارة شؤون المحافظة من الداخل.

تظهر هذه المرحلة أن التحول من دور قبلي تقليدي إلى فاعلية أمنية وسياسية عملية هو حجر الزاوية في مشروع الحراك الحضرمـي. فقد وفرت ألوية حماية حضرموت والحضور العسكري المنظم قوة ملموسة لدعم المطالب السياسية والاجتماعية، وأكدت أن الاستقرار والأمن المحلي يمكن تحقيقهما عبر الجمع بين النفوذ القبلي والتنظيم العسكري الشرعي. كما أسهمت هذه الخطوة في تعزيز الثقة في القدرة على بناء الحكم الذاتي وتهيئة الأرضية لتطوير مشروع سياسي شامل، للانتقال حق تقرير المصير.

الباب الثالث

الخطاب السياسي للشيخ عمرو بن حبريش السياق والدلالات

الفصل الأول

السياق والدلالات

يأتي الخطاب السياسي للأمير عمرو بن حبريش العليي بوصفه نتاجًا طبيعيًا لتراكم تاريخي طويل من التحولات التي شهدتها حضرموت، وليس بوصفه خطابًا معزولًا أو استجابة ظرفية لأحداث آنية. ولفهم هذا الخطاب على نحو صحيح، لا بد من وضعه في سياقه الزمني والاجتماعي والسياسي، باعتباره تعبيرًا عن لحظة وعي حضرمي جماعي بلغ مرحلة النضج، بعد عقود من التهميش، وإعادة الإنتاج القسري للمركزية، ومحاولات فرض نماذج حكم لا تنسجم مع خصوصية حضرموت ولا مع تركيبتها الاجتماعية.

يمثّل الحديث عن بدايات الخطاب الحضرمي الحديث، وخطاب الشيخ عمرو بن حبريش العليي على وجه الخصوص، عودةً ضرورية إلى لحظة تأسيسية سبقت الأحداث العسكرية والسياسية اللاحقة، وهي لحظة وثيقة قبائل حضرموت الأولى. فهذه الوثيقة لا يمكن قراءتها بوصفها اتفاقًا قبليًا تقليديًا، بل باعتبارها الإعلان الأول عن تشكّل وعي حضرمي جمعي، انتقل فيه المجتمع من حالة التفرق والاحتواء إلى حالة التنظيم والمبادرة.

في الرابع من يوليو 2013م، شهد وادي "نحب" بغيل بن يمين حدثًا غير مسبوق في تاريخ حضرموت المعاصر، حيث اجتمعت كبرى القبائل والفخائذ والعشائر، إلى جانب المشايخ والسادة، في أكبر تجمع قبلي جامع من نوعه، قادمًا من الساحل والوادي والهضبة والصحراء. هذا الاتساع الجغرافي والبشري منح الوثيقة منذ لحظتها الأولى طابعًا جامعًا، وجعلها تعبيرًا عن حضرموت بكل تنوعها، لا عن منطقة أو قبيلة بعينها.

جاءت الوثيقة ضمن الجلسة الثالثة للمؤتمر العام لقبائل حضرموت، الذي دعا إليه شيخ مشايخ قبائل الحموم المقدم سعد بن أحمد بن حبريش العلي، بمشاركة كافة مقادمة وقبائل الحموم، لتؤسس لحلف قبلي قائم على مبدأ "الدفاع المشترك". غير أن مضمون هذا الدفاع تجاوز المعنى العسكري الضيق، ليشمل حماية الدم والعرض والأرض والكرامة والشرف، وكل ما يمكن أن يلحق أذى بأي فرد أو قبيلة من قبائل حضرموت، سواء عبر الاعتداء المباشر أو التهديد أو الابتزاز.

الأهمية الأعمق لهذه الوثيقة تكمن في أنها أعادت إحياء وتفعيل الأحلاف والمعاهدات القبلية التاريخية التي تعود إلى زمن الأجداد، ولكن بصيغة معاصرة تستجيب لتحولات الدولة والمجتمع. فهي لم تكن دعوة للانغلاق القبلي، بل محاولة لبناء مظلة اجتماعية جامعة تحمي المجتمع في ظل ضعف الدولة واختلال موازين القوة، وتواجه ما كان يُنظر إليه آنذاك باعتباره غطرسة متنامية وتهديدًا مباشرًا للسلم الاجتماعي والكرامة الحضرمية.

من هذه اللحظة التأسيسية، يمكن تتبع تشكّل خطاب بن حبريش الذي كان متاثر في الأصل بخطاب مؤسس حلف قبائل حضرموت الشهيد سعد بن حبريش ، خطابًا نابعًا من الأرض والمجتمع، لا مفروضًا من أعلى. لقد بدا خطاب الشهيد سعد بن حبريش دفاعيًا في جوهره، أخلاقيًا في لغته، وجماعيًا في مرجعيته، وهي مفاهيم اثرت في خطاب الشيخ عمر بن حبريش لاحقا، قبل أن يتطور إلى خطاب سياسي وأمني أكثر وضوحًا مع تعاقب الأحداث. وبذلك، تمثل وثيقة قبائل حضرموت الأولى حجر الأساس الذي بُني عليه الخطاب الحضرمي الحديث، والمرجع الأول لفهم مسار خطاب الشيخ عمرو بن حبريش في المراحل اللاحقة.

أي بوصفه تعبيرًا متراكمًا عن مسار حضرمي طويل، تشكّل عبر الزمن ولم ينفجر فجأة في لحظة صراع عابر. هذا الخطاب لا يمكن قراءته كخطاب ردّ فعل، بل كنتاج وعي

جمعي تشكّل تدريجيًا داخل المجتمع الحضرمي، وبلغ ذروة نضجه حين اصطدمت الإرادة المحلية بمحاولات إعادة إنتاج الهيمنة المركزية، سواء بصيغتها التقليدية أو بأشكالها الجديدة المتخفية خلف شعارات سياسية أو عسكرية.

كان اخر ماقالة الشيخ الشهيد سعد بن حبريش العليي :" هذه الشركات لم يستفد منها المواطنين الحضارم ، لم يحصلو على اعمال فيها ولم يحصلو على مشاريع طرقات ولا مشاريع صحة".

بالم شديد، يُفهم من خطاب الشيخ الشهيد سعد بن حبريش العليي أن حديثه يعبّر عن جوهر المظلومية الحضرمية الاقتصادية، ويكشف الخلل العميق بين وجود الثروة وغياب أثرها على الإنسان الحضرمي.

كلامه يختزل موقفًا واضحًا مفاده أن وجود شركات النفط لم يتحول إلى تنمية حقيقية، وأن حضرموت جرى التعامل معها كمصدر ثروة فقط، دون اعتبار لحقوق أبنائها في العمل أو في الاستفادة من عائدات هذه الثروات في الخدمات الأساسية كالصحة والبنية التحتية. وهو بذلك لا يهاجم فكرة الاستثمار بحد ذاتها، بل يرفض نموذجًا اقتصاديًا إقصائيًا يقوم على استخراج الموارد دون شراكة عادلة مع المجتمع المحلي.

في القراءة السياسية، الخطاب يؤسس لمطلب السيادة الاقتصادية والعدالة في توزيع الثروة، ويحمّل الجهات المتحكمة بالقرار مسؤولية حرمان الحضارم من فرص العمل والتنمية. كما أنه يربط بين الكرامة والعيش الكريم، ويؤكد أن الأمن والاستقرار لا يمكن فصلهما عن شعور الناس بأن ثرواتهم تعود عليهم بالنفع.

باختصار شديد، ما قاله الشيخ الشهيد هو إعلان مبكر بأن الثروة بلا عدالة شكل من أشكال الظلم، وأن حضرموت لن تقبل أن تبقى أرض إنتاج بلا حق، ولا شعبًا بلا نصيب من خيراته.

ثم قال : " السلطات لم تدعم المنطقة بشي ابدا ملموس ويعرفة الناس، هذه مناطق سكنا وسكن اباءنا وجدادنا منذ زمن بعيد ، اليوم منعونا من ارضنا والشركات أصبحت تحيط بنا من كل الجهات ، وقلنا لهم هذه الأرض ممنوع دخولها ، لكن بعدونا من ارضنا وانتقلت الناس الى المدن ، ومن بقي ممنوع عليه المرور في كثير من الأماكن لرعي مواشيه".

يُفهم من هذا الخطاب أن بن حبريش كان يعبّر بوضوح عن مظلومية مركّبة يعيشها أبناء حضرموت، تتجاوز الجانب الاقتصادي إلى مساس مباشر بالأرض والهوية ونمط الحياة.

قوله إن السلطات لم تقدّم "شيئًا ملموسًا" يكشف عن قطيعة بين الدولة والمجتمع المحلي، حيث غابت التنمية والخدمات رغم ما تحمله المنطقة من ثروات. وهو هنا لا يتحدث عن تقصير إداري عابر، بل عن نهج إقصائي جعل السكان خارج حسابات القرار، حتى في أبسط حقوقهم في العيش الكريم.

أما حديثه عن الأرض، فهو جوهر الخطاب. عندما يؤكد أن هذه مناطق سكن الآباء والأجداد، فإنه يربط الأرض بالذاكرة والتاريخ والشرعية الاجتماعية، ليقول إن ما جرى لم يكن تنظيمًا أو استثمارًا، بل اقتلاعًا تدريجيًا للناس من فضائهم الطبيعي. إحاطة الشركات بالمناطق السكنية، ومنع الأهالي من أراضيهم، يعكس تحويل الأرض من مجال حياة إلى مجال نفوذ اقتصادي مغلق، لا مكان فيه للإنسان المحلي.

إشارته إلى تهجير الناس نحو المدن ومنع من تبقى من الرعي والتنقل، تكشف بعدًا خطيرًا يتمثل في تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية، وضرب أنماط العيش المرتبطة بالأرض

والرعي، وهو ما يعني فقدان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي معًا. في هذا السياق، يبدو الخطاب بمثابة تحذير مبكر من أن استمرار هذا الواقع سيؤدي إلى انفجار اجتماعي، لأن الناس حُرموا من الأرض دون تعويض، ومن التنمية دون بديل.

في المجمل، خطاب بن حبريش هنا يؤسس لفكرة أن القضية ليست نفطًا أو شركات فقط، بل حق في الأرض، وحق في العيش، وحق في أن يكون الإنسان شريكًا لا ضحية. وهو يضع الصراع في إطاره الحقيقي: صراع بين نموذج استغلالي يرى الأرض موردًا مجردًا، ونموذج حضرمي يرى الأرض حياة وهوية وكرامة لا تقبل المصادرة.

،

ثم قال:" كل موظفي الشركات من خارج حضرموت، ويقدمون لاهل المنطقة بعض الاعمال العضلية فقط وبرواتب زهيدة ، اما بقية الاعمال التي فيها رواتب كبيرة يعطونها للمتنفذين من خارج المحافظة" .

خطاب بن حبريش هنا يعني أن أبناء حضرموت مُهمّشون اقتصاديًا في مناطقهم: الشركات تجلب موظفين من خارج المحافظة للوظائف المربحة، بينما يُترك لأهل المنطقة أعمالًا بسيطة برواتب زهيدة، ما يعكس الحرمان من فرص العمل الحقيقية والظلم في توزيع الثروة والفرص، ويؤكد الحاجة إلى حماية الحقوق الاقتصادية للناس المحليين.

كان آخر خطاب للشيخ الشهيد سعد بن حبريش العليي مؤلمًا وصريحًا، إذ كشف الوجه الحقيقي لمافيا وعصابات النفط التي كانت تحيك المؤامرات داخل حضرموت، وتثير المشاكل هنا وهناك لتلهي المجتمع الحضرمي عن عملية النهب الهائل للثروات النفطية. لقد عملت هذه العصابات على تفكيك تلاحم المجتمع وتشتيت أفكاره، لإخفاء حجم النهب الذي تقوم به شركات النفط.

شكّل تحرّك الشيخ سعد بن حبريش العليي ضربة موجعة لمافيا النفط ومراكز النفوذ التي عبثت بثروات حضرموت لعقود. فقد قرر مواجهة الواقع المزري الذي تعيشه المحافظة، وكسر جدار الصمت والخضوع، فدعا أبناء حضرموت إلى اجتماع عاجل عُقد في وادي نحب بمديرية غيل بن يمين في الرابع من يوليو 2013م. وجاءت الاستجابة الحضرمية واسعة وغير مسبوقة؛ إذ توافد إلى الوادي مشايخ ووجهاء ومقادمة وأعيان حضرموت من مختلف مناطقها، حاملين معهم آمال الناس في الخلاص من الظلم واستعادة الكرامة وإنقاذ حضرموت من حالة التهميش والإذلال.

انعقد اللقاء الموسّع لمناقشة مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها حضرموت، وسبل الخروج من الواقع القائم. وفي هذا السياق، طرح المقدم سعد بن حبريش، ومعه الشيخ العلامة عبدالرحمن باعباد، وبمشاركة واسعة من وجهاء ومقادمة حضرموت، مشروع وثيقة تاريخية لتأسيس حلف جامع يضم قبائل حضرموت ومناصبها وسادتها وكافة شرائحها الاجتماعية، يتولى الدفاع عن حضرموت أرضًا وإنسانًا، ويتبنى المطالبة بحقوقها المشروعة، ويقف في وجه كل من ينهب ثرواتها أو يعتدي على كرامة أبنائها.

لاقى هذا المشروع إجماعًا كاملًا من الحاضرين، وتم التوقيع على وثيقة تأسيس حلف قبائل حضرموت، واختيار المقدم سعد بن حبريش رئيسًا للحلف بإجماع الحاضرين. وتواصلت بعد ذلك اللقاءات والاجتماعات، وصدر عن الحلف بيان مهم موجّه إلى السلطة آنذاك، تضمن مطالب واضحة باسم أبناء حضرموت، فيما واصل رئيس الحلف وقيادته العمل المتواصل ليلًا ونهارًا لاستكمال ترتيبات بناء الحلف وتفعيله على أرض الواقع.

غير أن هذا التحرك الوطني الجاد لم يكن مقبولًا لدى قوى النفوذ، فحِيكت في الخفاء مؤامرة إجرامية قذرة استهدفت تصفية رئيس الحلف جسديًا. وفي صباح الثاني من ديسمبر

2013م، تعرّض الشيخ سعد بن حبريش ومرافقوه لكمين غادر في نقطة عسكرية مستحدثة عند مدخل مدينة سيئون، حيث أُطلقت عليهم أكثر من عشرين طلقة من أسلحة رشاشة ودوشكات، ليسقط الشيخ سعد شهيدًا إلى جانب مرافقيه، بعد أن دفع حياته ثمنًا لموقفه الحر، وحبه الصادق لحضرموت، وحمله مشروع توحيد الحضارم على كلمة الحق دفاعًا عن دمائهم وأعراضهم وثرواتهم وكرامتهم.

وقد توهّم القتلة ومن يقف خلفهم أن اغتيال الشيخ سعد سيُنهي حلف قبائل حضرموت، وأن الحراك الحضرمي لن يكون سوى زوبعة عابرة، تعود بعدها الأمور إلى ما كانت عليه. غير أن هذه الحسابات خابت؛ إذ جاء استشهاد رئيس الحلف ليزيد الحضارم تماسكًا وصلابة، رغم قصر فترة توحدهم، فهزّت الجريمة وجدان المجتمع الحضرمي بأكمله، وأطلقت موجة وعي وغضب غير مسبوقة.

وعلى إثر ذلك، تداعت الوفود الحضرمية من مختلف المناطق إلى وادي نحب، مقر الحلف، حيث عُقد في العاشر من ديسمبر 2013م مؤتمر تاريخي خُصص لمناقشة جريمة اغتيال رئيس الحلف وتداعياتها. وأسفر المؤتمر عن جملة من القرارات المفصلية، أبرزها:

اختيار الشيخ عمرو بن علي بن حبريش العليي رئيسًا لحلف قبائل حضرموت بالإجماع، خلفًا للشهيد سعد بن حمد بن حبريش. اعتبار قضية اغتيال رئيس الحلف قضية حضرموت عامة، لا تسقط بالتقادم. إقرار جميع قرارات الحلف السابقة، والتأكيد على المضي في تنفيذها بكل الوسائل المشروعة وبأسرع وقت ممكن. الشروع في التحضير لهبة شعبية حضرمية شاملة، تنطلق في 20 ديسمبر 2013م، وتستمر حتى وضع اليد على الأرض والثروة، واستعادة الكرامة والحقوق الكاملة لكل أبناء حضرموت [18].

[18] - وثيقة قبائل حضرموت الأولى

ثم في السنة التالية ، قال رئيس حلف قبائل حضرموت المقدم عمرو بن علي بن حبريش العليي، الذي كان يحضر لإحياء الذكرى الأولى لانطلاق الهبة الشعبية في 20 ديسمبر 2014 [19]،"إن المتنفذين من مافيا النفط في ظنوا أنهم بتخلصهم من مؤسس الحلف بن حبريش سيخمدون لهيب الشعلة التي أوقدها في حضرموت لانتزاع حقوقها التي ينهبها هؤلاء دون وجه حق منذ أكثر من 20 عاماً."." أن الحلف سيصعد في القريب العاجل هبته لينتزع الحقوق المشروعة للحضارم بمختلف الوسائل المتاحة، وذلك بعد أن طال أمد التسويف والمماطلة عن تنفيذ المطالب على أرض الواقع وأصبح لزاماً على الحضارم تصعيد هبتهم." [20].

في قراءة خطاب المقدم عمرو بن حبريش العليي، يتضح أن الخطاب يتجاوز كونه إحياءً لذكرى الهبة الشعبية أو استذكارًا لحدث مضى، ليشكّل إعلانًا سياسيًا واضحًا عن انتقال

وقعت عصراليوم 4يوليو 2013م كبرى قبائل وفخائد وعشائر والمشايخ والسادة بحضرموت في تجمع هو الاكبر والاول من نوعة قدموا من الساحل والجبال والوادي والهضاب والصحراء بوادي " نحب " بغيل بن يمين في الجلسة الثالثة للمؤتمر العام لقبائل حضرموت الذي دعا الية شيخ مشايخ قبائل الحموم المقدم سعد بن احمد بن حبريش العلي وكافة مقادمة وقبائل الحموم وقعوا على اتفاق ووثيقة حلف قبلي " دفاع مشترك " على الاخوة من الدم والعرض والارض والكرامة والشرف وكل مايلحق اذى باي شخص او اي قبيلة منهم من اعتداء او تهديد وتجديد وتفعيل الاحلاف والمعاهدات القبلية القديمة بينهم من ايام اجدادهم وذلك لمواجهة غطرسة

[19] - موقع قبائل الحموم 1 ديسمبر 2014

حلف قبائل حضرموت

بيان الذكرى السنوية الأولى لإستشهاد المقدم سعد بن حبريش

يصادف يوم غدا الثاني من ديسمبر 2014م مرور عاما كاملا على إستشهاد مؤسس ورئيس حلف قبائل حضرموت الأول المقدم سعد بن حمد بن حبريش العليي الذي سقط شهيدا في 2 ديسمبر 2013م وإستشهاد أثنين وأصابة أثنين من مرافقيه غدرا برصاص قوات عسكرية في نقطة مستحدثة في مدخل مدينة سيئون أعدت لهذا الغرض وذلك بعد تأسيسه لحلف قبائل حضرموت في 4يوليو 2013م والمطالبة بحقوق حضرموت الباسطين عليها متنفذين من مافيا النفط في صنعاء كانوا يظنون أن التخلص منه سيخمد لهيب الشعلة التي أوقدها في حضرموت لأنتزاع حقوقها التي ينهبها هؤلاء دون وجه حق طيلة 20 عاما تاركين لأبنائها الفقر والبطالة والغرق في مستنقع مخيف من التلوث الخطير الذي تخلفه الشركات النفطية في مناطق الأمتياز أضر البشر والنشر والشجر والحجر والمياه والتربة والهواء.

أن العالم أجمع كان شاهدا على تلك الجريمة بحق الشهيد المقدم سعد بن حبريش ومرافقيه شاهدها العالم عبر كل وسائل الأعلام الحديثة المرئية والمسموعة والمقروءة.

وبعد إستشهاده قامت هذه القوى المتنفذة بعدة هجمات بقواتها العسكرية لضرب الحلف ولكن رجاله الصامدين حولوا هزيمة مقتله إلى نصرا مؤزرا ونفضوا عن حضرموت غبار الذل والهوان الذي تراكم عليها نصف قرن من الزمان وكشفوا عن وجهها الحقيقي الذي هز عروش من أسقطوا القائد سعد بن حبريش.

إن حضرموت لن تنسى هذا البطل الذي صنع لها توحدها وأنار لها طريق الخلاص من ربقة أعتى طغاة ولصوص العصر، وأنهضها بعد أسشهاده وقد عقدت العزم وأقسمت أنها لن تقعد بعد سعد إلا بنيل كل حقوقها .

فإلى جنة الخلد مثواك إيها الشهيد البطل أنت ومن سقط شهيدا معك ومن سقط شهيدا قبلك وبعدك على هدفك السامي .

وفي هذا الشأن يعلن حلف قبائل حضرموت عن تأجيل إحتفالية هذه الذكرى إلى وقت آخر سيتم الإعلان عنه في موقع الحلف الرسمي .

صادر عن /

حلف قبائل حضرموت1/ 12/ 2014

[20] - السبت, 20 ديسمبر 2014 صحيفة الايام --- مع إحياء الذكرى الأولى لاستشهاد المقدم سعد بن حبريش.. رئيس حلف قبائل حضرموت عمرو بن حبريش لـ«الأيام»:الحلف سيصعد من هبَّته بمختلف الوسائل المتاحة لانتزاع حقوقه المشروعة

القضية الحضرمية من مرحلة الصدمة إلى مرحلة الوعي والفعل المنظم. فاستحضاره لمحاولة المتنفذين من مافيا النفط التخلص من مؤسس الحلف لا يأتي في سياق الرثاء، بل في سياق تفكيك منطق القوة الذي راهن على إسكات المطالب عبر تصفية الرموز. الخطاب يؤكد أن هذه الرهانات فشلت، وأن اغتيال الشهيد لم يكن نهاية المشروع، بل لحظة كشفت عمق الصراع وحجمه، وحوّلت القضية من فعل فردي إلى قضية مجتمع بأكمله.

يشير بن حبريش بوضوح إلى أن جذور الأزمة تعود إلى أكثر من عشرين عامًا من النهب المنظم لثروات حضرموت، ما يعني أن المشكلة ليست طارئة ولا مرتبطة بحدث بعينه، بل هي نتيجة تراكم طويل من التهميش والإقصاء والاستحواذ على القرار والثروة من قبل شبكات نفوذ مرتبطة بالنفط. بهذا المعنى، يعيد الخطاب تعريف الصراع بوصفه صراعًا على الحقوق والسيادة الاقتصادية، لا مجرد خلافات سياسية أو احتجاجات عابرة. كما أنه ينزع الشرعية الأخلاقية عن تلك القوى المتنفذة، ويضعها في مواجهة مباشرة مع المجتمع الحضرمي وحقه المشروع في ثروته.

وفي حديثه عن تصعيد الهبة في القريب العاجل، يكشف الخطاب عن نفاد صبر المجتمع الحضرمي من سياسة التسويف والمماطلة، ويؤكد أن مرحلة الانتظار قد انتهت. هذا التصعيد لا يُطرح بوصفه اندفاعًا عاطفيًا، بل كخيار اضطراري فرضه انسداد الأفق السياسي وغياب التنفيذ الفعلي للمطالب. استخدامه لعبارة "بمختلف الوسائل المتاحة" يعكس مرونة في الأدوات، لكنه في الوقت ذاته يحمل رسالة حازمة مفادها أن الحقوق لن تُستعاد عبر الوعود وحدها، وأن الضغط الشعبي سيبقى حاضرًا ما دامت أسباب الاحتجاج قائمة.

في مجمله، يعكس خطاب عمرو بن حبريش انتقال حضرموت من مرحلة الدفاع عن الذاكرة إلى مرحلة الدفاع عن المستقبل. هو خطاب يؤكد أن القضية الحضرمية لم تعد قابلة

للاحتواء أو الإخماد، وأن اغتيال الرموز لم يؤدِّ إلا إلى تعميق الوعي الجمعي وتعزيز الإصرار على انتزاع الحقوق. كما يرسّخ فكرة أن حضرموت لم تعد تقبل أن تكون مجرد خزان للثروة بلا قرار، وأن الهبة الشعبية لم تكن حدثًا عابرًا، بل بداية مسار طويل لإعادة التوازن بين الأرض والإنسان والثروة، مهما طال الزمن أو تعقّدت المواجهة.

ثم ان قولة : " لاشك أن مرور عام كامل على استشهاد مؤسس ورئيس حلف قبائل حضرموت الأول المقدم سعد بن حمد بن حبريش العليي الذي سقط شهيداً في 2 ديسمبر 2013م إلى جانب استشهاد اثنين آخرين وإصابة اثنين من مرافقيه غدراً برصاص قوات عسكرية في نقطة مستحدثة في مدخل مدينة سيئون، هي ذكرى مؤلمة، وكان الأمر معدا له وذلك لتأسيسه حلف قبائل حضرموت في 4 يوليو 2013م، والمطالبة بحقوق حضرموت التي هيمن عليها المتنفذون من مافيا النفط، والذين كانوا يظنون أن التخلص منه سيخمد لهيب الشعلة التي أوقدها في حضرموت لانتزاع حقوقها التي ينهبها هؤلاء دون وجه حق طيلة أكثر من 20 عاماً، تاركين لأبنائها الفقر والبطالة والغرق في مستنقع مخيف من التلوث الخطير الذي تخلفه الشركات النفطية في مناطق الامتياز على البشر، والماء، والهواء، والتربة، والشجر، والعالم كله شاهد، واطلع على تلك الجريمة بحق الشهيد المقدم سعد بن حبريش ومرافقيه وسائل الإعلام المختلفة".

في قراءة موجزة لخطاب عمرو بن حبريش، يتضح أن حديثه عن الذكرى السنوية لاستشهاد المقدم سعد بن حبريش لم يكن استدعاءً عاطفيًا للمأساة بقدر ما كان إعادة تأطير للجريمة في سياقها السياسي والاقتصادي. فالخطاب يقدّم الاستشهاد بوصفه فعلًا مدبّرًا ارتبط مباشرة بتأسيس حلف قبائل حضرموت والمطالبة بحقوقها، لا حادثًا عرضيًا أو اشتباكًا عابرًا. بهذا المعنى، يتحول الشهيد في الخطاب إلى رمز لمشروع حضرمي جامع اصطدم بمصالح متنفذين راكموا نفوذهم على حساب الأرض والإنسان.

يركز بن حبريش على أن القوى التي ظنت أن اغتيال المؤسس سيخمد الشعلة أخطأت التقدير، إذ تحوّلت القضية من صوت فرد إلى وعي جمعي. استحضاره لأكثر من عشرين عامًا من نهب الثروة يربط الجريمة بمسار طويل من الإفقار والبطالة والتهميش، ويكشف أن النفط لم يكن نعمة لأبناء حضرموت بل مصدر معاناة، سواء عبر الحرمان الاقتصادي أو التلوث البيئي الذي أصاب الإنسان والماء والهواء والتربة. هذا الربط يمنح الخطاب بعدًا أخلاقيًا، ويضع المتنفذين في موقع المسؤولية الكاملة عن المأساة.

في جوهره، يهدف الخطاب إلى تثبيت الذاكرة ومنع طمس الحقيقة، والتأكيد أن دم الشهيد لم يُنهِ المطالب بل منحها شرعية أعمق. إنه خطاب يحوّل الألم إلى دافع للاستمرار، ويؤكد أن قضية حضرموت لم تعد قابلة للإسكات، وأن ما بدأه الشهيد بات مسؤولية جماعية، يشهد عليها الداخل والخارج على حد سواء.

وقال : " خلال السنة التي مرت أظهر الحلف - بعزة وشموخ رجالاته المخلصين - وجه حضرموت المشرق ونفض عنها غبار الذل والمهانة الذي نثره أعداؤها منذ نصف قرن من الزمان، وأثبت الحلف وجوده بقوة أمام كل التحديات والصعاب التي واجهته من خارجه ومن داخله، المتمثلة في الهجمات الشرسة من قبل عسكر القوى المتنفذة من عصابات الفيد والنهب ومافيا النفط ، التي حاولت بكل قواها سحق الحلف وقتله في مهده مبتدئة بقتل رئيسه المقدم الشهيد سعد بن حمد بن حبريش في مدخل مدينة سيئون في 2 /12 /2013م، وبهذا شكّل قيام الحلف نقطة تحول تاريخية هامة في حياة أبناء حضرموت قاطبة في الداخل والخارج، وعلامة مضيئة بارزة في صدر التاريخ الحضرمي القديم والحديث، وقد حمل الحلف الشعلة من أجل حضرموت وأبنائها، وطالب بتحقيق مطالبها المشروعة، غير أن هؤلاء الطغاة حاولوا بكل غطرسة وجبروت إطفائها ولم ينجحوا في ذلك، وظلت الشعلة مضاءة، وما زالت بإذن الله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

في قراءة موجزة لخطاب عمرو بن حبريش، يتضح أن هذا الخطاب يشكّل أحد أكثر النصوص كثافة من حيث الدلالات السياسية والتاريخية والرمزية، إذ يعيد من خلاله بناء التوصيف الحضرمي المعاصر على أساس الكرامة والمقاومة السلمية المنظمة، بعد عقود طويلة من التهميش والإقصاء. فالخطاب لا يكتفي بوصف إنجازات حلف قبائل حضرموت خلال عام واحد، بل يضع هذا العام في مواجهة نصف قرن من "الذل والمهانة"، ما يعكس قناعة راسخة بأن ما قبل الحلف كان مرحلة فقدان للقرار والهيبة، وأن قيام الحلف مثّل لحظة كسر لهذا المسار التاريخي المختل.

يقدّم بن حبريش الحلف بوصفه تعبيرًا عن الوجه الحقيقي لحضرموت، وجه العزة والشموخ، لا بوصفه كيانًا طارئًا أو رد فعل مؤقت. إبرازه لدور "رجالاته المخلصين" يرسّخ البعد الأخلاقي للخطاب، حيث تُختزل قوة الحلف في صدق رجاله وتماسكهم، لا في أدوات القهر أو العنف. بهذا المعنى، يُعاد تعريف القوة بوصفها قدرة على الصمود والثبات، وليس مجرد امتلاك للسلاح، وهو ما يمنح الخطاب قبولًا اجتماعيًا واسعًا ويجعله متجذرًا في الوجدان الحضرمي.

وعندما يتحدث عن التحديات التي واجهت الحلف من الخارج والداخل، فإنه يقرّ ضمنيًا بحجم الضغوط ومحاولات الاختراق، لكنه في الوقت نفسه يحوّل هذه التحديات إلى عنصر شرعية إضافية. فالهجمات "الشرسة" التي شنّتها "عصابات الفيد والنهب ومافيا النفط" تُقدَّم كدليل على أن الحلف أصاب جوهر المصالح المتنفذة، وأنه لم يكن مجرد حركة احتجاجية يمكن احتواؤها أو تجاوزها. في هذا السياق، يصبح اغتيال الشهيد سعد بن حبريش لحظة مركزية في الخطاب، ليس فقط كجريمة، بل كمحاولة مبكرة لقتل المشروع في مهده، وهي محاولة فشلت، بحسب الخطاب، في تحقيق هدفها.

الانتقال من توصيف الحدث إلى توصيف الأثر التاريخي هو أحد أهم عناصر الخطاب. فقيام الحلف يُقدَّم كنقطة تحول مفصلية في حياة أبناء حضرموت في الداخل والخارج، أي أنه أعاد تشكيل العلاقة بين الإنسان الحضرمي وقضيته، وبين المجتمع وذاته. هذا البعد العابر للجغرافيا يعكس إدراكًا لدور الاغتراب الحضرمي في تشكيل الوعي والدعم، ويؤكد أن القضية لم تعد محلية ضيقة، بل ذات امتداد اجتماعي واسع.

اللغة الرمزية في الحديث عن "الشعلة" تحتل مكانة مركزية في الخطاب. فالشعلة هنا ليست مجرد استعارة بل تمثيل لفكرة الوعي والحق والكرامة. إصرار بن حبريش على أن هذه الشعلة ما زالت مضاءة، وستظل كذلك، يمنح الخطاب بعدًا استمراريًا يتجاوز اللحظة السياسية الراهنة. وهو بذلك يربط المشروع الحضرمي بسياق تاريخي طويل، ويقدّمه كمشروع مفتوح لا ينتهي بزوال الأشخاص أو بتغير الظروف.

في جوهره، يعكس هذا الخطاب محاولة واعية لتحويل المعاناة إلى معنى، والدم إلى ذاكرة مؤسسة، والنضال إلى مسار جماعي منظم. إنه خطاب يؤسس لشرعية الحلف بوصفه حاملًا لقضية حضرموت، ويبعث برسالة واضحة مفادها أن ما بدأ كفعل مقاومة للنهب والتهميش، بات اليوم مشروعًا تاريخيًا يعيد تعريف العلاقة بين الأرض والثروة والإنسان، ويضع حضرموت في موقع الفاعل لا المفعول به في معادلات السياسة والاقتصاد.

ثم قال :" إننا في حلف قبائل حضرموت ندعو كل أبناء حضرموت بمختلف توجهاتهم السياسية والاجتماعية، إلى أن يقفوا مع الحلف كون مطالبه هي مطالب أبناء حضرموت قاطبة، كما ندعو أيضاً بقية المكونات السياسية والمدنية إلى أن تحذو حذو هذه المكونات السياسية بإعلان تأييدها للحلف، كما نتوجه إلى كافة أبناء حضرموت الأحرار لإعادة رص صفوفهم وتوحيد كلمتهم، لتأييد كل ما يتخذه الحلف من خطوات تصعيدية ينوي الحلف القيام بها في

القريب العاجل، من أجل انتزاع الحقوق المشروعة للحضارم بمختلف الوسائل المتاحة بعد أن طال أمد التسويف والمماطلة عن تنفيذ المطالب على أرض الواقع وأصبح لزاماً على الحضارم تصعيد هبتهم المباركة" [21].

في قراءة خطاب بن حبريش هذا ، يتضح أنه خطاب تعبوي-سياسي يهدف إلى نقل القضية الحضرمية من إطار القيادة إلى إطار المجتمع، ومن الفعل النخبوي إلى الفعل الجماعي المنظم. فالدعوة المفتوحة التي يوجهها إلى جميع أبناء حضرموت، بمختلف توجهاتهم السياسية والاجتماعية، تعكس حرصًا واضحًا على نزع أي طابع فئوي أو قبلي عن الحلف، وتأكيده أن الحلف ليس مشروع جماعة بعينها، بل مظلة جامعة لمطالب حضرموت ككل.

كما أن مخاطبته للمكونات السياسية والمدنية الأخرى تحمل دلالة على سعيه إلى بناء جبهة حضرمية واسعة، تقوم على التوافق، وعلى الاصطفاف حول القضايا المشتركة. في هذا السياق، لا يطلب الولاء للحلف بوصفه كيانًا، بل الدعم للمطالب التي يمثلها، وهو ما يمنح الخطاب بعدًا توحيديًا يهدف إلى إعادة ترتيب الأولويات داخل المجتمع الحضرمي.

الدعوة إلى "إعادة رص الصفوف وتوحيد الكلمة" تكشف إدراكًا عميقًا لحالة التشتت التي عاشتها حضرموت نتيجة سنوات من الإقصاء والضغوط والصراعات المفتعلة. الخطاب هنا يعالج جوهر الأزمة، باعتبار أن القوة الحقيقية لا تنبع من التصعيد ذاته، بل من وحدة الصف ووضوح الهدف. ومن هذا المنطلق، تأتي الدعوة لتأييد الخطوات التصعيدية المرتقبة باعتبارها نتيجة طبيعية لنفاد الصبر من سياسة التسويف والمماطلة، لا خيارًا اندفاعيًا أو عدميًا.

في جوهره، يضع هذا الخطاب التصعيد في إطار الشرعية الشعبية، ويقدمه كحق جماعي فرضته الظروف، لا كقرار فردي أو مغامرة سياسية. كما يؤكد أن "الهبة المباركة"

[21] - السبت, 20 ديسمبر 2014 صحيفة الايام --- مع إحياء الذكرى الأولى لاستشهاد المقدم سعد بن حبريش.. رئيس حلف قبائل حضرموت عمرو بن حبريش لـ«الأيام»:الحلف سيصعد من هبَّته بمختلف الوسائل المتاحة لانتزاع حقوقه المشروعة.

ليست فعل احتجاج مؤقت، بل مسار نضالي يستمد مشروعيته من الإجماع الشعبي، ومن فشل كل الوسائل السابقة في انتزاع الحقوق. وبذلك، يرسخ بن حبريش معادلة واضحة: وحدة الصف أولًا، ثم التصعيد كوسيلة أخيرة، من أجل استعادة الحقوق المشروعة للحضارم وصون كرامتهم وقرارهم.

ومرت الأيام والشهور والسنوات، ولم تفتر همم القوم ، وفي احد كلماته قال بن حبريش "ها نحن اليوم وفي هذه الاحتفائية الكبرى نقف لاحياء الذكرى الخامسة لاستشهاد مؤسس حلف حضرموت المقدم سعد بن حمد بن حبريش وقيام الهبة الشعبية , وهي مناسبة مجيدة في تاريخ حضرموت أتينا من كل بقاع حضرموت لنقدم التحية لتلك التضحيات العظيمة لرجالات المجتمع الحضرمي بمكوناته القبلية والمدنية وتضحياتهم في مختلف المراحل ونحيي ذكرى شهدائنا الذين ارتوت بدمائهم هذه الأرض الطاهرة في المدن والسواحل وفي البوادي وفي الهضاب والصحراء وعلى طول وادينا الخصيب وادي حضرموت العظيم وفي مقدمتهم روح الشهيد سعد بن حبريش ورفاقه وشهداء الهبة والنخبة الحضرمية وشهداء الحراك وكل شهداء حضرموت مدنيين وأمنيين وعسكريين " [22].

يأتي خطاب بن حبريش محمّلًا بذاكرة الزمن ومعنى الاستمرارية، وكأنه استدعاء واعٍ لمسار لم ينقطع رغم تعاقب الأيام والشهور والسنوات. منذ الجملة الأولى يحرص المتحدث على تثبيت فكرة الثبات وعدم الوهن، ليؤكد أن ما بدأ كفعل احتجاجي أو هبة شعبية لم يكن ردّة فعل عابرة، بل خيارًا راسخًا في وجدان المجتمع الحضرمي. في هذا السياق تتحول الذكرى الخامسة لاستشهاد سعد بن حمد بن حبريش من مناسبة تأبينية إلى لحظة إعادة تأكيد للهوية والمسار، حيث يُستحضر الشهيد بوصفه مؤسسًا ورمزًا جامعًا، لا مجرد اسم في سجل الذاكرة.

الخطاب ينسج علاقة عضوية بين الشهادة والأرض، فيجعل من الدم المسفوح رابطًا مقدسًا يوحد الجغرافيا بكل تنوعها. التعداد المتعمد للمدن والسواحل والبوادي والهضاب

[22] - حلف قبائل حضرموت 20 ديسمبر 2018

والصحراء ووادي حضرموت لا يأتي على سبيل الوصف، بل يحمل دلالة عميقة على شمول التضحيات واتساعها، وكأن المتحدث يرسم خريطة وجدانية لحضرموت كتبت حدودها بالدم والوفاء. بهذا الأسلوب تتحول الجغرافيا إلى شاهد حي على النضال، وتصبح الأرض نفسها شريكة في الفعل التاريخي.

كما يتجاوز الخطاب الإطار القبلي الضيق ليؤكد الطابع المجتمعي الجامع للهبة، حين يستحضر رجالات المجتمع الحضرمي بكل مكوناته القبلية والمدنية، ويضع الشهداء المدنيين إلى جانب الأمنيين والعسكريين في مرتبة واحدة من التقدير والوفاء. هذا الجمع المقصود يعكس رغبة واضحة في نزع أي صفة فئوية أو تصنيفية عن التضحيات، وتقديمها كفعل جماعي تشارك فيه مختلف شرائح المجتمع دون تمييز.

لغة الخطاب مشبعة بالعاطفة والتعظيم، تعتمد على استحضار الرموز وتكثيف المعاني الأخلاقية، دون الخوض في تفاصيل سياسية مباشرة. فالقوة هنا لا تنبع من طرح البرامج أو الشعارات، بل من استدعاء الذاكرة الجماعية وربط الحاضر بتضحيات الماضي، بما يجعل الاستمرار في المسار النضالي التزامًا أخلاقيًا قبل أن يكون خيارًا سياسيًا ، وقد قيل انه كان الغرض من التنظير لنشوء المجتمع السياسي غرضًا سلبيًا يتمثل في مقاومة طغيان السلطة السياسية، ولم يكن غرضًا إيجابيًا هدفه تأسيس السيادة الشعبية، وهي المهمة التي ستكون على عاتق فلاسفة العقد الاجتماعي [23] بعد عقود قليلة [24]. في المحصلة، يبدو خطاب بن حبريش محاولة واعية لترسيخ نهج حضرمي جامع، قوامه الشهادة والوحدة والوفاء، وسعيٌ لتحويل الذكرى إلى طاقة رمزية تحفظ التماسك وتمنح الحاضر مشروعيته من دماء الذين سبقوا.

---

[23] - كتاب "العقد الاجتماعي" هو عمل للفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو، وقد نُشر في عام 1762. في هذا الكتاب، يعرض روسو رؤيته حول كيفية تنظيم المجتمع السياسي وأسس الدولة المثالية. أهم الأفكار التي طرحها روسو في هذا الكتاب تشمل

[24] - 4- حسن عبد العزيز، مقال في، مركز جرمون للدراسات المعاصرة 2 سبتمبر 2020م.

ولفهم البدايات الأولى لتاسيس مؤتمر حضرموت الجامع، قال الشيخ عمرو بن حبريش " بالنسبة للمؤتمر حضرموت الجامع تم الإعلان عن البدء في انشاءة ابتدا في الذكرى الثانية لاستشهاد مؤسس الحلف الشيخ سعد بن حبريش، في سوط بلعبيد ، وكان العمل يجري لتنفيذ سلسلة من المراحل وكان تأسيس مؤتمر حضرموت واحاد من تلك المراحل ، ومن ذلك اليوم بدا عقد جلسات لحرف قبائل حضرموت للتحضير لمؤتمر حضرموت الجامع، كان اوبلها انعقاد جلسة للحلف في المسيلة ، وفيها تم تكليف رئيس الحلف بالتواصل مع كافة شرائح المجتمع، وعلى ذلك شكلنا لجان تواصل في عموم حضرموت ، وقد عملت اللجات المتخصصة من الاكاديميين على اعداد كل مايتطلب من ترتيبات" [25].

تقدّم كلمات الشيخ عمرو بن حبريش قراءة واضحة للبدايات الأولى لتأسيس مؤتمر حضرموت الجامع، بوصفه مشروعًا تراكميًا لم ينشأ دفعة واحدة، بل جاء نتيجة مسار من الوعي والتنظيم بدأ من لحظة رمزية عميقة الارتباط بالذاكرة النضالية الحضرمية. إذ يربط الشيخ الإعلان عن البدء في إنشاء المؤتمر بالذكرى الثانية لاستشهاد مؤسس الحلف الشيخ سعد بن حبريش، وهو ربط يحمل دلالة معنوية قوية، تجعل من الشهادة منطلقًا للفعل السياسي والتنظيمي، وتحوّل الذكرى من فعل استذكار إلى نقطة انطلاق لمشروع جامع.

حديثه عن سوط بلعبيد كمكان للإعلان الأول يعكس البعد الاجتماعي للمشروع، حيث انطلقت الفكرة من عمق البيئة الحضرمية، لا من مراكز نفوذ أو غرف مغلقة. كما يؤكد الشيخ أن تأسيس مؤتمر حضرموت الجامع لم يكن الهدف الوحيد، بل كان إحدى مراحل سلسلة مخطط لها، ما يكشف عن رؤية استراتيجية تقوم على التدرج وبناء الخطوات على أساس واضح، بعيدًا عن الارتجال أو ردود الأفعال الآنية.

---

[25] - الترتيبات لتاسيس مؤتمر حضرموت الجامع، في مقابلة للشيخ عمر بن حبريش العليي على قناة حضرموت Jan 10, 2017

ويبرز في الخطاب إدراك مبكر لأهمية الشمول، حين يشير إلى بدء عقد جلسات لحلف قبائل حضرموت للتحضير للمؤتمر، في خطوة تهدف إلى خلق توافق داخلي قبل الانتقال إلى الإطار الأوسع. ويأتي انعقاد جلسة المسيلة بوصفها محطة تنظيمية مفصلية، حيث تم فيها تكليف رئيس الحلف بالتواصل مع مختلف شرائح المجتمع، وهو قرار يعكس وعيًا بأن أي مشروع جامع لا يمكن أن ينجح إذا بقي حبيس إطار قبلي أو نخبوي ضيق.

ومن هنا تتضح ملامح المنهج الذي اتُّبع في التأسيس، عبر تشكيل لجان تواصل في عموم حضرموت، بما يضمن الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المكونات الاجتماعية، وتحويل فكرة المؤتمر من مشروع قيادة إلى مشروع مجتمع. كما أن الإشارة إلى دور اللجان المتخصصة من الأكاديميين في إعداد الترتيبات اللازمة تكشف عن حرص على إضفاء طابع مؤسسي ومنهجي على العمل، يجمع بين الخبرة الميدانية والبعد العلمي والتنظيمي.

في مجملها، تعكس هذه القراءة خطابًا يؤسس لشرعية مؤتمر حضرموت الجامع من خلال ربطه بالتضحيات، واعتماده على التدرج، والشمول، والعمل المؤسسي. وهي شرعية لا تقوم على الخطاب العاطفي وحده، بل على مسار عملي شاركت فيه القبيلة والمجتمع

يُعد مؤتمر حضرموت الجامع [26]، الذي تأسس في مدينة المكلا في الثاني والعشرين من أبريل عام 2017م، محطة مفصلية في تاريخ حضرموت الحديث، ليس فقط من حيث

[26] - انعقد المؤتمر الأول لمؤتمر حضرموت الجامع الذي احتضنته مدينة المكلا في 22 ابريل 2017م. ويعد مؤتمر حضرموت الجامع الحدث الأبرز في تاريخ حضرموت بوصفه جمع مختلف أطياف المجتمع الحضرمي ومكوناته القبلية والمدنية بمختلف توجهاتهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية ومواقعهم الاجتماعية على قرارات ومخرجات جسدت تطلعات وطموحات الحضارم جميعًا في الداخل والمهجر لتحقيق الحياة الكريمة والآمنة والمستقرة وتحقيق النهوض السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ونرصد في السطور القادمة أهم وأبرز محطات مؤتمر حضرموت الجامع من التحضير والإعداد حتى الانعقاد وتشكيل هيئاته : - 30 ديسمبر 2015 : تبني حلف قبائل حضرموت الدعوة لعقد المؤتمر الجامع لكافة أطياف المجتمع الحضرمي وأعلن عنها في سوط بلعبيد لدى احتضانها فعاليات الذكرى الثانية لاستشهاد مؤسس الحلف الشهيد المقدم "سعد بن حبريش. وانطلاق الهبة الشعبية. - 16 مارس 2016 : تم الاجماع من قبل رئاسة الحلف على تغيير مسماه إلى حلف حضرموت ليشمل أبناء حضرموت جميعًا بكافة أطيافهم ومكوناتهم , وتكليف رئيسه الشيخ "عمرو بن حبريش" بتشكيل لجان التواصل .- 19 مارس 2016 : في اجتماع لحلف حضرموت في وادي نحب تم تشكيل ثلاث لجان للتواصل مع المنظمات المدنية والشرائح الاجتماعية في ساحل ووادي حضرموت والمكونات القبيلة , وتكليفها بالقيام بنزولات ميدانية وعقد سلسلة من اللقاءات التشاورية وحشد الجهود المجتمعية للمشاركة في إنجاح مؤتمر حضرموت الجامع.- 19 مايو 2016 : عقد رئيس حلف حضرموت الشيخ "عمرو بن حبريش لقاءًا بالمكلا مع لجان التواصل الثلاث , للوقوف أمام نشاط اللجان وما أنجزته من مهام خلال الفترة المنصرمة , وتم تمديد لها فترة إضافية لإنهاء عملها وتقديم تقاريرها لرئاسة الحلف.- 4 نوفمبر 2016 : الاعلان عن تشكيل لجنة رئيسية للمؤتمر برئاسة الشيخ "عمرو بن حبريش ولجان فرعية

توقيته، بل من حيث دلالاته العميقة وما مثّله من تحوّل نوعي في الوعي الجمعي الحضرمي. فقد جاء هذا المؤتمر بوصفه إطارًا جامعًا التقت فيه مختلف أطياف المجتمع الحضرمي، بكل تنوعاته القبلية والمدنية، وتباين توجهاته الفكرية وانتماءاته السياسية، واختلاف مواقعه الاجتماعية، على أرضية مشتركة صاغت قرارات ومخرجات عكست تطلعات الحضارم جميعًا في الداخل والمهجر، وسعيهم نحو حياة كريمة وآمنة ومستقرة، ونحو نهوض سياسي واقتصادي واجتماعي يعيد لحضرموت مكانتها وحقها الطبيعي في إدارة شؤونها.

ورغم أن المؤتمر يُعد الحدث الأبرز في مسار حضرموت، إلا أنه لم يكن وليد لحظة عابرة أو نتاج ظرف طارئ، بل كان ثمرة تضحيات رجال تشكّلت مواقفهم في قلب المعاناة،

متخصصة .- - 7 نوفمبر 2016 : الانطلاق الرسمي لفعاليات التحضير والإعداد لمؤتمر حضرموت الجامع بعقد جلسة افتتاحية للجنة التحضيرية.- 13 نوفمبر 2016 : تدشين أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر حضرموت الجامع , وتشكيل وتسمية أعضاء لجان : "الرؤية والصياغة , والسياسية , والاقتصادية , والاجتماعية والإعداد والتحضير.- 20 نوفمبر 2016 : رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر حضرموت الجامع يشكل لجنة المغتربين بالمهجر .- 24 نوفمبر 2016 : المركز الاعلامي يعقد مؤتمرًا صحفيًا حول سير أعمال استلام الرؤى والوثائق.- 7 ديسمبر 2016 : تكليف منسق لمؤتمر حضرموت الجامع بعدن والمحافظات المجاورة . - 21 ديسمبر 2016 : لجنة المغتربين تحدد 31 ديسمبر 2016 آخر موعد لاستلام الرؤى والمقترحات. - 31 ديسمبر 2016 : تحضيرية "مؤتمر حضرموت الجامع تختار أمينًا عامًا لها , و رئيسًا للجنة أسس ومعايير اختيار المرجعيات والمندوبين. - 5 يناير 2017 : تتويج أعمال وأنشطة لجنة الصياغة وأعداد الوثائق بلجانها الفرعية الثلاث المنبثقة عنها "السياسية , والاقتصادية , والاجتماعية - 6 يناير 2017 : الاعلان عن استلام ومناقشة 151 رؤية منها 28 من مهاجر الحضارم بمختلف الدول.- 30 يناير 2017 : لجنة الإعداد والتحضير بمؤتمر حضرموت الجامع تبدأ في وضع الآليات لفرق العمل الخاصة بلجان المؤتمر .- 7 فبراير 2017 : الاعلان عن مقترح أسس ومعايير اختيار المشاركين في الهيئة العليا والمندوبين للمؤتمر .- 14 فبراير 2017 : اللجنة التحضيرية الرئيسة لـ "مؤتمر حضرموت الجامع تقر برنامج لقاءات مع المكونات في الساحل والوادي. - 13 مارس 2017 : استكمال استلام الملاحظات والمقترحات حول مسودة أسس ومعايير اختيار الهيئات العليا للمؤتمر . - 30 مارس 2017 : اقرار قوام الهيئة التحضيرية العليا لمؤتمر حضرموت الجامع .- 6 ابريل 2017 : تحضيرية "مؤتمر حضرموت الجامع تقر 15 أبريل موعدًا لبدء اجتماع الهيئة التحضيرية العليا .- 8 ابريل 2017 : الصفحة الرسمية للمؤتمر تنشر اسماء أعضاء الهيئة التحضيرية العليا لمؤتمر حضرموت الجامع ، المكونة من (161) عضواً , و المجلس الاستشاري.- 8 ابريل 2017 : هيئة قضائية تستقبل الطعون في من تم اختيارهم في الهيئة التحضيرية العليا للمؤتمر.-11 ابريل 2017 : عقد مؤتمر صحفي لـ"تحضيرية مؤتمر حضرموت الجامع حول آخر مستجدات العملية التحضيرية.- 12 ابريل 2017 : تحضيرية "مؤتمر حضرموت الجامع تتسلم قرارات الهيئة القضائية بشأن الطعون في شخصيات الهيئة التحضيرية العليا.- 15 ابريل 2017 : انعقاد اجتماع الهيئة التحضيرية العليا لـ "مؤتمر حضرموت الجامع - 15 ابريل 2017 : المشاركون في هيئات المؤتمر يوقعون على وثيقة ميثاق الشرف . - 16 ابريل 2017 : اقرار موعد انعقاد مؤتمر حضرموت الجامع . - 19 ابريل 2017 : الصفحة الرسمية للمؤتمر تنشر أسماء مندوبي المؤتمر من مختلف المديريات والمحافظات والمهجر، 21 ابريل 2017 : الهيئة التحضيرية العليا لمؤتمر حضرموت الجامع تعقد اجتماعا للوقوف أمام آخر استعدادات انعقاد المؤتمر .- 22 ابريل 2017 : انعقاد مؤتمر حضرموت الجامع بمشاركة 3001 عضوًا .- 7 مايو 2017 : الهيئة العليا للمؤتمر تعقد اجتماعها الأول وتتوافق على اختيار هيئة للرئاسة وأخرى للرقابة والتفتيش وأمينًا عامًا .- 8 مايو 2017 : رئاسة "مؤتمر حضرموت الجامع تتوافق على اختيار نائب أول وثاني لرئيس الهيئة وناطق رسمي .- 12 مايو 2017 رئاسة هيئة "مؤتمر حضرموت الجامع تعقد اجتماعًا استثنائيًا .- 29 مايو 2017 : هيئة رقابة مؤتمر حضرموت الجامع تختار رئيسًا لها ونائباً وسكرتيرا ومقررًا .- 10 يونيو 2017 : رئاسة المؤتمر تقر مقترح الأمين العام بشأن تشكيل الدوائر التخصصية (الاجتماعية , والاقتصادية , والسياسية , والأمن والدفاع) . - 9 يوليو 2017 : أمانة مؤتمر حضرموت الجامع تناقش تصورات دوائرها التخصصية وخطط المرحلة القادمة - 20 سبتمبر 2017 : الهيئة العليا للمؤتمر تعقد اجتماعًا استثنائيًا. - 7 فبراير 2018 : مؤتمر حضرموت الجامع يقيم بالمكلا ورشة عمل حول حاضر ومستقبل النفط في حضرموت .- 8 مارس 2018 : أمانة مؤتمر حضرموت الجامع تعقد اجتماعاً لها في مدينة سيئون بعد تدشين مكتبها في الوادي والصحراء. - 17 مارس 2018 : الهيئة العليا لمؤتمر حضرموت الجامع تعقد دورتها الثالثة.وفي 11 ابريل 2018 : مؤتمر حضرموت الجامع يوقع مذكرة تفاهم مع السلطة المحلية..(نقلا عن صحيفة عدن الغدفي الذكرى الأولى لانعقاد مؤتمر حضرموت الجامع .. أبرز التواريخ والمحطات (نقلا عن صحيفة عدن الغد ، الأربعاء - 25 أبريل 2018 – في الذكرى الأولى لانعقاد مؤتمر حضرموت الجامع).

واحتضنتهم الجبال فصاروا بصلابتها، رجال واجهوا مافيا النفط ومافيا تفتيت المجتمع الحضرمي، ووقفوا في وجه محاولات تشتيت وعي أبناء حضرموت وصرف أنظارهم عن فهم ما يجري حولهم. هؤلاء لم تصنعهم المنابر ولا صقلتهم الصراعات الحزبية، بل تعلموا في مدرسة الحياة، وتشربوا معاني المروءة والأخلاق والثبات، فكانوا أسبق من غيرهم في تشخيص الخلل الذي أصاب المجتمع، وأكثر جرأة في مواجهته ومحاربته.

وفي الوقت الذي استُنزف فيه كثيرون بصراعات الأحزاب، وانشغلوا طويلًا بالكراسي والمطالب الشخصية، حتى غابت حضرموت وحقوقها عن أولوياتهم، كان أولئك الرجال يسيرون في الاتجاه المعاكس، متحررين من قيود الحسابات الضيقة، واضعين حضرموت فوق كل اعتبار. كسروا حاجز الخوف، ودفعوا أثمانًا باهظة، وسالت دماؤهم على هذا الطريق، لتعانق أرواحهم المجد، وتصبح تضحياتهم وقودًا لمرحلة جديدة من الوعي والمسؤولية.

ومن رحم تلك التضحيات وُلد مؤتمر حضرموت الجامع، لا كمجرد كيان سياسي أو إطار تنظيمي، بل كتعبير عن صحوة حضرمية شاملة، صحوة أدرك فيها المجتمع الحضرمي، بكل مكوناته، حجم التحديات التي تواجهه، وأهمية التكاتف واستعادة زمام المبادرة. وهكذا تحوّل المؤتمر إلى رمز لإرادة جماعية، وإلى شاهد على أن حضرموت، حين تتوحد كلمتها، قادرة على تجاوز الجراح وصناعة مستقبل يليق بتاريخها وتضحيات أبنائها.

في هذا اليوم في غيل بن يمين / 20 يونيو 2020م ،أستقبل الشيخ عمرو بن حبريش العليي رئيس حلف حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع، اليوم، اللجنة الرئاسية، للوقوف أمام تداعيات الأوضاع الأمنية في الوادي، والاستماع لمطالب أبناء حضرموت ورؤاهم في

وقف الاختلالات الأمنية الخطيرة الناتجة عن سفك دماء الأبرياء في الوادي ، والمعالجة السريعة للملف الأمني ، بما يحفظ أمنهم واستقرارهم [27].

وخلال اللقاء رحب الشيخ بن حبريش باللجنة الرئاسية شاكرًا إرسال اللجنة لتقصي الحقائق والوقوف أمام حقائق الأوضاع الأمنية وتحقيق مطالب حضرموت وابنائها .. لافتًا إلى أن إصلاح الملف الأمني احد المطالب الرئيسة لأبناء حضرموت منذ عام 2013 ولازالت المعاناة منه مستمرة لعدم معالجته بصورة جذرية.

وأكد الشيخ بن حبريش بأن رجال وشخصيات قبائل حضرموت ومختلف شرائح المجتمع تدارست مآلات الوضع الأمني وتداعياته الخطيرة وتوحدت في مطالبها وكيفية المعالجة لذلك، مشددًا على ضرورة الوقوف بجدية أمام الاختلالات الأمنية بالوادي وإتخاذ إجراءات متكاملة غير منقوصة تعزز من الأمن والأمان والاستقرار وكذا تسهم في إيجاد حلول للأوضاع الخدمية الذي تعاني منه السلطة المحلية والمواطنين في حضرموت معًا [28].

يأتي خطاب الشيخ عمر بن حبريش في هذا اللقاء بصيغة تجمع بين الترحيب السياسي وتحميل المسؤولية، حيث يفتتح حديثه باستقبال اللجنة الرئاسية لرئيس الجمهورية عبدربه وشكره على إرساله لجنة لتقصي الحقائق، في خطوة تحمل اعترافًا رسميًا بمشروعية مطالب حضرموت ومعاناة أبنائها. هذا الترحيب لا يُقرأ بوصفه مجاملة بروتوكولية، بل كمدخل ذكي

---

[27] - غيل بن يمين / 20 يونيو 2020م أستقبل الشيخ عمرو بن حبريش العليي رئيس حلف حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع، اليوم، اللجنة الرئاسية المكلفة من قبل فخامة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي برئاسة وكيل وزارة الداخلية اللواء أحمد الموساي، التي تزور وادي حضرموت حاليًا..

وكرس اللقاء الذي حضره وكيل جهاز الأمن القومي اللواء علي أحمد المحوري ووكيل وزارة الداخلية مدير أمن ساحل حضرموت اللواء سعيد علي العامري ومدير مكتب رئيس جهاز الأمن السياسي العميد فؤاد محمد باعويضان ووكيل المحافظة المساعد لشؤون الصحراء المهندس هشام السعيدي وعدد من قيادات وشخصيات حلف حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع للوقوف أمام تداعيات الأوضاع الأمنية في الوادي، والاستماع لمطالب أبناء حضرموت ورؤاهم في وقف الاختلالات الأمنية الخطيرة الناتجة عن سفك دماء الأبرياء في الوادي ، والمعالجة السريعة للملف الأمني ، بما يحفظ أمنهم واستقرارهم.

[28] - نفس المرجع السابق ، الشيخ عمرو بن حبريش، كلمة رئيس حلف حضرموت خلال لقائه اللجنة الرئاسية للوقوف أمام الاختلالات الأمنية في الوادي والصحراء

لتثبيت أن ما يُطرح أمام اللجنة هو نتاج واقع ملموس وأزمة متراكمة تستدعي الوقوف الجاد، لا الاكتفاء بالرصد أو التوصيف.

إشارة بن حبريش إلى الملف الأمني تكشف عن جوهر الخطاب، إذ يضع إصلاح هذا الملف في صدارة مطالب أبناء حضرموت منذ عام 2013، مؤكدًا أن استمرار المعاناة حتى اليوم يعود إلى غياب المعالجة الجذرية، لا إلى نقص في التشخيص أو المطالب. في هذا الطرح يحمل الخطاب نبرة نقد هادئة لكنها واضحة، تُحمّل الجهات المعنية مسؤولية الإخفاق في الانتقال من الوعود والمعالجات الجزئية إلى حلول حقيقية تمس جوهر الخلل الأمني وتداعياته.

ويعزز الشيخ بن حبريش موقفه بالتأكيد على أن مطالب إصلاح الوضع الأمني لم تعد صوت جهة بعينها، بل ثمرة دراسة وتوافق بين رجال وشخصيات قبائل حضرموت ومختلف شرائح المجتمع، الذين تدارسوا مآلات الوضع الأمني وما يحمله من مخاطر جسيمة على السلم الاجتماعي والاستقرار العام. هذا التأكيد يعكس محاولة واعية لإظهار الإجماع الحضرمي، وتقديم المطالب بوصفها إرادة جماعية نابعة من وعي مشترك بحجم التهديد، لا ردود أفعال متفرقة أو مطالب فئوية.

كما يلفت الخطاب إلى منطقة الوادي بوصفها نموذجًا صارخًا للاختلالات الأمنية، حيث يشدد على ضرورة الوقوف بجدية أمام هذه الاختلالات واتخاذ إجراءات متكاملة غير منقوصة. هذه العبارة تحمل دلالة مهمة، إذ ترفض الحلول الجزئية أو الانتقائية، وتدعو إلى مقاربة شاملة تعالج جذور المشكلة وتعيد بناء منظومة الأمن على أسس سليمة تضمن الاستقرار الدائم لا المؤقت.

ولا يفصل الخطاب بين الأمن والخدمات، بل يربط بينهما في سياق واحد، معتبرًا أن تعزيز الأمن والأمان والاستقرار شرط أساسي للإسهام في إيجاد حلول للأوضاع الخدمية المتردية التي تعاني منها السلطة المحلية والمواطنون معًا. هذا الربط يكشف عن رؤية شمولية للأزمة في حضرموت، ترى أن الخلل الأمني لا ينعكس فقط على السلامة العامة، بل يمتد أثره إلى حياة الناس اليومية وقدرة المؤسسات المحلية على القيام بواجباتها.

في مجمله، يعكس خطاب الشيخ عمر بن حبريش موقفًا متوازنًا يجمع بين الانفتاح على الدولة والتعامل الإيجابي مع مؤسساتها، وبين الإصرار على الحقوق والمطالب المشروعة لحضرموت وأبنائها. إنه خطاب يسعى إلى تحويل زيارة اللجنة الرئاسية من محطة استماع عابرة إلى فرصة حقيقية لإحداث تغيير، عبر التأكيد على وحدة الموقف الحضرمي، ووضوح الأولويات، والحاجة الملحّة إلى قرارات جريئة تعالج الخلل من جذوره وتضع حضرموت على طريق الأمن والاستقرار والتنمية.

واشار الشيخ بن حبريش في اللقاء العام الموسع بتاريخ 16 يوليو 2020م الذي نظمه حلف حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع، بمدينة المكلا وحضره كبار الشخصيات والأعيان والوجهاء [29] .

وقال : إن ما تحقق في حضرموت إنجازات ضحى من أجلها الجميع ، ومنها النخبة الحضرمية التي تعد صمام أمان حضرموت ولا يمكن السماح لأي كان المساس بها.. منوهًا إلى أن المرحلة الحالية تتطلب المزيد من الاصطفاف والتلاحم لتجاوز الظروف الصعبة التي تعيشها المحافظة خاصة في الجوانب الخدمية وهي نتاج تراكم مخلفات الماضي، لافتا إلى أنه بعزيمة الرجال الصادقين وإرادتهم سيتم التغلب على هذه المصاعب والمعيقات.

[29] - حلف حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع المتوجه نحو مدينة المكلا للمشاركة في اللقاء العام 16 يوليو 2020
الشيخ عمرو بن علي بن حبريش العليي ، لقاء موسع لكبار شخصيات وأعيان ووجهاء حضرموت بالمكلا المكلا/ 16 يوليو 2020م

وتطرق بن حبريش إلى اللقاءات التي عقدت خلال الفترة الأخيرة والمكرسة للوقوف أمام الأوضاع التي تمر بها حضرموت واستحقاقاتها ، موضحا بان هذه اللقاءات وجهت عدة رسائل للسلطات المركزية بضرورة النظر لأوضاع حضرموت وإصلاح الاختلالات وإعطاء الحكومة مهلة لذلك، منوها إلى أن الجميع في حضرموت على استعداد لاتخاذ خطوات وإجراءات حاسمة في حالة تجاهل المطالب المشروعة .

يأتي خطاب بن حبريش في اللقاء العام الموسع الذي عُقد في السادس عشر من يوليو 2020م بمدينة المكلا، في لحظة سياسية واجتماعية دقيقة، ما يضفي على كلمته طابعًا تعبويًا وتحذيريًا في آن واحد. فالمكان، والحضور الواسع من كبار الشخصيات والأعيان والوجهاء، والتنظيم المشترك من قبل حلف حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع، كلها عناصر تمنح الخطاب بعدًا تمثيليًا واضحًا، وتجعله أقرب إلى إعلان موقف جامع يعكس المزاج العام للمجتمع الحضرمي.

يبدأ بن حبريش بتثبيت منجزات حضرموت بوصفها ثمرة تضحيات جماعية، مؤكدًا أن ما تحقق لم يكن منحة أو صدفة، بل نتاج دماء وجهود وصبر الجميع. وفي هذا السياق يولي أهمية خاصة للنخبة الحضرمية، التي يصفها بصمام أمان حضرموت، واضعًا إياها في موقع الخط الأحمر الذي لا يمكن السماح بالمساس به. هذا التأكيد لا يعبّر فقط عن تقدير لدور أمني، بل يحمل رسالة سياسية واضحة برفض أي محاولات لإضعاف المنجز الأمني أو الالتفاف عليه تحت أي ذريعة.

وفي انتقاله إلى توصيف المرحلة الراهنة، يشدد بن حبريش على أن الظروف التي تمر بها حضرموت، خصوصًا في الجوانب الخدمية، تتطلب مزيدًا من الاصطفاف والتلاحم. وهو إذ يصف هذه الأوضاع بأنها نتاج تراكمات مخلفات الماضي، فإنه يسعى إلى تفكيك حالة الإحباط، وإبعاد المسؤولية عن المجتمع الحضرمي نفسه، مع الإقرار بحجم التحديات

وتعقيداتها. في الوقت ذاته، يراهن الخطاب على الإرادة، معتبرًا أن بعزيمة الرجال الصادقين سيتم تجاوز المصاعب والمعيقات، في محاولة لبث الأمل وتحفيز الفعل الجماعي بدل الاستسلام للواقع.

ويتوسع بن حبريش في الحديث عن اللقاءات التي عُقدت خلال الفترة السابقة، مبيّنًا أنها لم تكن لقاءات شكلية، بل خُصصت للوقوف الجاد أمام الأوضاع التي تعيشها حضرموت واستحقاقاتها السياسية والأمنية والخدمية. ويكشف أن هذه اللقاءات حملت رسائل واضحة إلى السلطات المركزية، مفادها ضرورة الالتفات الجاد لأوضاع حضرموت، وإصلاح الاختلالات القائمة، ومنح الحكومة مهلة محددة للقيام بواجباتها. هنا يتخذ الخطاب منحى تصاعديًا، إذ ينتقل من لغة التذكير والشرح إلى لغة التحذير المشروط.

إشارة بن حبريش إلى استعداد الجميع في حضرموت لاتخاذ خطوات وإجراءات حاسمة في حال تجاهل المطالب المشروعة، تعكس درجة عالية من التماسك الداخلي، كما توحي بأن حالة الصبر ليست مفتوحة بلا سقف. هذه العبارة تُقرأ كرسالة ضغط سياسي محسوبة، لا تنزلق إلى التهديد المباشر، لكنها تؤكد أن الخيارات لم تُستنفد، وأن المجتمع الحضرمي يمتلك من الوعي والتنظيم ما يمكّنه من الدفاع عن حقوقه بوسائل يراها مناسبة.

في مجمل الخطاب، يظهر بن حبريش بوصفه متحدثًا باسم حالة حضرمية جامعة، يوازن بين تثبيت المنجزات والدفاع عنها، وبين الاعتراف بالأزمات والدعوة لمعالجتها، مع إبقاء باب التصعيد مفتوحًا في حال استمرار التجاهل. إنه خطاب يعكس ثقة بالذات الجماعية، وإصرارًا على حماية ما تحقق، وسعيًا لتحويل الاصطفاف المجتمعي إلى قوة ضغط قادرة على فرض حضرموت واستحقاقاتها في معادلة القرار الوطني.

زمنيًا، يتغذى خطاب عمرو بن حبريش من ذاكرة حضرمية مثقلة بتجارب التهميش والإقصاء، حيث ظلت حضرموت لعقود طويلة تُدار كملحق جغرافي واقتصادي، لا ككيان له خصوصيته وقراره. هذه الذاكرة جعلت أي تحوّل سياسي أو أمني يُقرأ بعين الريبة، وأنتجت قناعة متزايدة بأن الاستقرار الحقيقي لا يتحقق إلا بامتلاك أبناء حضرموت لأدوات الحماية والقرار. من هنا جاء الإعلان عن تشكيل حلف قبائل حضرموت كخطوة مفصلية، لم تكن مجرد اصطفاف قبلي، بل تعبيرًا عن استعادة المجتمع لذاته، وتنظيم قوته الاجتماعية في إطار جامع قادر على التفاوض والمواجهة عند الضرورة.

اجتماعيًا، عبّر الخطاب منذ بداياته عن محاولة لترميم العلاقة بين القبيلة والدولة والمجتمع، دون أن يطغى أحدها على الآخر. تشكيل مؤتمر حضرموت الجامع مثّل انتقالًا نوعيًا من الفعل القبلي الصرف إلى الفعل السياسي المجتمعي، حيث جرى توسيع دائرة التمثيل لتشمل النخب الاجتماعية والسياسية، في محاولة لصياغة موقف حضرمي جامع لا يُختزل في شخص أو قبيلة. في هذا السياق، بدا خطاب بن حبريش حريصًا على مخاطبة المجتمع بلغة الحقوق لا بلغة الغلبة، وبمنطق الإجماع لا بمنطق الفرض.

- لقاء العليب 11-12-2024 عُقد في هذا اليوم في هضبة حضرموت لقاء موسّع ضم ممثلي القوى والمكوّنات السياسية والمجتمعية، والاتحادات والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب نخبة من الأكاديميين والإعلاميين والشباب، وذلك تحت شعار «متحدون نحو الحكم الذاتي». وجاء هذا اللقاء في سياق تصاعد الحراك الحضرمي الساعي إلى توحيد الرؤى والجهود حول مستقبل حضرموت السياسي والإداري.

وشهد اللقاء حضور رئيس حلف قبائل حضرموت ورئيس مؤتمر حضرموت الجامع الشيخ عمرو بن حبريش العليي، والأمين العام لمؤتمر حضرموت الجامع القاضي أكرم نصيب

العامري، إلى جانب عدد من قيادات الحلف والمؤتمر، حيث خُصّص للتشاور حول جملة من القضايا المحورية التي تمس واقع حضرموت وتطلعات أبنائها. وتصدّرت أعمال اللقاء مناقشة آليات حشد الجهود وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية مشروع الحكم الذاتي، بوصفه مدخلًا لتمكين الحضارم من إدارة شؤونهم بأنفسهم على المستويين الإداري والأمني.

كما تناول اللقاء التحضير والاستعداد لإحياء اليوم الوطني لحضرموت في العشرين من ديسمبر، الذكرى الحادية عشرة لانطلاق الهبة الشعبية الحضرمية، باعتبارها محطة نضالية فارقة ذات رمزية عميقة في تاريخ حضرموت، جسّدت معاني المقاومة والتضحية، وأسهمت في استعادة هيبة حضرموت وعزتها وكرامة أهلها على أرضهم، وترسيخ حقهم في إدارة شؤونهم وحماية مكتسباتهم.

تطل في هذه الأيام مناسبة عظيمة وغالية علينا جميعا يوم حضرموت الوطني الذكرى الحادية عشر لتفجير الهبة الشعبية و قيام حلف قبائل حضرموت و استشهاد مؤسس الحلف الشهيد الشيخ / سعد بن حبريش العليي ..

في ذكرى اليوم الوطني قال الشيخ عمر بن حبريش، " نهنئكم بهذه المناسبة في يوم حضرموت الوطني 20 من ديسمبر 2024 . الذكرى الحادية عشر لتفجير الهبة الشعبية و قيام حلف قبائل حضرموت و استشهاد مؤسس الحلف الشهيد الشيخ / سعد بن حبريش العليي . والتي جعلها الله فاتحة خير و ترابط .. و الذي من خلاله تغيرت مجريات الأحداث على الساحة في حضرموت .. و به التم شملنا و توحدت كلمتنا نحو أهداف سامية المتمثلة في مستقبل حضرموت ، و أن ينعم أهلها بالعيش الكريم على أرضهم .. كما تحققت الكثير من المنجزات على أرض الواقع ، و ما تعايشه حضرموت من استقرار امني و مجتمعي ، هو بفضل تلك الجهود بعد الله سبحانه و تعالى و التضحيات التي قدمت بالرجال و المال في سبيل عزة و كرامة حضرموت" [30] .

---

[30] - في الـ 20 من ديسمبر2024 وجّه رئيس حلف قبائل حضرموت - رئيس مؤتمر حضرموت الجامع الشيخ عمرو بن حبريش العليي ، كلمة مهمة إلى أبناء حضرموت في الداخل والمهجر بمناسبة يوم حضرموت الوطني والذكرى الـ 11 للهبة الشعبية الحضرمية فيما يلي نصها

كما نؤكد لكم أيها الاخوة استمرار مواقف الحلف و التضحية و الدفاع عن تلك الأهداف حتى تحقيقها .. و اننا لن نحيد عن نفس مبدأ الشهداء .. ان مواقف اليوم هي مكملة لما تحقق سابقا ، و ان الأحداث و الظروف تطرح مستجدات و متغيرات علينا نواكبها .. و التمسك بما هو يخدم أبناء حضرموت و يضمن لهم الحلول الكافية الكفيلة بمعالجة كل الإشكاليات التي يعانوا منها .. وصولا لتحقيق الحكم الذاتي الذي يفرض نفسه كخيار حتمي تنادي به كل جماهير حضرموت بمختلف اطيافها و مكوناتها [31].

يأتي خطاب الشيخ عمر بن حبريش في ذكرى يوم حضرموت الوطني محمّلًا بدلالات رمزية وتاريخية عميقة، إذ لا يكتفي باستحضار المناسبة بوصفها محطة احتفالية، بل يعيد ربطها بجذورها النضالية التي انطلقت مع تفجير الهبة الشعبية قبل أحد عشر عامًا، واستشهاد مؤسس حلف قبائل حضرموت الشيخ سعد بن حبريش العليي. هذا الاستدعاء المتعمد للبدايات يمنح الخطاب بعدًا تأسيسيًا، ويحوّل الذكرى إلى لحظة مراجعة للمنجز والمسار، لا مجرد استذكار للماضي.

يقدّم بن حبريش الهبة الشعبية بوصفها "فاتحة خير وترابط"، في توصيف يحمل نزعة تصالحية وتوحيدية، ويؤكد أن تلك اللحظة شكلت نقطة تحول حقيقية في مجريات الأحداث على الساحة الحضرمية. فمن خلالها التأم الشمل وتوحدت الكلمة، وانتقلت حضرموت من حالة التشتت إلى مسار مشترك عنوانه الأهداف السامية المرتبطة بمستقبل حضرموت وحق أهلها في العيش الكريم على أرضهم. هذا الربط بين الوحدة والكرامة المعيشية يعكس رؤية ترى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي لا ينفصل عن العدالة الاقتصادية وحق الإنسان في حياة آمنة.

ويحرص الخطاب على تثبيت المنجزات المتحققة على أرض الواقع، لا سيما ما تعيشه حضرموت من استقرار أمني ومجتمعي، مقدمًا هذا الاستقرار بوصفه ثمرة مباشرة لتلك الجهود

[31] ـ نفس المرجع السابق.

والتضحيات، بعد توفيق الله، بالرجال والمال في سبيل عزة وكرامة حضرموت. في هذا السياق، يُعاد تعريف الأمن لا كحالة مفروضة من الخارج، بل كنتيجة طبيعية لإرادة مجتمعية موحدة دفعت ثمنها تضحيات جسيمة.

وفي انتقاله إلى الحاضر والمستقبل، يؤكد بن حبريش استمرار مواقف الحلف على ذات النهج، نهج التضحية والدفاع عن الأهداف المعلنة حتى تحقيقها، مع التشديد على عدم الحياد عن مبادئ الشهداء. هذا التأكيد يحمل بعدًا أخلاقيًا واضحًا، إذ يجعل من دماء الشهداء مرجعية ناظمة للمواقف والقرارات، ويمنح الحراك الحضرمي بعدًا قيميًا يتجاوز الحسابات المرحلية الضيقة.

كما يوضح أن مواقف اليوم ليست منفصلة عن الماضي، بل مكملة له، وأن الأحداث والظروف تفرض مستجدات ومتغيرات تستدعي المواكبة والتعامل الواعي معها. هنا يظهر الخطاب مرنًا، يعترف بتغير السياقات دون أن يتخلى عن الثوابت، ويؤكد أن البوصلة ستبقى متجهة نحو ما يخدم أبناء حضرموت ويضمن لهم حلولًا حقيقية لمعالجة الإشكاليات التي يعانون منها.

ويبلغ الخطاب ذروته السياسية عند تأكيد أن الحكم الذاتي بات خيارًا حتميًا، لا مجرد مطلب نخبوي، بل نداءً جماهيريًا واسعًا تتبناه كل أطياف ومكونات حضرموت. بهذا الطرح، يقدّم بن حبريش الحكم الذاتي كخلاصة لمسار طويل من التضحيات والتجربة، وكنتاج طبيعي لإرادة جمعية نضجت عبر السنوات، لا كقفزة في المجهول. في المحصلة، يعكس الخطاب سردية حضرمية متماسكة تربط بين الماضي النضالي، والحاضر المنجز، والمستقبل المنشود، وتؤكد أن يوم حضرموت الوطني ليس ذكرى عابرة، بل عنوان لمسار مستمر نحو الكرامة والحكم الذاتي والعيش الكريم.

- قوات حماية حضرموت

ومع تسارع وتيرة التطورات، اتخذ حلف قبائل حضرموت خطوة نوعية تمثلت في إعلانه تشكيل "قوات حماية حضرموت" في 25 ديسمبر2024 م [32]،، في منطقة الهضبة النفطية بمحافظة حضرموت. وقد تُوِّج هذا المسار بتخريج أول لواء من هذه القوات في التاسع والعشرين من يونيو 2025، في دلالة واضحة على توجه متنامٍ نحو تعزيز السيطرة المحلية على المجالين الأمني والاقتصادي، وترسيخ مشروع الحكم الذاتي بوصفه خيارًا عمليًا لإدارة شؤون حضرموت وحماية مصالحها. فقد شكّل ذلك نقطة تحول حاسمة في الخطاب والممارسة معًا. هنا انتقل الكلام عن الحقوق إلى ترجمتها ميدانيًا، ليس باعتبار القوة غاية، بل باعتبارها أداة لحماية الإرادة المحلية من أي اختراق خارجي. في هذا السياق، أخذ خطاب بن حبريش بعدًا أكثر وضوحًا، حيث ربط الأمن بالسيادة، وربط الاستقرار بامتلاك الحضارم لقدرتهم على حماية أرضهم وثرواتهم، لا الارتهان لقوى وافدة تحمل مشاريع لا تنسجم مع خصوصية حضرموت.

وجاءت كلمة الشيخ عمرو بن حبريش في الإجتماع الاستثنائي لمشايخ القبائل والشخصيات والقوى السياسية والمجتمعية الذي انعقد يوم السبت 11 يناير 2025م، لتوكد ان حضرموت ماضية في اتعادة حقوقها، مهما حصل .

---

32 - صدور قرار لرئيس حلف قبائل حضرموت الهضبة /25 ديسمبر 2024م.
أصدر رئيس حلف قبائل حضرموت الشيخ عمرو بن حبريش العليي ، اليوم الأربعاء ، القرار رقم (3) لعام 2024م..
نص القرار :
نظرًا لما تقضيه المصلحة العامة، و ترسيخ الأمن والإستقرار ولمواجهة الإرهاب والجهات التخريبية الشريرة والحفاظ على الوطن وثرواته قرر الآتي :
مادة (1) : تشكيل قوات حماية حضرموت.
مادة (2) : يعين اللواء مبارك أحمد العوبثاني قائدًا لقوات حماية حضرموت.
مادة (3) : يعمل به من تاريخ صدوره.
صادر بتاريخ : ٢٤/٦/١٤٤٦ هـ - الموافق ٢٥/١٢/٢٠٢٤م
حرر للاعتماد،،،
والله الموفق،،،
الشيخ عمرو بن حبريش العليي
رئيس حلف قبائل حضرموت

سنتجاوب مع السلطات المركزية اذا كانوا صادقين في هذه الخطوات فيما يتعلق بتمكين الحضارم من ارضهم ، نحن واضحين ومشروعنا واضح ، تمكين حضرموت وابنائها سياسيا واداريا وخدميا وعسكريا يتحقق بإقرار الحكم الذاتي وهو غايتنا وهدفنا ولا تنازل عنه.[33]

تعكس كلمة الشيخ عمرو بن حبريش في الاجتماع الاستثنائي لمشايخ القبائل والشخصيات والقوى السياسية والمجتمعية، المنعقد في 11 يناير 2025م، وضوحًا لافتًا في الرؤية وحسمًا في تحديد سقف المطالب الحضرمية، بعيدًا عن اللغة الرمادية أو المواقف القابلة للتأويل. فالخطاب يأتي في لحظة سياسية حساسة، ما يجعله أقرب إلى إعلان موقف استراتيجي منه إلى مجرد رسالة ظرفية موجّهة للداخل أو الخارج.

يبدأ بن حبريش بتأكيد الاستعداد للتجاوب مع السلطات المركزية، لكنه يربط هذا التجاوب بشرط جوهري هو الصدق في الخطوات العملية المتعلقة بتمكين الحضارم من أرضهم. هذا الشرط لا يُطرح بوصفه تفصيلًا تفاوضيًا، بل كمعيار أخلاقي وسياسي يحدد طبيعة العلاقة مع المركز. فالتجاوب هنا ليس قبولًا مسبقًا، وإنما اختبار للنيات، ما يعكس خبرة سياسية تشكلت في سياق طويل من الوعود غير المنجزة والتجارب السابقة مع الدولة المركزية.

ويحرص الشيخ على إعادة التأكيد على وضوح المشروع، فيقول «نحن واضحين ومشروعنا واضح»، وهي عبارة تختزل محاولة واعية لنفي أي التباس أو اتهام بالمراوغة. فالمشروع الحضرمي، كما يقدمه الخطاب، ليس مجرد حزمة مطالب جزئية أو رد فعل على أزمة راهنة، بل رؤية متكاملة تقوم على تمكين حضرموت وأبنائها سياسيًا وإداريًا وخدميًا وعسكريًا. هذا التعداد المتعمد لمجالات التمكين يعكس فهمًا شموليًا لمفهوم الحكم، ويرفض اختزال القضية في بعد واحد دون غيره.

---

[33] - حلف قبائل حضرموت 11 يناير 2025 ، كلمة الشيخ عمرو بن حبريش في الإجتماع الاستثنائي لمشايخ القبائل والشخصيات والقوى السياسية والمجتمعية السبت 11 يناير 2025م

ويصل الخطاب إلى ذروته حين يربط هذا التمكين بإقرار الحكم الذاتي بوصفه الإطار الوحيد القادر على تحقيق تلك الأهداف، مؤكدًا أنه «غايتنا وهدفنا ولا تنازل عنه». هذه العبارة تحمل دلالة حاسمة، إذ تنقل الحكم الذاتي من كونه خيارًا مطروحًا للنقاش إلى كونه خطًا أحمر لا يقبل المساومة. وهي في الوقت ذاته رسالة تعبئة للداخل، تهدف إلى تثبيت الإجماع الشعبي حول هذا الهدف، ورسالة ضغط للخارج مفادها أن أي حلول جزئية أو مؤقتة لن تكون كافية لاحتواء المطالب الحضرمية.

وعليه، يمكن قراءة خطاب بن حبريش في هذا الاجتماع بوصفه إعلانًا صريحًا عن مرحلة جديدة من الفعل السياسي الحضرمي، مرحلة تقوم على وضوح الهدف، وربط أي انفتاح على المركز بتحقيق تمكين حقيقي، لا شكلي. كما يعكس الخطاب انتقال المشروع الحضرمي من مربع الدفاع وردّ الفعل إلى مربع المبادرة وفرض الأجندة، مؤكدًا أن الحكم الذاتي لم يعد مجرد مطلب نخبوي، بل غاية جامعة تتقدم على ما سواها من اعتبارات.

وفي سياق متصل كان التأكيد على إقامة الحكم الذاتي من أولويات الشيخ بن حبريش، وهو ما صرح به للسلطات المركزية قائلا : وفي اتصال هاتفي جمعنا برئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العليمي، مساء هذا اليوم الثلاثاء 11 فبراير2025م أكدنا من خلاله على استحقاقات حضرموت بما في ذلك تحقيق الحكم الذاتي، وأن لا سلام دون أن تكون حضرموت حاضرة طرفًا مستقلًا ممثلة بحلف قبائل حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع شراكة فاعلة ضمن المعادلة السياسية اليمنية، وأن المجتمع يترقب خطوات تنفيذية ملموسة بما يسهم فعليًا في انتشال الحياة المعيشية للناس، وكذا تعزيز الجوانب الخدمية المتردية [34]

[34] - موقع حلف قبائل حضرموت 11 فبراير 2025 ، في اتصال هاتفي جمعنا برئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العليمي، حلف قبائل حضرموت
11 فبراير 2025
.
في اتصال هاتفي جمعنا برئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العليمي، مساء هذا اليوم الثلاثاء 11 فبراير2025م أكدنا من خلاله على استحقاقات حضرموت بما في ذلك تحقيق الحكم الذاتي، وأن لا سلام دون أن تكون حضرموت حاضرة طرفًا مستقلًا ممثلة بحلف قبائل حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع شراكة فاعلة ضمن المعادلة السياسية اليمنية، وأن المجتمع يترقب خطوات تنفيذية ملموسة بما يسهم فعليًا في انتشال الحياة المعيشية للناس، وكذا تعزيز الجوانب الخدمية المتردية.
الشيخ عمرو بن حبريش العليي وكيل أول محافظة حضرموت رئيس حلف قبائل حضرموت ،رئيس مؤتمر حضرموت الجامع

يعكس خطاب الشيخ عمرو بن حبريش في الاتصال الهاتفي مع رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العليمي، مساء الثلاثاء 11 فبراير 2025م، انتقال المطالب الحضرمية من إطار الخطاب المحلي إلى مستوى المخاطبة المباشرة لرأس السلطة السياسية في البلاد، وبلهجة تجمع بين الوضوح السياسي والضغط المسؤول. فالحديث هنا لا يقتصر على عرض مطالب عامة، بل يضع استحقاقات حضرموت في صلب أي تصور للسلام أو التسوية السياسية الشاملة.

تأكيد بن حبريش على أن تحقيق الحكم الذاتي يُعد أحد استحقاقات حضرموت الأساسية يعكس إصرارًا على تثبيت هذا الخيار بوصفه حقًّا سياسيًا غير قابل للتجاوز أو الإرجاء، لا مجرد مطلب تفاوضي قابل للمساومة. كما أن ربطه بين السلام وحضور حضرموت طرفًا مستقلًا في العملية السياسية يحمل دلالة عميقة، إذ يرفض منطق التمثيل بالوكالة أو التهميش، ويطالب باعتراف صريح بحضرموت كفاعل سياسي قائم بذاته، ممثل بحلف قبائل حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع، كشريكين أساسيين في المعادلة السياسية اليمنية.

ويكشف الخطاب عن وعي دقيق بطبيعة المرحلة، حين يشير إلى أن المجتمع الحضرمي لم يعد يكتفي بالتصريحات أو الوعود، بل يترقب «خطوات تنفيذية ملموسة» تُحدث أثرًا مباشرًا في حياة الناس. هذا التركيز على البعد المعيشي والخدمي يمنح الخطاب بعدًا اجتماعيًا عمليًا، ويؤكد أن جوهر المطالب السياسية لا ينفصل عن تحسين الواقع اليومي للمواطن، وانتشاله من حالة التدهور الخدمي والمعيشي التي باتت تشكّل عبئًا ثقيلًا على المجتمع.

ومن خلال هذا الاتصال، يسعى بن حبريش إلى إيصال رسالة مزدوجة: الأولى أن حضرموت لن تكون هامشًا في أي تسوية قادمة، وأن تجاوزها سيقوّض فرص السلام

والاستقرار؛ والثانية أن الطريق إلى التهدئة والاستقرار يمر عبر الاعتراف بحقوق حضرموت وتمكينها من إدارة شؤونها، بما ينعكس إيجابًا على حياة الناس وخدماتهم الأساسية. وبهذا المعنى، يمكن قراءة الخطاب بوصفه محاولة لربط الشرعية السياسية بالشرعية الاجتماعية، وجعل الاستجابة للمطالب الحضرمية اختبارًا حقيقيًا لجدية القيادة السياسية في بناء سلام شامل ومستدام.

وفي تاريخ 27 فبراير 2025م رئيس حلف قبائل حضرموت يجتمع بالقادة العسكريين والأمنيين قائلا : " اننا نشيد بالأدوار العظيمة والجهود الجبارة لكل المرابطين في مواقع الشرف من قوات حماية حضرموت المنتشرة في مختلف المناطق ساحلاً وواديًا وصحراء" ، " واننا ندعوا الى مزيد من الثبات على الأرض و رفع اليقظة والجاهزية والحفاظ على الروح المعنوية العالية و أهمية الدفاع عن حضرموت وحماية سيادتها وثرواتها والمنجزات المحققة، ومواجهة القوى المعادية الإرهابية والتخريبية وكل الجهات الشريرة ذات الاطماع في بلادنا وحضرموت خاصة" ،" ان قوات حماية حضرموت ستكون سدًا منيعًا لحماية بلادنا والمنطقة إلى جانب إخواننا في القوات المسلحة والامن والنخبة" ،[35]

يأتي خطاب الشيخ عمرو بن حبريش في اجتماعه بالقادة العسكريين والأمنيين بتاريخ 27 فبراير 2025م ليؤكد البعد الأمني–السيادي لمشروعه السياسي، ويكشف عن رؤية متكاملة ترى في الأمن حجر الزاوية لأي استقرار أو مسار تمكيني لحضرموت. فالخطاب موجّه في الأساس إلى حَمَلة السلاح، لكنه في جوهره رسالة سياسية للداخل والخارج على حد سواء.

استهل بن حبريش كلمته بإشادة واضحة بالأدوار التي تقوم بها قوات حماية حضرموت المرابطة في «مواقع الشرف»، وهو توصيف يحمل بعدًا رمزيًا يهدف إلى تعزيز مكانة هذه القوات في الوعي الجمعي، لا بوصفها تشكيلًا عسكريًا فحسب، بل كحامية للأرض والكرامة.

[35] - حلف قبائل حضرموت 27 فبراير 2025 رئيس حلف قبائل حضرموت يجتمع بالقادة العسكريين والأمنيينحضرموت /27 فبراير2025م

وإبرازه لانتشارها في الساحل والوادي والصحراء يؤكد شمولية الحضور الأمني، ويعكس رسالة مفادها أن حضرموت فضاء واحد غير قابل للتجزئة أو الفراغ، وأن السيطرة عليه يجب أن تكون بيد أبنائه.

ودعوته إلى مزيد من الثبات على الأرض، ورفع اليقظة والجاهزية، والحفاظ على الروح المعنوية العالية، تكشف عن إدراكه لطبيعة التحديات القادمة، حيث لا يكتفي الخطاب بالاطمئنان إلى ما تحقق، بل يحذر ضمنيًا من مخاطر التراخي أو الاكتفاء بالمنجز القائم. فالثبات هنا لا يعني فقط البقاء الميداني، بل الاستعداد النفسي والمعنوي لمواجهة سيناريوهات أكثر تعقيدًا، في ظل بيئة أمنية متقلبة.

ويأخذ الخطاب بعدًا سياديًا واضحًا حين يربط مهمة هذه القوات بالدفاع عن حضرموت وحماية سيادتها وثرواتها والمنجزات التي تحققت، وهو ربط يعكس تصورًا للأمن يتجاوز حماية الأفراد إلى حماية الموارد والقرار. كما أن توصيف القوى المستهدفة بالمواجهة، من «القوى المعادية الإرهابية والتخريبية» إلى «الجهات الشريرة ذات الأطماع»، يضع التهديد في إطار شامل، لا يقتصر على الإرهاب بمعناه الضيق، بل يشمل كل من يسعى للنيل من استقرار حضرموت أو الاستحواذ على مقدراتها.

ويختتم بن حبريش خطابه بالتأكيد على أن قوات حماية حضرموت ستكون «سدًا منيعًا» لحماية حضرموت والمنطقة، بالتكامل مع القوات المسلحة والأمن والنخبة، في محاولة واعية لنفي أي تصور صراعي بين هذه التشكيلات. فالتأكيد على الشراكة والتكامل يعكس حرصًا على تقديم هذه القوات كجزء من منظومة أمنية أوسع، لا كبديل عدائي لها، ما يعزز مشروعيتها ويمنحها غطاءً وطنيًا وإقليميًا.

وعليه، يمكن قراءة هذا الخطاب بوصفه تثبيتًا لمعالم العقيدة الأمنية للحراك الحضرمي، حيث يتقاطع الأمن مع السياسة، وتُقدَّم القوة بوصفها أداة حماية لا أداة هيمنة، وركيزة أساسية للدفاع عن الأرض والثروة والسيادة في مرحلة تتكاثر فيها التحديات وتتشابك فيها المصالح.

وفي تاريخ 28 مارس 2025 [36] تحدث الى الناس عن نتيجة زيارته للمملكة العربية السعودية قائلا: "أن الزيارة الى للمملكة العربية السعودية الشقيقة ناجحة بكل المقاييس، وقد لمسنا من خلالها الجدية وحسن النوايا الطيبة، وتقدير الأشقاء السعوديين لحضرموت وأهلها. الاشقاء في المملكة العربية السعودية هم اخوة لنا وتربطنا بهم روابط عدة ، وسنكمل بعضنا البعض".

وقال الشيخ بن حبريش خلال حضوره الإفطار والأمسية رمضانية أقامها مناصب مشايخ آل باعباد في منطقة الغرفة اليوم الخميس : "الأشقاء في السعودية هم إخواننا وتربطنا بهم روابط جوار وتقارب وتكامل، موضحًا باننا نتعاطي بايجابية مع الجهات من منطلق ما يخدم مشروع حضرموت وأهلها".

تأتي هذه المحطة من مذكرات الشيخ عمرو بن حبريش، في 28 مارس 2025م، لتكشف عن بُعدٍ إقليمي واضح في مسار المشروع الحضرمي، وتُظهر كيف يسعى الخطاب إلى بناء توازن دقيق بين الثبات على المطالب المحلية والانفتاح الواعي على المحيط الإقليمي، وفي مقدمته المملكة العربية السعودية.

فحديثه عن الزيارة بوصفها «ناجحة بكل المقاييس» لا يقتصر على توصيف بروتوكولي، بل يحمل دلالة سياسية مقصودة، تهدف إلى طمأنة الداخل الحضرمي أولًا بأن مشروع حضرموت لا يُدار في عزلة، وأنه يحظى بفهم وتقدير من قوة إقليمية فاعلة. كما أن

[36] - حلف قبائل حضرموت 28 مارس 2025 ، بعد الزيارة الناجحة لرئيس حلف قبائل حضرموت للمملكة العربية السعودية

تأكيده على «الجدية وحسن النوايا» يعكس مستوى الشراكة، وفي مناخ قائم على الاحترام المتبادل .

ويبرز في الخطاب إصرار بن حبريش على تقديم حضرموت بوصفها كيانًا له خصوصيته وقيمته، حين يشير إلى تقدير الأشقاء السعوديين لحضرموت وأهلها، وهو توصيف يتجاوز المجاملة إلى تثبيت رمزي لمكانة حضرموت السياسية والاجتماعية. فالتقدير هنا ليس مجرد شعور، بل اعتراف ضمني بثقل حضرموت ودورها، وهو ما يسعى الخطاب إلى توظيفه لتعزيز مشروعية المطالب الحضرمية في الداخل والخارج.

أما حديثه عن الروابط التي تجمع الحضارم بالسعودية، من أخوّة وجوار وتقارب وتكامل، فيحمل بعدًا استراتيجيًا، إذ يحرص على تأطير العلاقة في سياق اجتماعي وتاريخي عميق، لا في إطار تحالفات سياسية عابرة. هذا التأطير يخدم غاية مزدوجة: من جهة يبدّد المخاوف من أن يكون المشروع الحضرمي موجّهًا ضد المحيط الإقليمي، ومن جهة أخرى يؤكد أن حضرموت ترى نفسها جزءًا من منظومة استقرار إقليمي لا عنصر إرباك فيها.

وفي قوله «سنكمل بعضنا البعض»، تتجلى لغة الشراكة بوضوح، وهي عبارة تختزل رؤية تقوم على التكامل المتبادل، سواء في الأمن أو الاقتصاد أو الاستقرار الاجتماعي، وتنسجم مع الخطاب العام لبن حبريش الذي يسعى إلى بناء مشروع حضرمي قوي من الداخل، ومنفتح بثقة على الخارج.

كما يلفت الانتباه تأكيده، خلال الأمسية الرمضانية، على أن التعاطي الإيجابي مع الجهات المختلفة ينطلق حصريًا من معيار «ما يخدم مشروع حضرموت وأهلها».. وهو بذلك

يرسّخ مبدأ أولوية المصلحة الحضرمية بوصفها البوصلة التي تُقاس بها جدوى أي شراكة أو تواصل.

وعليه، يمكن قراءة هذا المقطع من خطاب الشيخ بن حبريش بوصفه محاولة مدروسة لإدماج البعد الإقليمي في القضية الحضرمية ، وتقديم المملكة العربية السعودية كشريك طبيعي في مسار استقرار حضرموت،. وهو خطاب يسعى إلى تطمين الداخل، وفتح قنوات الثقة مع الخارج، وترسيخ فكرة أن مشروع حضرموت ليس مشروع صدام، بل مشروع تكامل قائم على الاحترام والمصلحة المشتركة.

وفي كلمة الشيخ عمرو بن حبريش رئيس حلف قبائل حضرموت رئيس مؤتمر حضرموت الجامع في اللقاء التشاوري ، العليب - السبت 5 ابريل 2025م [37]، أيضا تطرق فيها للعلاقو مع المملكة العبية السعودية قائلا:" نلتقي بكم للتشاور ونطلعكم على نتائج زيارتنا للمملكة العربية السعودية ، التي جاءت بناء على دعوة من الاشقاء في المملكة العربية السعودية الذين تربطنا بهم روابط اجتماعية وثقافية ، وقد لمسنا منهم تجاوب كبير ، وكانوا على معرفة كبيرة بكل مايجري في حضرموت، حضرموت كانت مستباحة من قبل بقايا الأحزاب من خارج حضرموت ، وحضرموت لن تحصل على دعم اذا لم يكون هناك على الأرض من يدافع، لقد تحدثنا مع الجانب السعودي بشفافية وكانوا صادقعين معنا لابعد الحدود، وقد ناقشنا الجوانب السياسية المتعلقة بحضرموت ومشكلة الضم والالحاق الذي تعرضت له حضرموت ، وتحدثنا عن الخدمات التي تعاني منها حضرموت، واهم ماتطرقنا اليه هو حق تقرير مصير حضرموت ، فاذا كان الحضرمي موجود وواقف على ارضة سيجد من يدعمه ، وسيكون الاشقاء في السعودية مكملين لنا ، اما اذا كان الحضرمي مغيب وحلت محله الأحزاب القادمة من خارج حضرموت التي لها أطماع وعندها فساد وتريد حضرموت تبقى على هذا الحال

[37] - كلمة الشيخ عمرو بن حبريش رئيس حلف قبائل حضرموت رئيس مؤتمر حضرموت الجامع في اللقاء التشاوري العليب - السبت 5 ابريل 2025م .

،لن تتجاوب الدول الأخرى لصالح حضرموت مادام يحكمها غير أبناءها. هناك تحالف بين الأحزاب اليمنية والقوى اليمنية على اسقاط حضرموت واسقاط الحلف".

يقدّم خطاب الشيخ عمرو بن حبريش في اللقاء التشاوري بمنطقة العليب، بتاريخ 5 أبريل 2025م، قراءة مكثفة لمعادلة الداخل والخارج في القضية الحضرمية، ويكشف بوضوح عن إدراكه لطبيعة الصراع الدائر حول حضرموت بوصفه صراعًا على القرار والسيادة قبل أن يكون خلافًا سياسيًا عابرًا. فالخطاب هنا لا يكتفي بعرض نتائج زيارة، بل يوظفها لإعادة ترتيب الوعي الجمعي الحضرمي، وتحديد شروط الدعم الإقليمي وحدوده.

يبدأ بن حبريش حديثه بتأكيد أن اللقاء يندرج في إطار التشاور والشفافية مع المجتمع، وهو ما يعكس حرصه على عدم احتكار المعلومة أو إدارة العلاقات الخارجية بمعزل عن الداخل. ثم ينتقل إلى توصيف العلاقة مع المملكة العربية السعودية، مؤكدًا أنها علاقة متجذرة في الروابط الاجتماعية والثقافية، لا مجرد تواصل سياسي طارئ. هذا التأطير يخدم غاية مزدوجة: تثبيت شرعية التواصل الخارجي، ونفي أي تصور بأن العلاقة تقوم على التبعية أو المصالح الظرفية.

ويكشف الخطاب عن أهمية الزيارة من خلال تأكيده على أن الجانب السعودي يمتلك معرفة دقيقة بما يجري في حضرموت، وهو تصريح يحمل في طياته رسالة طمأنة للداخل، مفادها أن معاناة حضرموت ليست غائبة عن محيطها الإقليمي، ورسالة ضمنية للأطراف الأخرى بأن الرهان على تغييب القضية أو تهميشها لم يعد مجديًا. كما أن وصف التجاوب السعودي بالكبير، والحديث عن الصراحة المتبادلة، يعكس محاولة لتقديم العلاقة بوصفها علاقة ثقة متبادلة لا مجاملات دبلوماسية.

ويتخذ الخطاب منحى أكثر حدة عندما يتطرق بن حبريش إلى ما يصفه باستباحة حضرموت من قبل بقايا الأحزاب القادمة من خارجها، وهنا يضع الصراع في إطار واضح بين مشروع حضرمي يسعى إلى التمكين الذاتي، وقوى حزبية يعتبرها أدوات للهيمنة والفساد وإدامة الواقع القائم. وقوله إن حضرموت «لن تحصل على دعم إذا لم يكن هناك على الأرض من يدافع» يمثل جوهر الرؤية السياسية التي يطرحها، حيث يربط أي دعم خارجي بوجود إرادة داخلية فاعلة وقادرة على حماية نفسها. فالدعم، وفق هذا المنطق، لا يُمنح للفراغ ولا للمجتمعات المغيبة عن قرارها.

وفي تناوله للملفات التي نوقشت مع الجانب السعودي، يبرز بوضوح البعد القانوني–السياسي للخطاب، من خلال الحديث عن مشكلة الضم والإلحاق التي تعرضت لها حضرموت، وما ترتب عليها من اختلالات سياسية وخدمية. غير أن ذروة الخطاب تتجلى في تأكيده على أن حق تقرير مصير حضرموت كان في صدارة النقاش، وهو ما يعكس انتقال هذا المطلب من كونه شعارًا محليًا إلى كونه موضوعًا مطروحًا في دوائر إقليمية، على الأقل من زاوية النقاش والفهم.

ويؤسس بن حبريش في هذا السياق لمعادلة صارمة: حضور الحضرمي على أرضه، وامتلاكه قراره، هو الشرط الأساسي لأي دعم خارجي حقيقي. أما في حال استمرار تغييب أبناء حضرموت، وهيمنة الأحزاب القادمة من خارجها ذات الأطماع والفساد، فإن المجتمع الدولي والإقليمي – وفق الخطاب – لن يتجاوب مع مطالب حضرموت، لأنها ببساطة لا تُحكم من أبنائها. هذه الرؤية تعكس فهمًا واقعيًا لطبيعة السياسة الدولية، التي تتعامل مع موازين القوة والشرعية الفعلية على الأرض، لا مع الخطابات المجردة.

ويختتم الخطاب باتهام صريح بوجود تحالف بين الأحزاب والقوى اليمنية لإسقاط حضرموت وإسقاط حلف قبائل حضرموت، وهو اتهام يعكس شعورًا بوجود استهداف منظم للمشروع الحضرمي. غير أن هذا الطرح لا يأتي بهدف التحريض، بقدر ما يأتي في سياق التعبئة والتحذير، والدعوة إلى التماسك الداخلي في مواجهة ما يُنظر إليه كمخطط لإفراغ حضرموت من قرارها.

وبذلك، يمكن قراءة خطاب بن حبريش في لقاء العليب بوصفه خطاب شروط ومعايير، لا خطاب استجداء أو شكوى. فهو يربط بين الداخل والخارج في علاقة سببية واضحة: من يمتلك إرادته ويحمي أرضه، يجد من يقف إلى جانبه؛ ومن يترك قراره بيد الآخرين، يبقى رهينة للتهميش. وهو خطاب يعيد التأكيد على أن معركة حضرموت الأساسية ليست في الخارج، بل في تثبيت حضور أبنائها على أرضهم، باعتبار ذلك المدخل الوحيد لأي شراكة إقليمية أو دعم دولي حقيقي.

وفي خطابة بتاريخ 12 أبريل 2025 [38]، قال: " لقد تعرضت حضرموت الى مؤمرات كثير ، تعرضت الى استهداف منذ 1967 عندما تم اختطاف قرار حضرموت السياسي، فهيمنت على حضرموت أحزاب من خارج حضرموت الى يومنا هذ وتم استهداف حضرموت بالتحكم فيها في الجانب الأمني والعسكري ، وتعرضت حضرموت للتهميش والتصفية للنخب والقيادات الأمنية" ، وقال : "حضرموت قادمة على خير بجهودكم ومواقفكم الصلبة وبجهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودول التحالف كافة الذي تربطنا بهم علاقة طيبة وكل ما يخدم مشروع حضرموت سنعزز علاقاتنا معه. تحقيق الحكم الذاتي كأدنى استحقاق لحضرموت" .

[38] - عن موقع حلف قبائل حضرموت وفي خطابة بتاريخ 12 أبريل 2025.

- مخاطبة المجتمع الإقليمي والدولي ونخص الأشقاء في المملكة العربية السعودية قائدة التحالف العربي الاستجابة لإرادة الشعب الحضرمي لاتخاذ خطوات عاجلة لتطبيق الحكم الذاتي.

- رفض رفضا قاطعا العودة تحت هيمنة بقية الأطراف بأي شكل من الأشكال

تشكّل هذه المحطة من مذكرات الشيخ عمرو بن حبريش، في خطابه بتاريخ 12 أبريل 2025م، لحظة مفصلية في السردية الحضرمية التي يعمل على ترسيخها، إذ ينتقل فيها من توصيف الواقع الراهن إلى تأطير تاريخي طويل الأمد لما يصفه بمسار الاستهداف المنهجي لحضرموت. فالخطاب لا يتعامل مع الأزمة بوصفها نتاجًا آنيًا لاختلالات سياسية معاصرة، بل يعيد جذورها إلى عام 1967، باعتباره لحظة «اختطاف القرار السياسي الحضرمي»، وهي عبارة ذات حمولة رمزية وقانونية، توحي بأن ما جرى لم يكن تحولًا طبيعيًا أو خيارًا إراديًا، بل فعل إقصاء قسري سلب حضرموت حقها في تقرير مسارها.

ويُبرز بن حبريش في هذا السياق فكرة الهيمنة الحزبية القادمة من خارج حضرموت، بوصفها استمرارًا لذلك الاختطاف الأول، لا قطيعة معه. فالخطاب يرسم خطًا تاريخيًا متصلًا من السيطرة السياسية، إلى التحكم في الملفين الأمني والعسكري، وصولًا إلى ما يسميه التهميش والتصفية الممنهجة للنخب والقيادات الأمنية الحضرمية. هذا التراكم، كما يقدمه الخطاب، لا يُفهم كأخطاء إدارية متفرقة، بل كسياسة إقصاء طويلة الأمد هدفت إلى إفراغ حضرموت من أدوات القوة والقرار، وإبقائها ساحة مُدارة من الخارج.

وفي مقابل هذا الوضع القاتم، ينتقل الخطاب إلى بناء أفق تفاؤلي مشروط، حين يؤكد أن حضرموت «قادمة على خير» بفضل مواقف أبنائها الصلبة، وجهودهم، وبفضل دعم الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودول التحالف، فكل علاقة أو شراكة تُعزَّز بقدر ما تخدم

«مشروع حضرموت». وهنا يضع بن حبريش معيارًا تشاركيا قوامه أن الدعم مرحّب به ما دام يعزز التمكين الحضرمي.

ويبلغ الخطاب ذروته السياسية حين يصف الحكم الذاتي بأنه «أدنى استحقاق لحضرموت»، وهي صياغة مقصودة تهدف إلى نزع صفة المبالغة أو التطرف عن هذا المطلب، وتقديمه كحدٍّ أدنى من العدالة السياسية، لا سقفًا نهائيًا للطموح. فالحكم الذاتي هنا يُقدَّم كتصحيح لمسار تاريخي مختل، لا كمشروع انفصالي أو تهديد لكيانات أخرى.

كما يتضح في الخطاب انتقال متزايد نحو مخاطبة المجتمع الإقليمي والدولي، مع تخصيص المملكة العربية السعودية، بوصفها قائدة للتحالف العربي، بدعوة صريحة للاستجابة لإرادة الشعب الحضرمي، واتخاذ خطوات عاجلة لتطبيق الحكم الذاتي. هذه المخاطبة تعكس إدراكًا بأن مسار القضية الحضرمية لم يعد محليًا خالصًا، وأن تحقيق أي تحول سياسي جوهري يتطلب تفاعلًا إقليميًا داعمًا.

وفي المقابل، يأتي الرفض القاطع للعودة تحت هيمنة بقية الأطراف ليغلق دائرة الخطاب بوضوح وحسم. فهذا الرفض لا يُطرح بوصفه موقفًا تفاوضيًا قابلًا للمراجعة، بل كخيار نهائي يستند إلى تجربة تاريخية مريرة، وإلى قناعة بأن أي عودة إلى صيغ الهيمنة السابقة تعني إعادة إنتاج الفشل والتهميش ذاتهما.

وعليه، يمكن قراءة هذا الخطاب بوصفه إعادة كتابة واعية لتاريخ حضرموت السياسي من منظور الضحية والفاعل في آن واحد: ضحية مسار طويل من الإقصاء، وفاعل يسعى اليوم إلى قلب المعادلة عبر مشروع الحكم الذاتي. وهو خطاب يجمع بين الذاكرة والتعبئة،

وبين توجيه الرسائل للداخل وشدّ انتباه الخارج، مؤسسًا لمرحلة ترى في الحكم الذاتي ليس مجرد خيار سياسي، بل ضرورة تاريخية لتصحيح اختلال استمر لعقود.

ثم تاتي كلمة الشيخ عمرو بن حبريش العليي في إحتفال حلف قبائل حضرموت بالذكرى التاسعة لتحرير الساحل الحضرمي من قوى التطرف والإرهاب. غيل بن يمين - 24 ابريل 2025م مايلي:" في مرحلة تاريخية فارقة ، وفي مثل هذا اليوم الذي نحتفل فية بذكرى الانتصار على التطرفوالارهاب، ونطمح مواجهة المرحلة القادمة التي تريد مننا جهد عسكري وجهد سياسي، نحن نتعرض الى إرهاب سياسي ، حضرموت تحتاج الى القرار ، القرار لابد يكون بيد الحضارم عسكريا وسياسيا، وبدون ذلك سيعيدونا للمربع الأول ، التحالف يدعم النخبة والمجتمع ، اهدافنا واضح وقضيتنا واضحة للتحالف والعالم ، وأصبحت قضية حضرموت على الطاولة الدولية ، المجتمع الحضرمي اكثر وعيا واجمع على اختيار الحكم الذاتي".

تأتي كلمة الشيخ عمرو بن حبريش العليي في احتفال الذكرى التاسعة لتحرير الساحل الحضرمي من قوى التطرف والإرهاب، في غيل بن يمين بتاريخ 24 أبريل 2025م [39]، بوصفها محطة خطابية ذات دلالة مركبة، تجمع بين استحضار الذاكرة الأمنية والانتصار العسكري، وبين إعادة توجيه البوصلة نحو معركة من نوع آخر، يصفها بـ«الإرهاب السياسي». فالخطاب لا يقف عند حدود الاحتفال بالماضي، بل يوظف المناسبة لإعادة تعريف طبيعة التحدي الراهن والمستقبلي الذي تواجهه حضرموت.

يستهل بن حبريش كلمته بوصف المرحلة بأنها «تاريخية فارقة»، وهو توصيف يضع الحضور أمام إحساس بالمسؤولية والانتقال، لا الاكتفاء باستدعاء منجز سابق. فالانتصار على

[39] - موقع حلف قبائل حضرموت ,،كلمة الشيخ عمرو بن حبريش العليي في احتفال الذكرى التاسعة لتحرير الساحل الحضرمي من قوى التطرف والإرهاب، في غيل بن يمين بتاريخ 24 أبريل 2025م،

التطرف والإرهاب يُقدَّم هنا كبداية لمسار، لا كنهاية له، إذ يؤكد أن المرحلة القادمة تتطلب جهدًا عسكريًا وجهدًا سياسيًا في آن واحد. هذا الربط يعكس وعيًا بأن الأمن وحده لا يكفي لضمان الاستقرار، وأن الانتصارات العسكرية إذا لم تُستكمل بقرار سياسي عادل، فإنها تظل مهددة بالانتكاس.

ويبرز في الخطاب توصيف بن حبريش لما تتعرض له حضرموت بـ«الإرهاب السياسي»، وهو توصيف يحمل بعدًا نقديًا عميقًا، إذ ينقل مفهوم الإرهاب من ساحته التقليدية المرتبطة بالعنف المسلح، إلى فضاء الهيمنة والإقصاء والتحكم بالقرار. بهذا المعنى، يصبح حرمان حضرموت من قرارها السياسي والعسكري شكلًا من أشكال الإرهاب، لأنه يعيد إنتاج عدم الاستقرار، ويهدد المنجزات التي تحققت بدماء أبنائها.

وفي هذا السياق، يضع بن حبريش حجر الزاوية في خطابه حين يؤكد أن حضرموت «تحتاج إلى القرار»، وأن هذا القرار «لا بد أن يكون بيد الحضارم عسكريًا وسياسيًا». فالقضية، كما يصوغها، ليست مجرد تحسين إدارة أو إصلاح جزئي، بل مسألة سيادة داخلية تمس جوهر السلطة ومن يمتلكها. وتحذيره من أن غياب هذا القرار سيعيد حضرموت إلى «المربع الأول» يعكس إدراكًا بأن الإنجازات الأمنية يمكن تفريغها من مضمونها إذا بقي القرار بيد أطراف خارج الإقليم.

كما يحرص الخطاب على توضيح طبيعة العلاقة مع التحالف، حين يؤكد أن التحالف يدعم النخبة الحضرمية والمجتمع، وهو تأكيد يهدف إلى طمأنة الداخل بأن المطالب الحضرمية لا تتناقض مع الشراكات الإقليمية، بل تنسجم معها ما دامت قائمة على دعم الاستقرار المحلي. وفي الوقت ذاته، يشدد على أن الأهداف والقضية باتت واضحة للتحالف وللعالم، في إشارة إلى انتقال القضية الحضرمية من دائرة الشأن المحلي إلى فضاء الاهتمام الإقليمي والدولي.

ويبلغ الخطاب ذروته السياسية حين يؤكد أن «قضية حضرموت أصبحت على الطاولة الدولية»، وأن المجتمع الحضرمي بات أكثر وعيًا وإجماعًا على خيار الحكم الذاتي. هذا التأكيد يحمل بعدين متلازمين: الأول خارجي، يتمثل في السعي لمنح القضية شرعية دولية؛ والثاني داخلي، يتمثل في إبراز حالة التوافق المجتمعي حول الحكم الذاتي بوصفه الخيار الذي يعبّر عن الإرادة الجمعية، لا عن فئة أو نخبة بعينها.

وعليه، يمكن قراءة هذه الكلمة بوصفها إعلان انتقال حضرموت من مرحلة الدفاع عن الأمن إلى مرحلة الدفاع عن القرار. فبعد الانتصار على الإرهاب المسلح، يطرح بن حبريش معركة جديدة ضد ما يسميه الإرهاب السياسي، معركة جوهرها استعادة القرار العسكري والسياسي، وتثبيت الحكم الذاتي كخيار يحمي المنجزات، ويمنع الارتداد إلى دوائر الفوضى والتهميش التي عانت منها حضرموت طويلًا.

ثم يأتي خطاب الشيخ عمرو بن حبرش العليي في احد المناسبات مؤكدا بالقول:" لا تراجع عن الحكم الذاتي ". كان ذلك يوم الأحد 11 مايو 2025 ، ثم أضاف قائلا :" كل محاولات الالتفاف عن مطالبنا من السلطات المركزية لن تجدي، ولا تراجع عن الحكم الذاتي ، وكل من يقر بحقنا في الحكم الذاتي سيجد تجاوبا منا ، واي صيغة أخرى او التفاف عن حقنا لن تكون مقبولة ، ونراها مجرد ضياع للوقت ، لأننا لن نعود للخلف ابدا".

تأتي كلمة الشيخ عمرو بن حبريش العليي، الصادرة يوم الأحد 11 مايو 2025، لتؤكد بوضوح الموقف الحازم لحضرموت تجاه مشروع الحكم الذاتي، وتضع حدًا لأي جدل حول التنازل عن هذا الحق. فقد شدد قائلاً: "لا تراجع عن الحكم الذاتي"، وهو تصريح يرسخ ثبات المجتمع الحضرمي على مطلبه الأساسي، ويحوّله من مجرد خيار سياسي إلى حق ثابت لا يمكن التنازل عنه.

ويضيف الشيخ بن حبريش: "كل محاولات الالتفاف عن مطالبنا من السلطات المركزية لن تجدي، ولا تراجع عن الحكم الذاتي، وكل من يقر بحقنا في الحكم الذاتي سيجد تجاوبًا منا، وأي صيغة أخرى أو التفاف عن حقنا لن تكون مقبولة، ونراها مجرد ضياع للوقت، لأننا لن نعود للخلف أبدًا." تعكس هذه العبارة موقفًا مزدوجًا، يجمع بين الصلابة في الدفاع عن الحق والمرونة المشروطة تجاه الشركاء الذين يعترفون بهذا الحق.

يمكن قراءة هذا الخطاب في عدة أبعاد:

أولًا، الثبات على المبدأ: يؤكد الشيخ أن الحكم الذاتي يمثل الحد الأدنى من الحقوق الحضرمية، وهو مطلب استراتيجي لا يمكن المساومة عليه.

ثانيًا، تحذير للسلطات المركزية: الخطاب يوجه رسالة واضحة مفادها أن أي محاولة للالتفاف أو التراجع عن الحقوق الحضرمية ستواجه بالرفض المطلق، وأن الوقت المهدر في مثل هذه المحاولات يُعد بلا جدوى.

ثالثًا، التأكيد على الشراكة الإيجابية: الموقف الحضري لا يغلق باب التعاون أو الحوار، لكنه يشترط أن يكون الاعتراف بالحكم الذاتي أساس أي تفاهم، ويستبعد أي صيغة تحاول الإبقاء على الهيمنة أو السيطرة الخارجية.

بهذا، يمثل خطاب الشيخ بن حبريش نموذجًا واضحًا للقيادة الحضرمية الحازمة، التي تجمع بين التمسك بالمبدأ والمرونة المشروطة في العلاقات الإقليمية والسياسية، ويضع الحكم الذاتي في قلب المشروع الحضري الحديث كخيار استراتيجي لضمان السيادة المحلية، والحفاظ على الأمن والاستقرار، وتحقيق التنمية المستدامة في حضرموت كمرحلة اولى.

ثم تم تدشين عمل لجنة جمع وثائق الحكم الذاتي لحضرموت في 12 مايو 2025، بقيادة رئيس حلف قبائل حضرموت، عمرو بن حبريش، لتشكيل فريق متخصص يضم خبراء لإعداد الوثائق السياسية والقانونية اللازمة لتحقيق الحكم الذاتي، بهدف تمكين أبناء حضرموت من

إدارة شؤونهم وبناء نموذج تنموي عادل، وذلك وسط تصاعد المطالبات السياسية في المحافظة لتعزيز خصوصيتها وتقرير مصيرها [40].

وفي لقاءة الأول بلجنة جمع الوثائق تطرق الى الحكم الذاتي بالقول " أولا يجب التأكيد على ان مشروعنا خو مشروع كل الحضارم ويصب في مصلحة حضرموت ، وياتي تشكيل هذه اللجنة من الكوادر والمختصين الا حرصا منا على نجاح هذا المشروع، والمجلي مفتوح لاشراك كل من يمتلك أي مهارات تساعد لتحقيق المهام، وعندما نقول اننا ننشد الحكم الذاتي هذا لايعني اننا نقف عند ذلك ، بل ان حق حضرموت اكبر مما نطالب به الان، ولكن ذلك فقط تقديرا للموقف الذي تمر به البلاد، علينا ان ننطلق من هذه النقطة، وطموحنا اكبر من ذلك بكثير " .

يأتي خطاب بن حبريش في لقائه الأول مع لجنة جمع الوثائق محمّلًا بدلالات سياسية عميقة، ويكشف عن رؤية متدرجة وواعية لطبيعة المرحلة وحدودها الممكنة دون التفريط بسقف الطموح الحضرمي. منذ البداية يحرص على تثبيت فكرة أن المشروع المطروح ليس مشروع فئة أو نخبة بعينها، بل هو مشروع كل الحضارم، ويصب في مصلحة حضرموت ككيان وهوية وحق، وهي رسالة مقصودة تهدف إلى نزع أي التباس حول طبيعة التوجه، وإلى تحصينه من محاولات التصنيف أو الاحتكار.

تأكيده على تشكيل لجنة من الكوادر والمختصين لا يأتي بوصفه إجراءً تنظيميًا فحسب، بل يعكس إدراكًا لأهمية التأسيس المعرفي والمهني لأي مشروع سياسي مصيري. فالحديث عن الوثائق والكفاءات وفتح المجال أمام كل من يمتلك مهارات قادرة على خدمة المشروع، يشير إلى رغبة واضحة في بناء عمل مؤسسي تشاركي، يقوم على التراكم والاختصاص، لا

[40] - تشكيل فريق مختص لأعداد الوثائق الأساسية لبناء الحكم الذاتي حضرموت /12 مايو 2025م
أصدر رئيس حلف قبائل حضرموت، رئيس مؤتمر حضرموت الجامع، الشيخ عمرو بن حبريش العليي ، اليوم الأثنين، القرار رقم (1) لعام 2025م، قضت مادته الأولى بتشكيل فريق مختص لأعداد الوثائق الأساسية لبناء الحكم الذاتي ، السياسية منها و القانونية و الدستورية في حضرموت من التالية أسمائهم :– موقع الفريق الوطني لإعداد وثائق الحكم الذاتي لحضرموت

على الارتجال أو الانفراد بالقرار. في هذا السياق، تتحول اللجنة إلى رمز لمرحلة جديدة يُراد لها أن تُدار بالعقل والمعرفة بقدر ما تُدار بالإرادة.

وعندما يتطرق بن حبريش إلى الحكم الذاتي، فإنه يقدمه بصيغة واقعية متزنة، بعيدة عن الخطاب الانفعالي أو القفز على المراحل. فهو يوضح أن المطالبة بالحكم الذاتي ليست سقف المشروع ولا نهايته، بل نقطة انطلاق فرضتها تعقيدات اللحظة السياسية التي تمر بها البلاد. هذا الطرح يكشف عن وعي عميق بميزان القوى وبحساسية الظرف الوطني، ويعكس محاولة للجمع بين التمسك بالحق التاريخي لحضرموت وبين مراعاة الواقع القائم، دون أن يعني ذلك التنازل أو القبول بالحد الأدنى كغاية نهائية.

اللافت في الخطاب هو الإصرار على أن طموح حضرموت أكبر مما يُطرح في هذه المرحلة، وأن ما يُطالب به اليوم هو جزء من حق أوسع، يتم تأجيل الإعلان عنه الكامل تقديرًا للموقف العام لا خوفًا أو ضعفًا. بهذا المعنى، ينجح بن حبريش في رسم خطاب مزدوج يجمع بين الواقعية السياسية والطموح الاستراتيجي، ويبعث برسالة طمأنة للداخل الحضرمي مفادها أن الحقوق لم تُختزل، كما يوجه رسالة للخارج بأن المطالب الحالية مدروسة ومسؤولة.

في مجمل الخطاب، تتجلى محاولة واضحة لتأسيس مشروع الحكم الذاتي على قاعدة إجماع حضرمي، وعمل مؤسسي، ورؤية مرحلية لا تقطع مع المستقبل، بل تفتح له الباب. إنه خطاب يوازن بين الممكن والمأمول، ويؤسس لرؤية سياسية تعتبر الحكم الذاتي خطوة في مسار طويل، لا نهاية الطريق، وتضع حضرموت في موقع الفاعل الواعي، لا المتلقي أو المنفعل.

وفي 25 يونيو 2025م رئيس حلف قبائل حضرموت يتفقد اللواء الأول بقوات حماية حضرموت وخلال الزيارة حيا الشيخ بن حبريش الأفراد من منتسبي اللواء المشاركين بالدورة التدريبية، قائلا :" اننا نحثكم على التحلي بالصبر و الانضباط، و الاستفادة المثلى من برامج التأهيل والتدريب، لما لذلك من أثر مباشر على تعزيز كفاءة الفرد العسكري" . وقال :" أن اللواء الأول يُعد نموذجًا يُحتذى به ، بفضل ما يتميز به ضباطه وصف ضباطه وأفراده من انضباط وجدية، فهو كرافد أمني ودفاعي يسهم في حماية حضرموت، خاصة في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ الوطن، ونعبّر عن تقديرنا لقيادة اللواء على ما تحقق من إنجازات ملموسة .[41]

يأتي تفقد الشيخ عمرو بن حبريش العليي، رئيس حلف قبائل حضرموت، للواء الأول بقوات حماية حضرموت في 25 يونيو 2025م، بوصفه رسالة سياسية وأمنية مزدوجة، تتجاوز إطار الزيارة البروتوكولية إلى تأكيد معالم مشروع أمني حضرمي متكامل في لحظة مفصلية من تاريخ الإقليم.

ففي تحيته لأفراد اللواء المشاركين في الدورة التدريبية، وحثّه لهم على الصبر والانضباط والاستفادة القصوى من برامج التأهيل، يرسّخ الشيخ بن حبريش تصورًا واضحًا لطبيعة القوة المنشودة؛ قوة منضبطة، محترفة، قائمة على البناء المؤسسي لا على الاندفاع أو العشوائية. ويعكس هذا الخطاب وعيًا بأن معركة حضرموت لم تعد تدار بالسلاح وحده، بل بالكفاءة، والانضباط، وبناء الإنسان العسكري القادر على حماية الأرض وصون المكتسبات.

---

[41] - حلف قبائل حضرموت
25 يونيو 2025 رئيس حلف قبائل حضرموت يتفقد اللواء الأول بقوات حماية حضرموت حضرموت / 25 يونيو 2025م
قام رئيس حلف قبائل حضرموت، الشيخ عمرو بن حبريش العليي، صباح اليوم، بزيارة تفقدية إلى اللواء الأول بقوات حماية حضرموت بالهضبة ، يرافقه قائد قوات حماية حضرموت اللواء مبارك أحمد العوبثاني. وكان في استقباله وكيل محافظة حضرموت لشؤون مديريات الساحل والهضبة، الدكتور سعيد عثمان العمودي، وقائد اللواء الأول، العميد ركن الجويد سالمين بارشيد.

أما تأكيده أن اللواء الأول يمثل "نموذجًا يُحتذى به"، بما يتمتع به من انضباط وجدية لدى ضباطه وصف ضباطه وأفراده، فيحمل دلالة رمزية مهمة؛ إذ يقدّم هذا اللواء بوصفه نواة المشروع الأمني الحضرمي، ورافدًا دفاعيًا لا غنى عنه في حماية حضرموت، لا سيما في مرحلة تتقاطع فيها التحديات الأمنية مع التحولات السياسية الكبرى.

ويكتسب الخطاب بعدًا وطنيًا أعمق حين يربط الشيخ بين أداء اللواء وبين "المرحلة المفصلية من تاريخ الوطن"، في إشارة واضحة إلى أن قوات حماية حضرموت ليست تشكيلًا عابرًا، بل جزء من مسار استراتيجي يهدف إلى تثبيت الأمن كشرط أساسي للسيادة المحلية، وبوابة لازمة لتحقيق الحكم الذاتي المنشود.

كما أن إشادته بقيادة اللواء، وتثمينه للإنجازات الملموسة المحققة، يعكس نهجًا قياديًا يقوم على التحفيز وبناء الثقة داخل المؤسسة العسكرية، بما يعزز الروح المعنوية، ويكرّس ثقافة الإنجاز والمسؤولية.

وعليه، يمكن قراءة هذا الخطاب بوصفه إعلانًا عمليًا عن انتقال المشروع الحضرمي من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التمكين، حيث يتكامل الخطاب السياسي المطالب بالحقوق مع بناء قوة أمنية منضبطة تحمي هذه الحقوق على الأرض، وتؤكد أن حضرموت ماضية بثبات نحو فرض معادلة الأمن والسيادة بإرادة أبنائها [42].

---

[42] - صدور قرار رئيس حلف قبائل حضرموت، القائد الأعلى لقوات حماية حضرموت رقم 2 لعام 2025م
حضرموت / 29 يونيو 2025م
صدر اليوم الأحد، الموافق 29 يونيو 2025م ، قرار رئيس حلف قبائل حضرموت ، القائد الأعلى لقوات حماية حضرموت، الشيخ عمرو بن حبريش العليي، رقم 2 لعام 2025م ، قضت المادة الأولى بتشكيل اللواء الأول من قوات حماية حضرموت، فيما قضت المادة الثانية بتكليف التالية اسماءهم لقيادة اللواء :
1- العميد ركن / الجويد سالمين علي بارشيد - قائد اللواء.
2- العميد / أمان خميس أمان الحبشي - أركان اللواء.
3- العميد / صالح حيمد عمرو العليي - عمليات اللواء.
وقضت المادة الثالثة من القرار بأن يُعمل به من تاريخ صدوره.

حفل تخرج الدفعة الاولى

وفي يوم الخميس 31يوليو 2025 ، اقيم حفل تخرج الدفعة الأولى من قوات حماية حضرموت بهضبه حضرموت، أكد الشيخ عمرو بن علي بن حبريش العليي، رئيس حلف قبائل حضرموت ورئيس مؤتمر حضرموت الجامع ووكيل أول حضرموت ، على دور القوات كضامن للأمن والاستقرار، وشدد على احترام حق المواطنين في التعبير عن مطالبهم المشروعة.

لقد كانت حضرموت على موعد مع كلمة تاريخية للشيخ عمرو بن حبريش، التي قال فيها : "حضرموت لن تُخذل.. والشارع له الحق في التعبير السلمي".

جاء خطاب الشيخ عمرو بن علي بن حبريش في حفل تخرج الدفعة الأولى من قوات حماية حضرموت، يوم الخميس 31 يوليو 2025 في هضبة حضرموت، محمّلًا بدلالات سياسية وأمنية عميقة، تجاوزت إطار المناسبة العسكرية إلى مساحة أوسع من الرسائل الموجهة للداخل الحضرمي وللقوى الفاعلة في المشهد اليمني عمومًا. فقد بدا الخطاب أقرب إلى إعلان موقف شامل يحدد معالم المرحلة القادمة، ويرسم حدود العلاقة بين القوة، والمجتمع، والحق العام.

حين أكد بن حبريش على أن قوات حماية حضرموت تمثل صمام أمان للاستقرار والأمن، لم يكن يتحدث فقط عن تشكيل عسكري جديد، بل كان يعيد تعريف مفهوم القوة في الوعي الحضرمي، بوصفها أداة لحماية المجتمع لا وسيلة للهيمنة عليه. في هذا السياق، جاءت الإشارة الواضحة إلى احترام حق المواطنين في التعبير عن مطالبهم المشروعة لتكسر الصورة النمطية التي تربط بين بروز التشكيلات المسلحة وتقييد الحريات، وتؤسس لفكرة أن الأمن الحقيقي لا يتحقق بالقمع، بل بضمان الحقوق وصون الكرامة العامة.

العبارة التي تصدّرت الخطاب، «حضرموت لن تُخذل.. والشارع له الحق في التعبير السلمي»، حملت شحنة رمزية قوية، لأنها جمعت بين وعد الحماية السياسية والأمنية، والاعتراف الصريح بشرعية الفعل الشعبي. فهي من جهة تطمئن المجتمع بأن التضحيات التي قُدمت لن تذهب سدى، وأن حضرموت ليست مشروعًا عابرًا يمكن التفريط به، ومن جهة أخرى تعيد الاعتبار للشارع بوصفه مصدرًا من مصادر الشرعية، لا خطرًا ينبغي تحييده أو احتواؤه بالقوة.

ويعكس هذا الخطاب تحولًا لافتًا في بنية القيادة الحضرمية التي يمثلها بن حبريش، حيث يسعى إلى الجمع بين المرجعية القبلية، والتمثيل السياسي، والدور الأمني، ضمن معادلة واحدة تحاول تجاوز ثنائية الدولة الغائبة والفوضى المسلحة. فالقوات التي جرى تخريجها لا تُقدَّم كبديل عن المجتمع أو وصيٍّ عليه، بل كامتداد لإرادته، ونتاج لتوافقه على حماية الأرض والإنسان والثروة.

كما أن توقيت الخطاب ومكانه يضفيان عليه بعدًا إضافيًا، إذ جاء في الهضبة النفطية، قلب الصراع على الموارد، ليبعث برسالة مفادها أن حماية الثروة لا تنفصل عن حماية الحق، وأن السيطرة على المجال الأمني يجب أن تقترن بالمسؤولية السياسية والأخلاقية تجاه المواطنين. بهذا المعنى، فإن الخطاب لا يعكس فقط لحظة احتفالية بتخرج دفعة عسكرية، بل يؤسس لسردية جديدة تسعى إلى ترسيخ مشروع الحكم الذاتي على قاعدة الأمن المنضبط، والشرعية الشعبية، والتفاعل الإيجابي مع مطالب الشارع.

في المجمل، يمكن قراءة خطاب بن حبريش بوصفه محاولة واعية لطمأنة الداخل، وتحذير الخارج، وإعادة ضبط ميزان العلاقة بين القوة والحرية في حضرموت. خطاب يقول إن حضرموت قادرة على حماية نفسها دون أن تفقد بوصلتها الأخلاقية، وإن الشارع ليس

خصمًا للمشروع الحضرمي، بل ركيزة من ركائزه، وإن الأمن، حين يُبنى على احترام الإرادة الشعبية، يصبح ضمانة للاستقرار لا عبئًا عليه.

وفي نفس هذه المناسبة أضاف قائلا "سنكون إلى جانب الناس في مطالبهم المشروعة، وسندعم حقهم في التعبير السلمي، ونرفض التخريب والفوضى. وسنشاركهم خطوة بخطوة في الدفاع عن لقمة عيشهم وكرامتهم، وسنظل على عهدنا بأن حضرموت لا تُخذل."

ثم أضاف قائلا :"من لا يرى أن الدولة غائبة فليُراجع نفسه، فلو كنا نعيش في دولة حقيقية لما عانى المواطن هذا العناء".

وشدد على أن قوات حماية حضرموت هي مشروع شعبي شرعي، مهمته حماية حضرموت من الفوضى والإرهاب والمخدرات، وأنها ستبقى سندًا للشارع وحاميًا للحقوق والمكتسبات. وأكد الشيخ أن هذه الدفعة الأولى من القوات هي بداية لمسيرة أمنية جديدة، ومؤسسة لبناء نموذج حضرمي مستقل قادر على فرض الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية المنشودة.

في كلمته خلال المناسبة ذاتها، واصل الشيخ عمرو بن حبريش ترسيخ الإطار الفكري والسياسي الذي يسعى من خلاله إلى إعادة تعريف العلاقة بين السلطة والمجتمع في حضرموت، واضعًا نفسه ومشروعه في تماس مباشر مع هموم الناس اليومية ومع تصوراتهم عن الدولة الغائبة. فقوله «سنكون إلى جانب الناس في مطالبهم المشروعة، وسندعم حقهم في التعبير السلمي، ونرفض التخريب والفوضى» لا يأتي بوصفه عبارة إنشائية، بل كصياغة دقيقة لحدود الموقف السياسي والأمني في آن واحد، حيث يُمنح الشارع حقه في الاحتجاج، ويُسحب الغطاء في الوقت ذاته عن كل ما من شأنه تحويل هذا الحق إلى فوضى مدمّرة أو عبث بالمصلحة العامة.

ويزداد الخطاب عمقًا حين يربط بن حبريش بين الدفاع عن الحق في التعبير والدفاع عن "لقمة العيش والكرامة"، فيمزج البعد السياسي بالبعد الاجتماعي، ويُخرج قضية الأمن من

إطارها الضيق إلى كونها مسألة مرتبطة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن. هذا الربط يعكس وعيًا بأن الاستقرار لا يمكن فصله عن العدالة المعيشية، وأن أي مشروع أمني لا يضع معاناة الناس في صلب أولوياته محكوم عليه بفقدان شرعيته مهما امتلك من أدوات القوة.

أما عبارته الحادة «من لا يرى أن الدولة غائبة فليُراجع نفسه»، فهي تمثل لحظة كاشفة في الخطاب، إذ تنتقل من التلميح إلى التصريح، وتضع تشخيص الأزمة في إطار واضح لا لبس فيه. هنا لا يكتفي بن حبريش بوصف الواقع، بل يستخدم غياب الدولة كمسوّغ أخلاقي وسياسي لظهور الفاعلين المحليين، وفي مقدمتهم قوات حماية حضرموت، باعتبارها استجابة اضطرارية لفراغ السلطة لا سعيًا لمزاحمتها من حيث المبدأ. فالمعاناة اليومية للمواطن تُقدَّم بوصفها الدليل المادي على فشل الدولة في أداء وظائفها الأساسية، وليس مجرد سردية سياسية.

وفي هذا السياق، يأتي تأكيده على أن قوات حماية حضرموت «مشروع شعبي شرعي» ليمنح هذا التشكيل بعدًا يتجاوز الطابع العسكري، ويضعه في خانة الإرادة الجمعية. فمشروعية هذه القوات، وفق الخطاب، لا تستمد فقط من قدرتها على فرض الأمن، بل من قبول المجتمع لها بوصفها أداة لحمايته من الفوضى والإرهاب والمخدرات، وهي أخطار تمس النسيج الاجتماعي قبل أن تمس الأمن بمعناه التقليدي. ومن خلال توصيفها بأنها «سند للشارع وحامية للحقوق والمكتسبات»، يسعى بن حبريش إلى نزع أي تصور تصادمي محتمل بين القوة المسلحة والفضاء المدني.

ويختتم الخطاب بالإشارة إلى أن هذه الدفعة الأولى ليست نهاية المسار، بل بدايته [43]، ما يمنح الحدث بعدًا تأسيسيًا لا احتفاليًا فقط. فالتأكيد على أنها «بداية لمسيرة أمنية جديدة»

---

[43] - صدور قرار رئيس حلف قبائل حضرموت، القائد الأعلى لقوات حماية حضرموت، رقم (3) لعام 2025م
حضرموت / 12 أغسطس 2025م
أصدر رئيس حلف قبائل حضرموت، القائد الأعلى لقوات حماية حضرموت، الشيخ عمرو بن حبريش العليي، اليوم الثلاثاء الموافق 12 أغسطس 2025م، القرار رقم (3) لسنة 2025م.

و«نواة لبناء نموذج حضرمي مستقل» يعكس طموحًا يتجاوز إدارة اللحظة الراهنة إلى تصور مستقبلي يسعى إلى إنتاج نموذج أمني–سياسي قادر على فرض الاستقرار وتحقيق التنمية في آن واحد. وبذلك، يمكن قراءة خطاب بن حبريش بوصفه إعلانًا عن مشروع متكامل [44]، يحاول أن يوازن بين القوة والشرعية [45]، وبين الأمن والحرية، وبين الواقع القاسي للدولة الغائبة وطموح بناء نموذج حضرمي يستند إلى الإرادة الشعبية ويحمل وعدًا بعدم خذلان حضرموت مرة أخرى .

انعقد في هذا اليوم 20 سبتمبر 2025م في مدينة العليب بهضبة حضرموت اللقاء السنوي التشاوري للإعلاميين الحضارم برعاية الشيخ عمرو بن حبريش

نص القرار :
بناءً على القرار رقم (3) لعام 2024م بشأن تشكيل قوات حماية حضرموت، ونظرًا لما تقتضيه مصلحة العمل، يُعيَّن التالية أسماؤهم بالقيادة العامة كلا حسب قرين اسمه :
مادة (1):
العميد الركن / سالم عمر عبود بن حسينون - أركان القيادة العامة لقوات حماية حضرموت.
العميد / أحمد سالم مبارك الحبيب - عمليات القيادة العامة لقوات حماية حضرموت.
مادة (2): يُحرَّر للاعتماد والتنفيذ، ويُعمل به من تاريخ صدوره.

[44] -
حلف قبائل حضرموت
28 سبتمبر 2025
.
صدور قرار القائد الأعلى لقوات حماية حضرموت - رئيس حلف قبائل حضرموت رقم (5) لعام 2025م
حضرموت / 28 سبتمبر 2025م
أصدر القائد الأعلى لقوات حماية حضرموت رئيس حلف قبائل حضرموت الشيخ عمرو علي بن حبريش العليي، اليوم الأحد ، الموافق 28 سبتمبر ، القرار (5) لعام 2025م، قضى بما يلي :
مادة (1): يُشكل اللواء الثاني من قوات حماية حضرموت، ونعين قيادته من التالية اسماؤهم :
1- العقيد / أحمد محمد عبود العليي - قائد اللواء .
2 - العقيد / حسين صالح عمر باجهام - أركان اللواء .
3- الرائد / محمد عبدالله علي باحميش - عمليات اللواء.
مادة (2): يُشكل اللواء الثالث من قوات حماية حضرموت، ونعين قيادته من التالية اسماؤهم :
1- العقيد / عمر عبدالله يزيد بارشيد - قائد اللواء .
2 - العقيد / علي عبدالله سعيد بادبيان - أركان اللواء .
3- الرائد / محمد أحمد عبدالله بابادي - عمليات اللواء.
مادة (3): يُشكل اللواء الرابع من قوات حماية حضرموت، ونعين قيادته من التالية اسماؤهم :
1- العميد / سالمين أحمد عمر باسلوم - قائد اللواء .
2 - العقيد / عبدالله يسلم مبارك باشامخه - أركان اللواء .
3- الرائد / أحمد سعيد علي العامري - عمليات اللواء.
مادة (4): حرر للاعتماد والتنفيذ، والعمل به من تاريخ صدوره.

[45] - حلف قبائل حضرموت 10 سبتمبر 2025 ، قائد قوات حماية حضرموت يتفقد معسكر اللواء الأول ويطّلع على سير دورة الاستجداد الثانية ويؤكد: "الانضباط والولاء لحضرموت واجب مقدس" حضرموت / المركز الإعلامي لقوات حماية حضرموت
تفقد قائد قوات حماية حضرموت، اللواء مبارك أحمد العوبثاني، صباح اليوم الأربعاء، بمعية الشيخ العميد سالم بن ملهي الصيعري، عضو رئاستي حلف قبائل حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع، معسكر اللواء الأول، للاطلاع عن كثب على سير العمل والانضباط العسكري، ومتابعة مجريات دورة الاستجداد الثانية للأفراد الجدد في اللواء، وذلك في إطار خطة القوات لرفع مستوى الكفاءة القتالية والانضباط العسكري.

وأكد الشيخ عمرو بن حبريش في كلمة له في افتتاح اللقاء أن «الإعلاميين الحضارم يشكلون ركيزة أساسية في معركة الوعي، وعليهم الترفع عن المناكفات والدفاع عن قضية حضرموت باعتبارها قضية وطن ومسؤولية أمام الله». وأوضح أن «كل بيت في حضرموت اكتوى بالمعاناة في المراحل السابقة»، مشددًا على أن الوقت قد حان لإنصاف أهلها ورفع المظلومية عنهم، والوقوف مع المطالب الحقوقية المشروعة كافة ، وفي مقدمتها تحسين أوضاع المعلمين". ثم أضاف قائلا:" لا يوجد خلاف حضرمي–حضـرمي، والجميع متفقون حول الاستحقاقات والوصول إلى الشراكة العادلة" [46].

ترأس رئيس حلف قبائل حضرموت، رئيس مؤتمر حضرموت الجامع، الشيخ عمرو بن حبريش العليي، اليوم السبت 4 أكتوبر 2025 ، بمقر الحلف في هضبة حضرموت، اجتماعًا لرئيس وأعضاء الفريق الوطني المكلّف بإعداد وثائق الحكم الذاتي لحضرموت [47].

قال:" اننا نشيد بما يبذله الفريق من جهود مخلصة ومساعٍ جادة، ونحثكم على مضاعفة الجهود ومواصلة العمل بوتيرة عالية لاستكمال مهامهم والانتقال إلى مراحل التنفيذ العملي التي تجسّد تطلعات أبناء حضرموت نحو تحقيق الاستقرار والتنمية والسلام " .

" وسوف نساند وندعم جهود الفريق الوطني، وندعوا الى ضرورة العمل بروح المسؤولية الوطنية لتحقيق الغايات النبيلة في صياغة مستقبل حضرموت وتمكينها من ممارسة حكمها الذاتي بما ينسجم مع تطلعات أبنائها ويعزز مكانتها ودورها الريادي" .

يعكس ترؤس الشيخ عمرو بن حبريش العليي، في 4 أكتوبر 2025م، لاجتماع الفريق الوطني المكلّف بإعداد وثائق الحكم الذاتي لحضرموت، انتقال خطاب القيادة الحضرمية من

---

[46] - حلف قبائل حضرموت 20 سبتمبر 2025، انعقاد اللقاء السنوي التشاوري للإعلاميين الحضارم برعاية الشيخ عمرو بن حبريش هضبة حضرموت / 20 سبتمبر 2025م، انعقد اليوم في مدينة العليب بهضبة حضرموت اللقاء السنوي التشاوري للإعلاميين الحضارم ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، الذي نظمته دائرة الإعلام والعلاقات بحلف قبائل حضرموت، تحت شعار: «الحكم الذاتي خيارنا.. معًا لسيادة حضرموت وعدالتها الانتقالية وانتزاع حقوق أبنائها السياسية والاقتصادية والعسكرية»، وذلك برعاية وحضور الشيخ عمرو بن حبريش العليي، رئيس حلف قبائل حضرموت، رئيس مؤتمر حضرموت الجامع، وكيل أول محافظة حضرموت

[47] - موقع حلف قبائل حضرموت 4 أكتوبر 2025م

مرحلة التأكيد السياسي إلى طور البناء المؤسسي المنظم. فاختيار مقر حلف قبائل حضرموت لانعقاد الاجتماع يحمل دلالة رمزية، بوصفه مركزًا جامعًا للإرادة الحضرمية، ومظلة تحوّلت من إطار اجتماعي إلى فاعل سياسي يقود مشروعًا متكامل الأبعاد.

في إشادته بجهود الفريق، يبرز الشيخ بن حبريش أهمية العمل التراكمي الهادئ، ويؤكد أن مشروع الحكم الذاتي لم يعد شعارًا تعبويًا، بل مسارًا عمليًا يتطلب كفاءة قانونية، ورؤية سياسية، وقدرة على الانتقال من التنظير إلى التنفيذ. فدعوتُه إلى مضاعفة الجهود، والعمل بوتيرة عالية، تعكس إدراكًا لطبيعة اللحظة التاريخية، ولحاجة حضرموت إلى اغتنام الفرصة قبل أن تعيد التوازنات المتغيرة إنتاج أشكال التهميش السابقة.

كما يكشف الخطاب عن تصور واضح للحكم الذاتي بوصفه مدخلًا للاستقرار والتنمية والسلام، لا أداة صراع أو قطيعة. فاللغة المستخدمة تبتعد عن التصعيد، وتتجه نحو بناء شرعية عقلانية تستند إلى الوثيقة، والمؤسسة، والبرنامج التنفيذي، بما ينسجم مع تطلعات أبناء حضرموت في إدارة شؤونهم ضمن إطار من المسؤولية الوطنية.

أما تأكيده على دعم الحلف الكامل للفريق الوطني، والدعوة إلى العمل بروح المسؤولية، فيحمل رسالة مزدوجة؛ رسالة طمأنة داخلية بأن القيادة السياسية تقف خلف المسار الفني والقانوني، ورسالة خارجية مفادها أن مشروع حضرموت يُدار بعقل الدولة لا بمنطق الفعل الآني. فتمكين حضرموت من ممارسة حكمها الذاتي، كما يرد في الخطاب، يرتبط بتعزيز مكانتها ودورها الريادي، لا بالانكفاء أو العزلة.

وعليه، يمكن قراءة هذا الخطاب باعتباره محطة مفصلية في مسار الحكم الذاتي، حيث تتبلور فيه معالم الانتقال من خطاب المطالبة إلى خطاب التأسيس، ومن منطق الضغط إلى

منطق البناء، في إطار رؤية تسعى إلى تحويل الإرادة الشعبية الحضرمية إلى وثائق قانونية ومؤسسات قادرة على الاستمرار وإدارة المستقبل بثقة واتزان .

وبمناسبة لاحتفال بتخرّج الدفعة الثانية من دورة الاستجداد بقوات حماية حضرموت 12 أكتوبر 2025م ، أقيم عرضا عسكريا مهيب عكس مستوى الانضباط والجاهزية التي يتمتع بها الخريجون، وجسّد مكانة هذه القوات، ودورها المتنامي في تعزيز منظومة الأمن والاستقرار [48].

وفي الاحتفال ، ألقى القائد الأعلى لقوات حماية حضرموت، رئيس حلف قبائل حضرموت، رئيس مؤتمر حضرموت الجامع الشيخ عمرو بن حبريش العليي، كلمة حيا فيها الخريجين مهنئا آياهم بالتخرج قائلا : " نهنئكم بالتخرج اكتساب المهارات والمعارف والتدريبات العملية والميدانية، ان قوات حماية حضرموت تزداد يومًا بعد يوم ثبات على الأرض، في مسار بناء مؤسسة عسكرية حضرمية متينة .

وقال أيضا :" أن حضرموت ماضية بكل اصرار وعزيمة نحو تحقيق مشروعها المستقبلي والتخلص من آثار هذه المرحلة والمراحل السابقة وكل المظالم الذي عانى منها الحضارم، وان هذه المظالم و هيمنة الأطراف الأخرى لن تزول الا بوحدة الصف، وبتماسك الإرادة الحضرمية الحرة، وبتقوية مؤسساتها العسكرية والأمنية، وندعوكم إلى التحلي بالانضباط واليقظة والأخلاق التي يتميز بها أبناء حضرموت، والابتعاد عن أسباب التفرقة والانقسام..

يأتي خطاب الشيخ عمرو بن حبريش العليي في احتفال 12 أكتوبر 2025م، الذي تخلله عرض عسكري مهيب لقوات حماية حضرموت، بوصفه تعبيرًا مكثفًا عن مرحلة جديدة بلغها المشروع الحضرمي، مرحلة انتقلت فيها فكرة الأمن المحلي من إطار الحاجة والدفاع الذاتي إلى بناء مؤسسة عسكرية منضبطة ذات رمزية سياسية ووطنية. فمشهد العرض العسكري،

[48] - موقع حلف قبائل حضرموت 12 أكتوبر 2025 ، احتفال مهيب بتخرّج الدفعة الثانية من دورة الاستجداد بقوات حماية حضرموت

بما عكسه من جاهزية عالية وانضباط لافت، لم يكن مجرد استعراض للقوة، بل رسالة مقصودة تؤكد أن حضرموت باتت تمتلك أدواتها العملية لحماية استقرارها وصيانة مكتسباتها.

في تهنئته للخريجين، يربط الشيخ بن حبريش بين التكوين المهني العسكري وبين المشروع الوطني الأشمل، مشددًا على أن اكتساب المهارات والمعارف والتدريب الميداني هو جزء من مسار بناء مؤسسة عسكرية حضرمية متينة، لا تقوم على الولاءات الضيقة أو الارتجال، بل على الانضباط والكفاءة والاحتراف. هذا الربط يعكس فهمًا عميقًا لدور المؤسسة العسكرية بوصفها ركيزة من ركائز الدولة، لا مجرد قوة أمنية مؤقتة.

ويأخذ الخطاب بعدًا سياسيًا واضحًا حين يؤكد أن حضرموت ماضية بإصرار وعزيمة نحو تحقيق مشروعها المستقبلي، والتخلص من آثار المراحل السابقة وما رافقها من مظالم وهيمنة أطراف خارجية. غير أن اللافت في هذا السياق هو تحديده لأدوات المعالجة، إذ لا يطرح القوة وحدها كحل، بل يشدد على وحدة الصف، وتماسك الإرادة الحضرمية الحرة، وتقوية المؤسسات العسكرية والأمنية كمدخل لإنهاء تلك المظالم، بما يعكس خطابًا يسعى إلى تأسيس شرعية جماعية لا تقوم على الإقصاء أو الانتقام.

كما تتجلى البعد القيمي في دعوته الصريحة إلى التحلي بالأخلاق الحضرمية المعروفة، والانضباط واليقظة، والابتعاد عن أسباب الفرقة والانقسام. فالقوة، في تصور بن حبريش، لا تكتمل إلا بأخلاقيتها، ولا تُثمر إلا إذا كانت حامية للوحدة المجتمعية، لا أداة لتمزيقها. وهو بذلك يضع قوات حماية حضرموت في إطار وظيفة مزدوجة: حماية الأمن، وصون النسيج الاجتماعي.

وعليه، يمكن قراءة هذا الخطاب باعتباره تأكيدًا على أن المشروع الحضرمي، في بعده الأمني والعسكري، يسير بالتوازي مع مشروع سياسي جامع، قوامه بناء مؤسسات محلية قوية، متماسكة، ومنضبطة، قادرة على أن تكون سندًا للاستقرار [49]، وضمانة لتحقيق تطلعات الحضارم في إنهاء المظالم وصناعة مستقبل يقوم على الإرادة الحرة ووحدة الصف.

وشهدت منطقة العليب بهضبة حضرموت، في السابع والعشرون من نوفمبر 2025م عقد اللقاء التاريخي لتدارس المستجدات الأمنية، وهو لقاءً قبليًا موسعًا ، بحضور رؤوس القبائل من مقادمة ومناصب ومشايخ ووجهاء وشخصيات اجتماعية، وذلك تلبية لدعوة رئيس حلف قبائل حضرموت الشيخ عمرو بن حبريش العليي.

وألقى الشيخ عمرو بن حبريش كلمة قال فيها :" أن أبناء حضرموت ناضلوا وقدموا التضحيات من أجل مستقبل آمن، وليس لإعادة الهيمنة والسيطرة"، ثم أضاف قائلا :"أن الحضارم رجال دولة، لم يعتدوا على أحد، ولا يطمعون في أراضي غيرهم". وقال أيضا : "نجتمع اليوم في ظل تهديدات تطال حضرموت وأمنها واستقرارها، وهو ما يستدعي التصدي لها بكل الوسائل وعدم التستر على المخاطر والمغالطات." " اننا نستغرب استقدام ألوية وقوات من خارج المحافظة، رغم أن حضرموت نموذج في الأمن والاستقرار وتشيد به مختلف القيادات والجهات".

يأتي خطاب الشيخ عمرو بن حبريش في لقاء العليب بهضبة حضرموت بوصفه امتدادًا لسلسلة من المواقف التي تسعى إلى ترسيخ وعي جمعي حضرمي قائم على الجمع بين الدفاع

---

[49] - حلف قبائل حضرموت 15 نوفمبر 202 بسم الله الرحمن الرحيم
تابع حلف قبائل حضرموت الأحداث الناتجة عن التحركات الأخيرة التي قام بها الدعم الأمني يوم الأربعاء الموافق 12 نوفمبر 2025م، والمتمثلة بخروج أرتال مسلّحة بمختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، وعشرات الأطقم والعربات التابعة لمجاميع معظم أفرادها من خارج حضرموت وليس لهم أي صفة شرعية أو دستورية.. وقد قامت تلك المجاميع بعمليات استفزازية متكررة، وأطلقت النار على المواطنين المارّين في الطرقات، وأرهبتهم بطرق وحشية دون أي مبرر أو حدوث اشتباك معهم، مما أدى إلى إصابات وخطف للمواطنين الأبرياء.-(الدعم الأمني هي عصابات مسلحة دفع بها المجلس الانتقالي الجنوبي المنحل الى حضرموت لاثارة الفوضى وتفتيت حضرموت والمهرة ،والحضرمي، هو صالح بن الشيخ أبوبكر، عرف بعلاقاته مع حزب الله في لبنان والنظام الإيراني، وكان ضمن حركة "حتم" (حق تقرير المصير) التي أسسها مع الزبيدي عام 1996 من جهة أخرى، حيث تولى أمانتها العامة، وجنّد مقاتلين نقلهم إلى صعدة للمشاركة في برامج تدريبية ضمن مشروع سياسي–عسكري يتجاوز حدود الجنوب.).

عن الأمن ورفض الوصاية، وبين التمسك بالهوية المحلية والانفتاح على منطق الدولة والنظام. فاللقاء ذاته، من حيث توقيته وتركيبته القبلية الواسعة، يحمل دلالة سياسية واجتماعية عميقة، إذ يعكس حالة اصطفاف حضرمي داخلي في مواجهة ما يُنظر إليه بوصفه تهديدات متزايدة لأمن الإقليم واستقراره، ويؤكد في الوقت ذاته أن القبيلة ما زالت تشكّل إطارًا جامعًا لاتخاذ القرار حين تغيب الدولة أو تتراجع أدوارها.

في كلمته، حرص بن حبريش على إعادة ضبط البوصلة الأخلاقية للنضال الحضرمي، حين شدد على أن التضحيات التي قدمها أبناء حضرموت لم تكن من أجل إعادة إنتاج أنماط الهيمنة أو فرض السيطرة على الآخرين، بل من أجل بناء مستقبل آمن ومستقر لأبنائها. هذا التأكيد لا يخاطب الداخل فقط، بل يوجّه رسالة واضحة للخارج مفادها أن المشروع الحضرمي لا يقوم على منطق التوسع أو الصدام، وإنما على الدفاع المشروع عن الأرض والإنسان. ووصفه للحضارم بأنهم «رجال دولة» ينطوي على محاولة واعية لنفي الصورة النمطية التي تُلصق بالحركات القبلية بوصفها نقيضًا للدولة، وتقديمها بدلًا من ذلك كحامل اجتماعي قادر على إنتاج الاستقرار حين تفشل المؤسسات الرسمية.

كما يتضح في الخطاب إدراك بن حبريش لحساسية اللحظة، حين أشار إلى «تهديدات تطال حضرموت وأمنها واستقرارها»، داعيًا إلى مواجهتها بشفافية كاملة، ومن دون مواربة أو تستر. هذه الدعوة تعكس قناعة بأن أخطر ما يواجه المجتمعات في لحظات التحول ليس التهديد الخارجي فحسب، بل أيضًا تضليل الوعي أو التقليل من حجم المخاطر، وهو ما يجعل المواجهة ناقصة أو متأخرة. ومن هنا، فإن الخطاب يحمّل النخب القبلية والاجتماعية مسؤولية أخلاقية وسياسية في كشف التحديات والتصدي لها، لا الاكتفاء بردود فعل موسمية.

ويبلغ الخطاب ذروته السياسية عند إبداء الاستغراب من استقدام قوات وألوية من خارج حضرموت، في وقت تُقدَّم فيه المحافظة كنموذج للأمن والاستقرار بشهادة جهات رسمية وغير رسمية. هذا الاستغراب لا يُقرأ فقط بوصفه اعتراضًا أمنيًا، بل كتعبير عن رفض ضمني لإعادة عسكرة الإقليم من الخارج، أو التعامل معه كمساحة فراغ أمني تحتاج إلى وصاية. وفي هذا السياق، يبرز الخطاب كدفاع عن مبدأ «الأمن من الداخل»، أي حق أبناء حضرموت في إدارة شؤونهم الأمنية بأنفسهم، طالما أثبتوا قدرتهم على حفظ الاستقرار.

وعليه، يمكن قراءة خطاب بن حبريش في لقاء العليب باعتباره محاولة لتثبيت معادلة جديدة في الوعي الحضرمي: معادلة تقوم على أن الدفاع عن الأمن لا ينفصل عن الدفاع عن الكرامة والسيادة المحلية، وأن القبيلة، حين تتحول إلى إطار جامع ومسؤول، يمكن أن تكون رافعة للاستقرار لا عائقًا أمامه. وهو خطاب يسعى، في جوهره، إلى تحصين حضرموت سياسيًا وأمنيًا عبر وحدة الداخل، ورفض أي ترتيبات تُفرض من الخارج دون إرادة أهل الأرض.

ثم أضاف قائلا " أن حضرموت مستهدفة كأرض وثروة، وليس شخصًا أو جهة بعينها" ، مؤكدًا على " وقوف حضرموت إلى جانب التحالف، وأن أهل حضرموت"لن يقبلوا استمرار صمتهم عمّا يجري من تحركات عسكرية قادمة من خارج المحافظة"

ويُعمّق الشيخ عمرو بن حبريش في هذا المقطع من خطابه إطار التشخيص الاستراتيجي لما يواجهه الإقليم، حين يؤكد أن الاستهداف لا يطال شخصًا بعينه أو كيانًا محددًا، بل يستهدف حضرموت بوصفها أرضًا وثروة. بهذا التوصيف، ينقل بن حبريش النقاش من مستوى الخلافات السياسية أو الأمنية الجزئية إلى مستوى الصراع على الجغرافيا والموارد، ويضع الحضور أمام حقيقة أن ما يجري يتجاوز الأشخاص والمواقع، ليطال جوهر الحق الحضرمي في أرضه وثرواته ومقدراته. وهو توصيف يهدف إلى توحيد الصف الداخلي، عبر إقناع الجميع بأن الخطر شامل، وأن الانقسام أو الحياد لن يحمي أحدًا منه.

وفي الوقت ذاته، يحرص بن حبريش على تأكيد وقوف حضرموت إلى جانب التحالف، في خطوة تعكس إدراكه لأهمية التوازن السياسي والإقليمي في لحظة بالغة الحساسية. فهذا التأكيد لا يأتي بوصفه اصطفافًا أعمى، بل كرسالة مزدوجة مفادها أن حضرموت ليست في موقع العداء مع محيطها الإقليمي، لكنها في المقابل ترفض أن يكون هذا الاصطفاف غطاءً لتجاهل مخاوفها أو تمرير ترتيبات تمس أمنها وسيادتها المحلية. ومن هنا، تتضح محاولة الخطاب الجمع بين الانتماء إلى التحالف الإقليمي، والتمسك بالخصوصية الحضرمية وحقها في تقرير مصيرها الأمني.

أما تحذيره الصريح من أن أهل حضرموت «لن يقبلوا استمرار صمتهم عمّا يجري من تحركات عسكرية قادمة من خارج المحافظة»، فيحمل دلالة سياسية قوية، إذ يمثل انتقالًا من لغة التنبيه إلى لغة التحذير. فهذا الموقف يعكس نفاد هامش الصبر الشعبي، ويؤكد أن الصمت الذي ساد في مراحل سابقة لم يعد خيارًا مقبولًا في ظل ما يُنظر إليه كتهديد مباشر للاستقرار القائم. كما يشير إلى أن أي ترتيبات أمنية لا تحظى بقبول أبناء حضرموت، ولا تراعي واقعهم وتجربتهم في إدارة الأمن، قد تواجه برفض واسع النطاق.

وبذلك، يكتمل خطاب بن حبريش في هذا اللقاء بوصفه خطاب تعبئة واعية، لا يدعو إلى الصدام من أجل الصدام، بل يسعى إلى وضع خطوط حمراء واضحة: حضرموت مع محيطها، لكنها أولًا مع نفسها؛ منفتحة على الشراكات، لكنها رافضة لأي مساس بأرضها وثروتها وأمنها. وهو خطاب يهدف، في جوهره، إلى تحويل الوعي الجمعي من ردّ الفعل إلى الفعل المنظم، ومن الصمت القلق إلى الموقف المسؤول.

لقد مثّلت لقاءات العليب لحظات مفصلية في بلورة هذا الخطاب، إذ تحوّلت المطالب من شعارات عامة إلى برنامج سياسي واجتماعي واضح المعالم، يستند إلى فكرة أن حضرموت

ليست ساحة صراع بالوكالة، بل كيان له حق تقرير شكل إدارته وأمنه. وهنا بدا خطاب بن حبريش أكثر ثقة، وأكثر ارتباطًا بالمجتمع، وكأنه يستمد شرعيته من الحضور الشعبي لا من موازين القوة وحدها.

مع بدايات غزو حضرموت من قبل مليشيات المجلس الانتقالي، دخل الخطاب مرحلة الاختبار الحقيقي. هنا لم يعد الحديث عن الحقوق نظريًا، بل صار مرتبطًا بالدفاع عن الأرض ومنع فرض واقع جديد بالقوة. الخطاب في هذه المرحلة اتسم بالوضوح والحزم، لكنه حافظ في الوقت نفسه على نبرة أخلاقية تُظهر أن حضرموت في موقع الدفاع لا الاعتداء، وأن ما يجري هو مقاومة لمحاولة انتزاع القرار والثروة، لا صراع نفوذ داخلي . وتزامن ذلك مع اعلان دخوال قوات حماية حضرموت الى شركة بترومسيلة لتامينها و حمايتها من الغزوا [50] القادم من خارج حضرمت [51].

في الأول من ديسمبر 2025م، وصلت القوات الغازية الى منطقة ساحل حضرموت وميناء ضبة النفطي، وأكّد الشيخ عمرو بن حبريش العليي، رئيس حلف قبائل حضرموت رئيس مؤتمر حضرموت الجامع، أن موقف الحلف "ثابت وواضح" إزاء المطالبة بخروج القوات

[50] - بيان الناطق الرسمي لحلف قبائل حضرموت : الحضارم لن يفرّطوا في أرضهم أو مواردهم مهما كانت التضحيات
حضرموت/29 نوفمبر 2025م
أكّد الناطق الرسمي لحلف قبائل حضرموت، الأستاذ الكعش السعيدي، أن الحلف بقيادة الشيخ عمرو بن حبريش العليي هو الجهة التي تولّت مهمة تأمين الشركات النفطية في السابق عندما استدعى الواجب الوطني ذلك، وهو ما يتكرر اليوم بالروح ذاتها وبالرجال أنفسهم من أبناء حضرموت.
وأوضح السعيدي أن قوات حماية حضرموت، وبمساندة إخوانهم في النخبة الحضرمية، يقومون مجددًا بواجبهم في حماية ثروات حضرموت ومكتسباتها، مشددًا على أن الحضارم لن يفرّطوا في أرضهم أو مواردهم مهما كانت التضحيات.ودعا الناطق الرسمي عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي مجلس القيادة الرئاسي والحكومة ومحافظ حضرموت إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية بشكل كامل، بما في ذلك إخراج أي قوات دخلت إلى حضرموت ، وذلك حفاظًا على استتباب الأمن والاستقرار في حضرموت والوطن بشكل عام.كما ناشد السعيدي قيادة التحالف العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، التدخل العاجل لوقف "التجاوزات" التي تشهدها حضرموت، مؤكدًا أن الحلف لن يقف مكتوف الأيدي تجاه أي تهديد يمسّ أمن المحافظة أو سيادتها.

[51] - حلف قبائل حضرموت 29 نوفمبر 2025
بسم الله الرحمن الرحيم
يعلن حلف قبائل حضرموت وفي صباح هذا اليوم السبت الموافق : 29 نوفمبر 2025م قامت وحدات من قوات حماية حضرموت بتأمين منشآت حقول نفط المسيلة و ذلك لغرض تعزيز الأمن فيها و الدفاع عن الثروات الوطنية من اي اعتداء أو تدخل خارجي باعتبارها ثروة شعب و تحت غطاء الدولة الشرعية الرسمية و أن الأمور تحت السيطرة و أعمال الشركات مستمرة على طبيعتها و تمشي بالطريقة الروتينية المعتادة و تأتي تعزيزاتنا إلى جانب قيادة حماية الشركات و لن نسمح بحصول أي تخريب من أي جهة كانت .
صادر عن :
حلف قبائل حضرموت
السبت - 29 نوفمبر/2025م

العسكرية القادمة من خارج حضرموت، معتبراً وجودها سبباً مباشراً للتوترات المتصاعدة في المحافظة. جاء ذلك في لقاء مباشر أجرته معه قناة BBC مساء ذلك اليوم ، تناول فيه الأوضاع الراهنة في حضرموت والتحديات التي تواجهها. وقال الشيخ بن حبريش إن حضرموت "تعرضت ولا تزال تتعرض لمظلومية "، منوها إلى اجتياح القوات العسكرية من خارج حضرموت لبعض مناطق الساحل والسيطرة على منشآت حيوية، وفي مقدمتها مصب النفط في الضبة، بالإضافة إلى تهديد قوات النخبة الحضرمية واستبدال بعض الألوية بقوات من خارج المحافظة". وأشار إلى أن قوات حماية حضرموت نفّذت خطوة استباقية لتأمين حقول ومنشآت المسيلة النفطية، على خلفية الحشود العسكرية التي وصلت من خارج حضرموت، مؤكداً أن هذا التحرك يأتي في إطار "الحفاظ على أمن ومقدرات المحافظة". وأوضح أن ما يقوم به الحلف حالياً يندرج في إطار "الدفاع عن النفس وفق الإمكانات المتاحة"، داعياً المجتمع الدولي والدول الإقليمية إلى دعم استقرار حضرموت.. كما أشاد بالعلاقة التاريخية والأخوية مع المملكة العربية السعودية، مؤكداً ثقته بأنها "لن تتخلى عن حضرموت".

يقدّم خطاب الشيخ عمرو بن حبريش العليي في الأول من ديسمبر 2025م، كما ورد في مقابلته مع قناة BBC، نموذجًا واضحًا لخطاب سياسي–دفاعي يجمع بين تثبيت الموقف المبدئي، وتدويل القضية الحضرمية، وإعادة تأطير التحركات الميدانية ضمن منطق الشرعية والضرورة. فالشيخ لا يكتفي بوصف ما جرى بوصفه حدثًا أمنيًا عابرًا، بل يضعه في سياق أوسع من "المظلومية الحضرمية" الممتدة، ليحوّل الواقعة إلى دليل إضافي على خلل بنيوي في إدارة حضرموت وعلاقتها بالقوى القادمة من خارجها.

يبرز في الخطاب تأكيده المتكرر على ثبات موقف حلف قبائل حضرموت ووضوحه، وهو تأكيد مقصود يهدف إلى نفي أي لبس أو اتهام بالتقلب أو الازدواجية. فالمطالبة بخروج القوات العسكرية القادمة من خارج حضرموت تُقدَّم بوصفها مطلبًا مبدئيًا لا يخضع للمساومة، وليس رد فعل انفعاليًا أو ظرفيًا. وفي هذا الإطار، يحمّل بن حبريش وجود هذه القوات مسؤولية

مباشرة عن تصاعد التوتر، ليعكس بذلك رؤية تعتبر أن المشكلة لا تكمن في حضرموت أو في قواها المحلية، بل في التدخلات الخارجية المفروضة عليها.

كما يلفت الخطاب إلى البعد الاقتصادي–السيادي من خلال التركيز على السيطرة على منشآت حيوية، وفي مقدمتها ميناء ومصب النفط في الضبة. فذكر هذه المنشآت ليس تفصيلاً تقنيًا، بل رسالة سياسية مفادها أن الاستهداف لا يطال الأمن فحسب، بل يمتد إلى جوهر ثروة حضرموت ومصدر قوتها الاقتصادي. ومن هنا، يصبح الحديث عن "مظلومية حضرموت" حديثًا عن سلب القرار والسيادة على الأرض والثروة معًا.

وفي تطرقه إلى تهديد قوات النخبة الحضرمية واستبدال بعض الألوية بقوات من خارج المحافظة، يعيد بن حبريش التأكيد على مركزية العامل المحلي في معادلة الأمن. فالنخبة الحضرمية وقوات حماية حضرموت تُقدَّم بوصفها قوى شرعية منبثقة من المجتمع، في مقابل قوات وافدة تفتقر – في نظره – إلى القبول الاجتماعي والمعرفة بالسياق المحلي. ومن هنا، يبرّر الخطوة الاستباقية التي نفذتها قوات حماية حضرموت لتأمين منشآت المسيلة النفطية، واضعًا إياها في إطار "الحفاظ على الأمن والمقدرات"، لا في إطار التصعيد أو فرض الأمر الواقع.

ويحمل توصيف ما يجري بأنه "دفاع عن النفس وفق الإمكانات المتاحة" دلالة قانونية وسياسية بالغة الأهمية، إذ يسعى الشيخ بن حبريش إلى إضفاء مشروعية أخلاقية وقانونية على التحركات الميدانية، وربطها بمفاهيم الدفاع المشروع وحماية السكان والممتلكات، لا بمفاهيم التمرد أو الخروج عن النظام. وفي هذا السياق، يتجه الخطاب بوضوح نحو المجتمع الدولي والدول الإقليمية، داعيًا إياها إلى دعم استقرار حضرموت، في محاولة لنقل القضية من إطارها المحلي إلى فضاء الاهتمام الدولي.

ويكتسب الخطاب بعدًا دبلوماسيًا لافتًا من خلال تأكيده على العلاقة التاريخية والأخوية مع المملكة العربية السعودية، وإعلانه الثقة بأنها لن تتخلى عن حضرموت. فهنا يوازن بن حبريش بين موقفه الصارم من القوات القادمة من خارج حضرموت، وبين حرصه على عدم قطع الجسور مع الفاعلين الإقليميين المؤثرين، بل تقديم نفسه وحلفه كشريك مسؤول يسعى للاستقرار لا للفوضى.

وعليه، يمكن قراءة هذا الخطاب باعتباره لحظة مفصلية في مسار خطاب بن حبريش، حيث تتقاطع فيه عناصر المظلومية التاريخية، والدفاع عن السيادة والثروة، وبناء الشرعية المحلية، مع مسعى واضح لتدويل القضية الحضرمية وتقديمها كقضية أمن واستقرار إقليمي، لا مجرد نزاع محلي محدود.

وفي اليوم الأربعاء 3 ديسمبر 2025م قام القائد الأعلى لقوات حماية حضرموت، رئيس حلف قبائل حضرموت، الشيخ عمرو بن حبريش العليي، ، بزيارات ميدانية إلى عدد من مواقع قوات حماية حضرموت المكلّفة بتأمين الحقول والمنشآت النفطية. في الوقت الذي كانت تقترب القوات الغازية .

وشملت الجولة الاطلاع المباشر على أوضاع الأفراد المرابطين في مواقعهم، وتفقّد مستوى الجاهزية والانتشار، قائلا:" اننا نشيد بالروح العالية التي يتمتع بها منتسبو قوات حماية حضرموت ورجال القبائل المشاركون في تعزيز منظومة الأمن، ونعبر عن اعتزازنا بصمودكم ومواقفكم في حماية حضرموت والحفاظ على أمنها واستقرارها "." واننا ثمّن الجهود الكبيرة المبذولة في حماية المنشآت الحيوية ومنع أي اعتداء أو محاولة الإضرار بالحقول والمنشآت النفطية، باعتبارها من مقدرات الشعب ومكتسباته الوطنية، ومطلوب استمرار اليقظة والثبات في تنفيذ المهام الموكلة للقوات بكل حزم وانضباط".

يأتي خطاب الشيخ عمرو بن حبريش العليي في الثالث من ديسمبر 2025م، متزامنًا مع زياراته الميدانية لمواقع قوات حماية حضرموت المكلّفة بتأمين الحقول والمنشآت النفطية، ليعكس انتقال الخطاب من مستوى التحذير السياسي إلى مستوى الفعل الميداني المسؤول، في لحظة بالغة الحساسية كانت تقترب فيها القوات الغازية من مناطق حيوية في ساحل حضرموت. فاختياره التواجد الميداني بين المرابطين لم يكن مجرد خطوة معنوية، بل رسالة واضحة بأن القيادة في حضرموت تقف في الصفوف الأمامية، وتربط القرار السياسي بالحضور العملي على الأرض.

وفي إشادته بالروح المعنوية العالية التي يتمتع بها منتسبو قوات حماية حضرموت ورجال القبائل، يحرص بن حبريش على إبراز البعد المجتمعي للقوة الأمنية، باعتبارها نتاجًا لتحالف بين المؤسسة الأمنية والقبيلة، لا قوة مفروضة من خارج السياق الاجتماعي. هذا الخطاب يعزز مفهوم "الأمن المجتمعي"، حيث تصبح حماية الأرض والثروة مسؤولية جماعية يشترك فيها العسكري والمدني تحت مظلة هدف واحد هو صون حضرموت واستقرارها.

كما أن تركيزه على حماية الحقول والمنشآت النفطية بوصفها "مقدرات الشعب ومكتسباته الوطنية" يكشف عن بعد سيادي–اقتصادي واضح في الخطاب. فالثروة هنا لا تُقدَّم كأصل مادي فحسب، بل كحق جماعي يرتبط بكرامة المجتمع ومستقبله، ما يضفي على مهمة القوات طابعًا وطنيًا يتجاوز الاعتبارات الأمنية الضيقة. ومن هذا المنطلق، تصبح حماية المنشآت النفطية فعل دفاع عن السيادة، لا مجرد إجراء أمني احترازي.

ويبرز في الخطاب تأكيده على ضرورة استمرار اليقظة والثبات والانضباط في تنفيذ المهام، وهو تأكيد يعكس إدراكًا لحساسية المرحلة وخطورة أي تهاون قد يُستغل لإحداث فوضى

أو المساس بالمقدرات. فالشيخ بن حبريش لا يدعو إلى التصعيد غير المحسوب، بل إلى الانضباط الصارم والحزم المسؤول، بما يحفظ الأمن ويمنع الانجرار إلى مواجهات عبثية.

وعليه، يمكن قراءة هذا الخطاب بوصفه تثبيتًا لمعادلة جديدة في حضرموت، تقوم على الجمع بين القيادة الميدانية، والشرعية الشعبية، وحماية الثروة، في مواجهة تحديات خارجية متصاعدة. وهو خطاب يؤكد أن حضرموت، في نظر قيادتها، لا تدافع عن مواقع عسكرية فحسب، بل عن حقها في الأمن، والاستقرار، والسيطرة على مقدراتها، ضمن مشروع وطني حضرمي يسعى إلى ترسيخ الحكم الذاتي وبناء نموذج أمني مسؤول وقادر على الصمود.

وفي يوم الأربعاء 3 ديسمبر 2025م أُعلن في مدينة المكلا عاصمة حضرموت، عن بُشرى التوصل الى اتفاق بين السلطة المحلية بحضرموت وحلف قبائل حضرموت يفتح صفحة جديدة من التهدئة ووحدة الصف، كان باشراف ورعاية اللواء محمد بن عبيد القحطاني رئيس الوفد السعودي إلى حضرموت شرقي اليمن [52].

---

[52] - اتفاق بين السلطة المحلية بحضرموت وحلف قبائل حضرموت يفتح صفحة جديدة من التهدئة ووحدة الصف

المكلا| الاربعاء 3 ديسمبر 2025م| إعلام حضرموت

أُعلن اليوم في مدينة المكلا عاصمة حضرموت، عن بُشرى طال انتظارها لأبناء المحافظة تنتصر لصوت الحكمة وتؤكد حرص أبناء حضرموت على حل خلافاتهم فيما بينهم البين.

حيث تم مساء اليوم الأربعاء الموافق 3 ديسمبر 2025م، توقيع "محضر اتفاق "بين السلطة المحلية بحضرموت وحلف قبائل حضرموت، برعاية وحضور لجنة وساطة من المقادمة والمشائخ والمناصب والشخصيات الاجتماعية الحضرمية، وبإشراف من الفريق السعودي "اللجنة الخاصة" الذي وصل إلى المكلا اليوم.

ويُعد هذا الاتفاق دليلاً ساطعاً على "تغليب العقل الحضرمي" وقدرة أبناء حضرموت على حل خلافاتهم بينهم البين، وتغليب صوت الحكمة والوحدة على كل دعوات التصعيد والفُرقة وهو انتصار للحضارة التي لطالما ميّزت هذه الأرض المباركة.

ويضع الاتفاق حداً للتوتر العسكري والأمني الأخير، مؤكداً على العودة الفورية للتهدئة والتركيز على المصالح العليا للمحافظة وثرواتها وأبنائها.

"نص المحضر الموقع بين الطرفين:

أطراف الاتفاق:

الطرف الأول: السلطة المحلية بمحافظة حضرموت ممثلة في محافظ المحافظة الأستاذ/ سالم أحمد الخنبشي.

الطرف الثاني: الشيخ عمرو بن علي بن حبريش العليي، وكيل أول محافظة حضرموت، رئيس مؤتمر حضرموت الجامع، ورئيس حلف قبائل حضرموت.

بنود الاتفاق:

أولاً: الوقف الفوري للتصعيد العسكري والأمني والإعلامي والتحريضي.

ثانياً: استمرار الهدنة بين الطرفين إلى أن تنتهي لجنة الوساطة من أعمالها والوصول إلى اتفاق كامل بين الطرفين.

ثالثاً: انسحاب قوات الحلف (قوات حماية حضرموت التابعة للشيخ عمرو بن حبريش) إلى المحيط الخارجي للشركة بمسافة لا تقل عن (1) كيلومتر، وعدم اعتراض الدخول والخروج من وإلى الشركات للمعنيين المربوطين بأعمال مدنية وعسكرية داخل الشركات، يبدأ تنفيذ الانسحاب الساعة الثامنة صباح يوم غدٍ الخميس الموافق 4/12/2025م.

رابعاً: إعادة تموضع قوات حماية الشركات إلى مواقعها السابقة لتأمين الشركات.

وبالزامن مع الانسحاب التدريجي لقوات حماية حضرموت من واقع الشركة وفقا للاتفاق وفي يوم الخميس الصباح الباكر الموافق : 4 ديسمبر 2025م قامت قوات من تلك المليشيات القادمة من خارج حضرموت بالهجوم الغادر و المباغت من عدة محاور و استهداف رجال الحلف في مواقعهم و هم آمنين في وقت سريان الهدنة و حصلت اشتباكات سقط على اثرها ستة شهداء و اعداد كبيرة من الجرحى من رجال الحلف .ذلك الفعل المعيب الاجرامي الجبان و بتواطي و تأييد من بعض العملاء الحضارم الذين لا يروق لهم مواقف الشرف و الدفاع عن الوطن [53].

يعكس هذا البيان لحظة شديدة الحساسية في مسار الأحداث، إذ يقدّم رواية تسعى إلى تثبيت صورة واضحة لطبيعة ما جرى بوصفه خرقًا متعمدًا للاتفاق والهدنة، لا اشتباكًا عارضًا أو نتيجة تصعيد متبادل. فالبيان يحرص منذ البداية على التأكيد أن انسحاب قوات حماية حضرموت كان انسحابًا منظمًا وتدريجيًا جرى وفق اتفاق مسبق، ما يمنح هذا السلوك صفة الالتزام والمسؤولية، ويضع الطرف الآخر في موقع المعتدي الذي استغل لحظة التهدئة لينفذ هجومًا مباغتًا.

خامساً: عودة موظفي الشركة المسؤولة عن تشغيل وإنتاج النفط في "بترو مسيلة" ومزاولة أعمالهم.

سادساً: يتم انسحاب قوات النخبة المساندة إلى مسافة لا تقل عن (3) كيلومتر من مواقعها الحالية وعودتها إلى مواقعها الأصلية عند التوصل إلى اتفاق كامل، يبدأ التنفيذ الساعة الثامنة صباحاً يوم الخميس 4/12/2025م.

سابعاً: عدم تعزيز الجانبين بأي قوات معززة بعد الانسحاب وأثناء سير تنفيذ الحلول.

ثامناً: عقد لقاء بين معالي محافظ المحافظة الأستاذ سالم الخنبشي والشيخ عمرو بن حبريش في منطقة "العليب" بعد الانسحابات الموضحة أعلاه وفي أسرع وقت ممكن.

تاسعاً: ضمان موقف موحد من المحافظ والنخبة وقوات الحلف في حال أي تدخل أو تقدم من أي قوات من خارج المحافظة إلى مواقع الشركات بالمسيلة.

عاشراً: انخراط أفراد وضباط قوات حماية حضرموت التابعة للحلف إلى قوات حماية الشركات النفطية بحسب كشوفات الرفع من قيادة قوات حماية حضرموت (قوات الحلف)، بحيث من هو ينتمي إلى الأمن أو الجيش يعود إلى عمله.

أحدى عشر: يتولى العميد/ أحمد عمر المعاري قيادة القوة كاملة، ويكون أركانها من ضباط (قوات حماية حضرموت/ قوات الحلف)، وتكون هذه القوة ثابتة في مواقع حماية الشركات النفطية وعدم تعزيزها بأي قوة من خارج حضرموت.

اثني عشر: يبقى الشيخ عمرو بن حبريش في موقعه بالكامب الخاص به مع حراسته ومرافقيه وتسهيل متطلباته واحتياجاته، مع عدم تواجد أي مظاهر مدنية مسلحة في هذا الموقع.

الثالث عشر: يُلزم الطرفان بتنفيذ ما عليهما من التزام واتفاق، وتتم الخطوات بحضور ممثلين من الوساطة والطرفين.

هذا ما تم الاتفاق عليه وبحضور لجنة الوساطة.

[53] - صادر عن :حلف قبائل حضرموت الجمعة - الموافق : 5 ديسمبر 2025م.

كما يكشف الخطاب عن محاولة تأطير الهجوم باعتباره فعلًا غادرًا ومخططًا، من خلال الإشارة إلى تنفيذه من عدة محاور وفي توقيت الفجر، وهو توقيت يحمل دلالة رمزية على الغدر وانعدام الأخلاق القتالية، خصوصًا مع التشديد على أن رجال الحلف كانوا في مواقعهم آمنين وفي ظل سريان الهدنة. هذا الوصف لا يهدف فقط إلى نقل الحدث، بل إلى نزع أي شرعية أخلاقية أو سياسية عن الطرف المهاجم.

ويأخذ البيان بعدًا تعبويًا واضحًا من خلال إبراز حجم الخسائر البشرية، ولا سيما سقوط ستة شهداء وعدد كبير من الجرحى، حيث تتحول الدماء هنا إلى عنصر إدانة إضافي، وإلى شاهد على كلفة الالتزام بالاتفاق في مقابل خرقه من الطرف الآخر. وفي الوقت ذاته، يتوسع الخطاب ليحمّل المسؤولية لما يسميهم "عملاء من أبناء حضرموت"، في محاولة لتوصيف الصراع بوصفه ليس فقط عدوانًا خارجيًا، بل اختراقًا داخليًا يهدد وحدة الصف ويستهدف مواقف الشرف والدفاع عن الوطن.

وعليه، يمكن فهم البيان بوصفه محاولة لتثبيت صفة أخلاقية وسياسية متكاملة: حضرموت وقواها التزمت بالاتفاق، وتعرضت للغدر، وقدّمت شهداء، في حين أن الطرف الآخر انتهك الهدنة واستعان بعناصر داخلية، وهو ما يبرر – ضمنيًا – إعادة النظر في مسارات التهدئة، ويعزز خطاب المظلومية والحق في الدفاع عن النفس وحماية الأرض والكرامة.

اتفاق التهدئة الذي رعته السعودية شكّل محطة مهمة في الخطاب، إذ حرص بن حبريش على تقديم نفسه كطرف مسؤول يلتزم بالاتفاقات، ما عزز صورته السياسية داخليًا وخارجيًا. لكن غدر قوات المجلس الانتقالي بالاتفاق واحتلال موقع بترومسيلة النفطي أعاد الخطاب إلى

مربعه الجوهري: حماية السيادة الاقتصادية بوصفها جوهر الصراع. هنا اتخذت العبارات مثل "الثبات على الأرض" معناها الكامل، باعتبار الأرض رمزًا للثروة والقرار والكرامة، لا مجرد مساحة جغرافية.

ومن خلال كلمة مرئية بتاريخ 9 ديسمبر 2025م وجّه الشيخ عمرو بن حبريش العليي، رئيس حلف قبائل حضرموت ، القائد الأعلى لقوات حماية حضرموت ، وكيل أول محافظة حضرموت، تناول فيها آخر المستجدات، مؤكداً ثبات موقف أبناء حضرموت في الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم المشروعة. قائلا:" ثابتون على الأرض ومستمرون في النضال حتى تحقيق كامل الاستحقاقات المشروعة".

مؤكدا بالقول :" أن قوات حماية حضرموت موجودة وستواصل أداء مهامها في تعزيز الأمن والاستقرار والدفاع عن حضرموت من كل الجهات الغازية والمخربة، وندعوا جميع أبناء حضرموت إلى رفض أي محاولات لفرض الأمر الواقع بقوة السلاح ".

وقال:" أن الاستقرار في حضرموت لن يتحقق إلا بخروج جميع القوات الوافدة من خارج المحافظة، وأن أبناء حضرموت هم الأقدر على حماية أرضهم والدفاع عنها، وأن حضرموت تعرضت عبر تاريخها لمواقف وطعنات مؤلمة، وأن ما جرى مؤخراً تم بتواطؤ واضح من بعض المسؤولين وعملاء الداخل من الحضارم" [54].

يأتي خطاب الشيخ عمرو بن حبريش العليي في كلمته المرئية بتاريخ 9 ديسمبر 2025م بوصفه تأكيدًا صريحًا على ثبات الموقف الحضرمي في لحظة تصعيد سياسي وأمني، حيث يعيد من خلاله تثبيت معادلة الصمود وعدم التراجع، ويربط بين الوجود على الأرض واستمرار النضال بوصفهما شرطين أساسيين لانتزاع الحقوق والاستحقاقات المشروعة. فالخطاب لا يحمل نبرة انفعال طارئ، بل يعكس إصرارًا واعيًا على مواصلة المسار، بما يوحي بأن ما يجري هو امتداد لنضال طويل، لا رد فعل لحظي.

[54] - ومن خلال كلمة مرئية بتاريخ 9 ديسمبر 2025م وجّه الشيخ عمرو بن حبريش العليي، رئيس حلف قبائل حضرموت ، القائد الأعلى لقوات حماية حضرموت ، وكيل أول محافظة حضرموت،

ويبرز في الكلمة تأكيده على دور قوات حماية حضرموت باعتبارها أداة دفاعية شرعية، موجودة لحماية الأمن والاستقرار، لا لفرض واقع بالقوة أو الانجرار إلى الفوضى. ومن خلال دعوته أبناء حضرموت إلى رفض أي محاولات لفرض الأمر الواقع بالسلاح، يسعى بن حبريش إلى تحصين الجبهة الداخلية، ومنع اختطاف الموقف الشعبي أو توظيفه لصالح قوى خارجية، في الوقت الذي يؤكد فيه جاهزية القوات لمواجهة أي اعتداءات غازية أو تخريبية.

كما يعيد الخطاب التأكيد على أن جوهر الأزمة في حضرموت يتمثل في وجود قوات وافدة من خارج المحافظة، معتبرًا أن الاستقرار الحقيقي لا يمكن أن يتحقق ما دامت هذه القوات باقية. وفي المقابل، يطرح أبناء حضرموت بوصفهم الطرف الأجدر والأقدر على حماية أرضهم والدفاع عنها، مستندًا إلى عامل المعرفة المحلية والشرعية المجتمعية، في مقابل قوى مفروضة لا تمتلك هذا الرصيد.

ويأخذ الخطاب بعدًا تاريخيًا وأخلاقيًا حين يستحضر سلسلة الطعنات والمواقف المؤلمة التي تعرضت لها حضرموت عبر تاريخها، ليضع الأحداث الأخيرة ضمن سياق ممتد من الاستهداف، لا حادثة معزولة. كما أن اتهامه الصريح بتواطؤ بعض المسؤولين وعملاء الداخل يهدف إلى كشف ما يراه خللًا داخليًا يسهم في تعميق الأزمة، ويؤكد أن الخطر لا يأتي من الخارج فقط، بل من الداخل أيضًا.

وعليه، يمكن قراءة هذا الخطاب باعتباره إعادة ضبط للبوصلة السياسية والأمنية في حضرموت، وتأكيدًا على أن خيار الصمود والدفاع عن الأرض، ورفض الهيمنة المفروضة، هو خيار استراتيجي غير قابل للتراجع، وأن تحقيق الاستقرار يمر عبر تمكين أبناء حضرموت

من تقرير شؤونهم وحماية أرضهم بعيدًا عن الإملاءات والقوى الوافدة من المحافظات الأخرى [55].

و في هذا اليوم 20 ديسمبر 2025 حلف قبائل حضرموت يقيم احتفالا في غيل بن يمين بيوم حضرموت الوطني والذكرى الـ12 لتأسيسه واستشهاد مؤسسه وانطلاق الهبة الشعبية [56]، وفي الفعالية، ألقى رئيس حلف قبائل حضرموت، القائد الأعلى لقوات حماية حضرموت، ورئيس مؤتمر حضرموت الجامع، الشيخ عمرو بن حبريش العليي، كلمة قال فيها :" أن يوم حضرموت الوطني لم يكن مناسبة عابرة، بل محطة مفصلية في مسار حضرموت، انطلق منها مشروعها الوطني، وتأسس خلالها حلف قبائل حضرموت، وتجسدت فيها إرادة أبناء حضرموت من خلال الهبة الشعبية الحضرمية".

وقال أيضا:" أن مرحلة التأسيس وما تلاها شهدت نضالاً ميدانياً وسياسياً وعسكرياً، تحققت خلاله إنجازات كبيرة، قُدّمت في سبيلها تضحيات جسيمة عُمّدت بدماء الشهداء". "و أن أبناء حضرموت صنعوا مشروعهم الوطني بإرادتهم الحرة وجهودهم الذاتية، دفاعاً عن كرامتهم وعزتهم وحقوقهم المشروعة".

وقال:" ان المرحلة الراهنة تمثل امتداداً طبيعياً لذلك النضال المشروع، وتعكس إصرار أبناء حضرموت وثباتهم على مبادئهم في سبيل تحقيق أهدافهم، وفي مقدمتها الحكم الذاتي، ، وأن الحلف خرج منتصراً منذ عام 2013م عندما واجه النظام السابق، وواصل تحقيق الانتصارات رغم التحديات وقلة الإمكانيات".

---

[55] - بيان . يحذّر حلف قبائل حضرموت من استمرار عمليات الاختطاف والاعتقال التي تقوم بها قوات حماية الشركات، بقيادة العميد/ أحمد المعاري، وبمشاركة قوات الدعم الأمني، والتي تنال من المواطنين في الطرقات، وتلاحق كل من يساند مشروع حضرموت، وتقوم بتخويفهم وإرهابهم واقتيادهم إلى أماكن مجهولة.
وذلك لخلق واقع ينذر بحدوث صراع، قد يؤدي إلى انفجار الموقف، ويهدد أمن واستقرار حضرموت.
حفظ الله حضرموت من كل مكروه،
ورحم الله شهداءنا، والشفاء العاجل لجرحانا.
صادر عن :
حلف قبائل حضرموت
الثلاثاء – الموافق : 16 ديسمبر 2025م

[56] - حلف قبائل حضرموت 20 ديسمبر 2025 حلف قبائل حضرموت يقيم احتفالا في غيل بن يمين بيوم حضرموت الوطني والذكرى الـ12 لتأسيسه واستشهاد مؤسسه وانطلاق الهبة الشعبية

يأتي خطاب الشيخ عمرو بن حبريش العليي في احتفال يوم حضرموت الوطني في 20 ديسمبر 2025م بوصفه قراءة شاملة لمسار التجربة الحضرمية منذ لحظة انطلاقها وحتى راهنها المتوتر، حيث يعيد تأطير هذه المناسبة باعتبارها محطة تأسيسية فارقة لا ذكرى احتفالية عابرة. فهو يربط بين يوم حضرموت الوطني، وتأسيس حلف قبائل حضرموت، واستشهاد المؤسس، وانطلاق الهبة الشعبية، في سردية واحدة تُظهر هذا اليوم كنقطة انبعاث للمشروع الوطني الحضرمي بكل أبعاده السياسية والمجتمعية.

ويبرز في الخطاب استحضار مرحلة التأسيس بوصفها مرحلة نضال متكامل، لم يقتصر على الاحتجاج أو الخطاب السياسي، بل امتد إلى الفعل الميداني والسياسي والعسكري، وهو توصيف يعكس رغبة في تثبيت شرعية ما تحقق باعتباره ثمرة تضحيات جسيمة عُمّدت بدماء الشهداء. بهذا المعنى، تتحول التضحيات إلى عنصر مركزي في بناء الشرعية، ويُقدَّم المشروع الحضرمي بوصفه مشروعًا دفع أثمانه أبناؤه من دمهم وكرامتهم، لا من صفقات أو تسويات مفروضة.

كما يؤكد بن حبريش على فكرة الإرادة الحرة والجهد الذاتي، حين يشدد على أن أبناء حضرموت هم من صنعوا مشروعهم الوطني دفاعًا عن عزتهم وحقوقهم المشروعة، دون وصاية أو إملاء. هذا التأكيد يحمل بعدًا سياسيًا واضحًا، يهدف إلى نفي أي اتهام بالارتهان للخارج، وفي الوقت ذاته يعزز صورة الحلف كإطار جامع عبّر عن تطلعات المجتمع، لا عن مصالح فئة أو جماعة محدودة.

وفي ربطه بين الماضي والحاضر، يقدّم المرحلة الراهنة بوصفها امتدادًا طبيعيًا لذلك النضال، لا انحرافًا عنه، ويضع الحكم الذاتي في صدارة الأهداف باعتباره الخلاصة المنطقية لمسار طويل من الصمود والثبات. كما يعيد التذكير بأن الحلف خرج منتصرًا منذ عام 2013م

في مواجهته للنظام السابق، واستمر في تحقيق الإنجازات رغم قلة الإمكانيات وكثرة التحديات، في محاولة لتعزيز الثقة الشعبية بقدرة هذا المسار على الاستمرار والانتصار.

وعليه، يمكن قراءة هذا الخطاب بوصفه خطاب تثبيت للذاكرة الجماعية والشرعية التاريخية، ورسالة تعبئة للمستقبل في آن واحد، إذ يربط بين التضحيات الماضية، والتحديات الحاضرة، والأهداف القادمة، ليؤكد أن مشروع حضرموت الوطني، وفي قلبه مطلب الحكم الذاتي، لم يعد خيارًا عابرًا، بل مسارًا متجذرًا في الوعي الجمعي، يستمد قوته من الإرادة الشعبية ومن سجل طويل من النضال والتضحيات .

منذ السادس والعشرين من ديسمبر وحتى بداية العام الجديد عاشت قرى غيل بن يمين مرحلة بالغة القسوة، بعدما تعرّضت لاجتياح مفاجئ من قوات قادمة من خارج حضرموت تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، حيث طالت الاعتداءات منطقتي غيل بن يمين ووادي خرد، واتخذت طابعًا عنيفًا وممنهجًا. فقد اقتحمت تلك القوات المنازل، وروّعت النساء والأطفال، ونفذت حملات اعتقال، وأطلقت النار بكثافة وبصورة عشوائية، ما أدخل المنطقة في حالة من الفوضى والرعب، وأدى إلى اندلاع اشتباكات مع أبناء المنطقة أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى، في مشهد أعاد إلى الأذهان أسوأ صور الانتهاكات التي عانت منها حضرموت عبر مراحل سابقة.

أمام هذه التطورات الخطيرة، وجّه حلف قبائل حضرموت نداءً واضحًا ومسؤولًا إلى منتسبي قوات النخبة الحضرمية، دعاهم فيه إلى الاصطفاف إلى جانب إخوانهم في حلف قبائل حضرموت، وقوات حماية حضرموت، والمقاومة الشعبية الحضرمية، دفاعًا عن حضرموت، وحمايةً لمشروعها الوطني، وصونًا لمصالح أبنائها وحقهم في الأمن والاستقرار. وفي الوقت

ذاته، أكّد الحلف أن من لا يرغب في الانخراط في هذه المواجهة، فإن الحياد يُعد موقفًا مسؤولًا ومقبولًا، من شأنه تجنيب حضرموت وأهلها مزيدًا من التعقيد والانقسام وسفك الدماء.

وتأتي هذه الأحداث في سياق سجلّ حافل بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ارتكبتها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، حيث وثّقت منظمات حقوقية وجهات رسمية حكومية ما يزيد على خمسة وأربعين ألف انتهاك منذ اجتياح تلك القوات لحضرموت والمهرة خلال شهر واحد فقط من بقائها، وهو ما أثار موجة واسعة من الإدانات، وأعقبه صدور تحذيرات واضحة من السلطات المركزية واللجنة العسكرية السعودية بضرورة الانسحاب الفوري لتلك القوات، نظرًا لخطورة ممارساتها على المدنيين والاستقرار العام.

غير أن هذه التحذيرات قوبلت بالرفض، ما دفع الأمور نحو مواجهة مباشرة، وصلت إلى حد الاشتباك مع القوات السعودية على الحدود الجنوبية، في تصعيد خطير فرض تدخلًا حاسمًا من قبل الطيران السعودي، وذلك بطلب من السلطات اليمنية، بهدف حماية المدنيين ووضع حد للانتهاكات الجسيمة. وقد جاء هذا التدخل متكاملًا مع تحرك قوات درع الوطن المدعومة سعوديًا، وبالتنسيق مع حلف قبائل حضرموت وقوات حماية حضرموت، ما أسفر عن هزيمة القوات المتمردة، وتشتيتها، وإنهاء وجودها العسكري.

وبسقوط تلك القوات، انهار المجلس الانتقالي الجنوبي، وتم حلّه، وسقطت تشكيلاته المسلحة المتمردة في مختلف محافظات الجنوب، لتتولى قوات درع الوطن الحكومية مهام الانتشار والسيطرة، بما في ذلك وصولها إلى مدينة عدن، حيث سيطرت على جميع مقرات المجلس الانتقالي المنحل. وبذلك أُسدل الستار على مرحلة اتسمت بالفوضى والانتهاكات، وبدأت مرحلة جديدة يُفترض أن تقوم على استعادة سلطة الدولة، وحماية المدنيين، وترسيخ

الأمن والاستقرار، بما ينسجم مع تطلعات أبناء حضرموت والجنوب عمومًا في العيش بكرامة وسلام.

التدخل السعودي الداعم لحضرموت جاء ليمنح الخطاب بعدًا إقليميًا [57]، دون أن يفقده طابعه المحلي. إشادة بن حبريش بالدور السعودي كانت محاولة لتثبيت معادلة تقوم على الشراكة، وعلى دعم الاستقرار. هذا الموقف عزز من صورة الخطاب كخطاب متزن، قادر على التعامل مع الإقليم .

وانتهاء المسار بهزيمة قوات المجلس الانتقالي ، وخروجها من حضرموت والمهرة بعد ان وضعت سلاحها، مثّل لحظة تتويج لهذا الخطاب، حيث تحوّل من خطاب مطالب إلى خطاب انتصار مشروط بالمسؤولية. في هذه اللحظة، لم يتجه بن حبريش إلى خطاب التشفي أو الإقصاء، بل عاد للتأكيد على ترتيب الصفوف وحماية حضرموت ومنع التخريب، ما يدل على أن جوهر خطابه لم يكن الصراع ذاته، بل ما بعده.

بهذا المعنى، فإن خطاب الشيخ عمرو بن حبريش هو خطاب مرحلة انتقالية في تاريخ حضرموت، يعكس تحوّل المجتمع من موقع التلقي إلى موقع الفعل، ومن الهامش إلى المركز، ومن ردّ الفعل إلى صناعة الحدث، مستندًا إلى وعي جمعي تشكّل عبر الزمن، وتبلور في لحظة صدام حاسمة مع محاولات فرض واقع لا يشبه حضرموت ولا أهلها.

---

[57] - بيان ترحيب

يشيد حلف قبائل حضرموت بالمواقف الأخوية الصادقة والثابتة لقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة تجاه ما شهدته محافظتا حضرموت والمهرة من اجتياح عسكري غاشم، مثمِّنًا عالياً الجهود المتواصلة التي تبذلها المملكة لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، و خروج عاجل وسلس للقوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي من المحافظتين.

أن هذه المواقف النبيلة ليست بغريبة على المملكة العربية السعودية، التي دأبت، قيادةً وحكومةً وشعبًا، على دعم جهود تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والسلام في بلادنا، والوقوف إلى جانب شعبنا في مختلف المراحل والظروف.

وانطلاقًا من ذلك، يرحب حلف قبائل حضرموت بما ورد في البيان الصادر عن وزارة خارجية المملكة العربية السعودية هذا اليوم الموافق 25 ديسمبر 2025م / 05 رجب 1417هـ، وبكل ما تضمنه من مواقف مسؤولة تعكس حرص المملكة وقيادة التحالف على تجنيب البلاد كل ما من شأنه زعزعة الأمن والاستقرار، وتعزيز السلم الأهلي، وإعادة الأمن المجتمعي، بما يحقق تطلعات أبناء حضرموت والمهرة واليمن عمومًا في العيش الآمن والاستقرار الدائم.

صادر عن :حلف قبائل حضرموت 25 ديسمبر 2025م

يتشكل السياق الذي انبثق منه خطاب بن حبريش من ثلاث طبقات متداخلة: تاريخية، وأمنية، وسياسية. تاريخيًا، عاشت حضرموت منذ عام 1967 قطيعة قسرية مع مسارها الطبيعي، حين جرى دمجها في مشاريع سياسية لم تكن طرفًا متكافئًا في صياغتها، وتعرضت بعدها لتفكيك بنيتها التقليدية، وتهميش نخبها المحلية، وإقصاء دورها في صناعة القرار. ومع قيام الوحدة اليمنية عام 1990، تجدد الأمل في شراكة عادلة، إلا أن هذا الأمل سرعان ما تآكل بفعل استمرار المركزية، وهيمنة القرار من خارج الإقليم، والسيطرة على الموارد دون تمكين حقيقي للسلطات المحلية. هذا التراكم التاريخي هو الخلفية الصامتة التي يستند إليها خطاب بن حبريش، حتى حين لا يذكرها صراحة.

أما أمنيًا، فقد جاء الخطاب في سياق انهيار واسع لمفهوم الدولة في اليمن، وتحوّل بعض المناطق إلى ساحات مفتوحة للمليشيات والتنظيمات المسلحة، وتعدد مراكز القوة. في هذا الفراغ، وجدت حضرموت نفسها مهددة ليس فقط في أمنها، بل في كيانها الاجتماعي والسياسي. وهنا برز دور حلف قبائل حضرموت وقوات حماية حضرموت كاستجابة واقعية لضرورة حفظ الأمن ومنع الانزلاق إلى الفوضى. خطاب بن حبريش في هذا الجانب لا يمجد القوة لذاتها، بل يقدم الأمن بوصفه شرطًا سابقًا لأي حديث عن السياسة أو الحقوق أو التنمية، ويؤسس لفكرة أن الشرعية تبدأ من القدرة على حماية المجتمع، لا من الاعتراف الخارجي وحده. وقد تكرر ذلك في الخطابة في الاونه الأخير عندما غزت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي حضرموت والمهرة في مطلع ديسمبر 2025 ، قائلا:" ثابتون على الأرض ومستمرون في النضال حتى تحقيق كامل الاستحقاقات المشروعة" [58].

في قراءة خطاب بن حبريش، عبارة «ثابتون على الأرض ومستمرون في النضال حتى تحقيق كامل الاستحقاقات المشروعة» تحمل دلالات أعمق من معناها المباشر، وهي تختزل موقفًا سياسيًا ونضاليًا في آن واحد.

[58] - موقع حلف قبائل حضرموت 10 ديسمبر 2025 الشيخ بن حبريش في كلمة مرئية: حضرموت/ 9 ديسمبر 2025م

هي أولًا تأكيد على السيطرة والوجود الفعلي، فـ«الثبات على الأرض» لا يعني مجرد البقاء الجغرافي، بل يعني امتلاك النفوذ والشرعية والقدرة على فرض الأمر الواقع، مع رفض أي محاولة لانتزاع هذا المكسب أو الالتفاف عليه بعد الانتصار. كأنه يقول إن ما تحقق ليس ظرفيًا ولا قابلًا للتراجع.

أما «الاستمرار في النضال» فينقل الخطاب من منطق المعركة العسكرية إلى منطق الصراع الطويل، الذي قد يكون سياسيًا أو تفاوضيًا أو أمنيًا، ما يوحي بأن المرحلة القادمة لن تكون أقل أهمية من السابقة، وأن التنازلات السريعة أو الحلول الناقصة غير مقبولة.

وصف المطالب بـ«الاستحقاقات المشروعة» يمنح الخطاب غطاءً أخلاقيًا وقانونيًا، إذ يقدم هذه المطالب باعتبارها حقوقًا طبيعية لحضرموت وأبنائها، لا مطالب فئوية أو آنية. وهذا يعكس رغبة في تثبيت القضية كقضية عادلة، قابلة للدفاع عنها داخليًا وخارجيًا.

في مجملها، العبارة تؤكد الإصرار، وترسل رسالة مزدوجة: للداخل بأن المسار مستمر ولن يُفرّط بالمنجزات، وللخارج بأن أي تسوية أو شراكة لا بد أن تمر عبر الاعتراف الكامل بهذه الحقوق وعدم تجاوز أصحاب الأرض.

سياسيًا، يتقاطع خطاب بن حبريش مع لحظة إقليمية ودولية تتسم بإعادة تقييم مفاهيم السيادة، والحكم المحلي، وحقوق المكونات في إدارة شؤونها. فخطابه لا يطرح قضية حضرموت باعتبارها حالة استثنائية خارجة عن السياق الدولي، بل يضعها ضمن نقاش أوسع حول فشل الدول المركزية في إدارة التنوع، وحول شرعية الحلول اللامركزية والحكم الذاتي كوسائل للحفاظ على الاستقرار. ومن هنا، يتسم الخطاب بلغة عقلانية محسوبة، تتجنب القطيعة المطلقة، وتؤكد في الوقت نفسه على حق حضرموت في القرار المحلي غير الخاضع للوصاية.

وتتجلى دلالات الخطاب السياسي للأمير بن حبريش في كونه خطاب إعادة تعريف، لا خطاب مواجهة. فهو يعيد تعريف العلاقة بين القبيلة والدولة، حيث لا تظهر القبيلة كبديل عن الدولة، بل كفاعل اجتماعي اضطر إلى حمل عبء الاستقرار حين غابت الدولة أو ضعفت. كما يعيد تعريف مفهوم القيادة، من زعامة تقليدية قائمة على الرمزية، إلى قيادة وظيفية تقوم على إدارة الأزمات، وبناء التوافق، وضبط التوازنات الداخلية والخارجية. وفي هذا الإطار، يصبح الخطاب أداة تنظيم اجتماعي بقدر ما هو موقف سياسي.

ومن الدلالات الجوهرية في خطاب بن حبريش تركيزه الواضح على الشرعية الاجتماعية بوصفها أساس أي مشروع سياسي ناجح. فالخطاب يستمد قوته من الالتفاف الشعبي حوله، لا من فرضه بالقوة أو تسويقه عبر أدوات إعلامية خارجية. وهو يؤكد، بشكل مباشر أو ضمني، أن أي مشروع يتجاوز إرادة أبناء حضرموت محكوم بالفشل، مهما امتلك من دعم أو نفوذ. هذه الرسالة لا تُطرح بلغة التهديد، بل بلغة الواقع، وكأن الخطاب يقول إن حضرموت لم تعد تقبل أن تكون موضوعًا للسياسة، بل فاعلًا فيها.

كما يحمل الخطاب دلالة قانونية واضحة، إذ يربط المطالب الحضرمية بمفاهيم معترف بها في القانون الدولي، مثل الحق في الحكم الذاتي، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، بوصفها حقوقًا تُفعل عندما تفشل الدولة في تحقيق العدالة والمشاركة المتكافئة. غير أن هذا الربط لا يأتي في سياق تصعيدي، بل في إطار تقديم المشروع الحضرمي كحل وقائي، يمنع التفكك والفوضى، ويحافظ على الاستقرار الإقليمي، وهو ما يفسر الاهتمام الخليجي، والسعودي على وجه الخصوص، بخطاب بن حبريش وموقعه القيادي.

وتبرز في الخطاب أيضًا دلالة الذاكرة السياسية، حيث يتم استحضار التجارب السابقة، لا بهدف اجترار الماضي، بل لاستخلاص الدروس. فالخطاب يحمل تحذيرًا غير مباشر من تكرار نماذج الإخضاع القسري التي شهدتها حضرموت في مراحل سابقة، ويؤكد أن أي محاولة لإعادة إنتاج تلك النماذج ستواجه وعيًا مجتمعيًا مختلفًا، أكثر تنظيمًا وصلابة. بهذا المعنى، يتحول الخطاب إلى أداة تحصين نفسي وسياسي للمجتمع، وليس مجرد تعبير عن موقف قيادي.

ويمكن القول إن الخطاب السياسي للأمير بن حبريش يحقق توازنًا دقيقًا بين الحزم والمرونة. فهو حازم في الدفاع عن الثوابت، مثل الأمن، والقرار المحلي، وحق حضرموت في إدارة شؤونها، ومرن في أدواته، إذ يترك الباب مفتوحًا أمام الحوار والتنسيق والشراكة المتكافئة. هذا التوازن هو ما يمنحه مصداقية عالية، ويجعله خطابًا قابلًا للاستمرار، لا مجرد خطاب تعبوي مؤقت.

في المحصلة، يمثّل الخطاب السياسي للأمير عمرو بن حبريش وثيقة سياسية مركبة، تعكس مرحلة انتقالية في تاريخ حضرموت، تنتقل فيها من موقع التلقي إلى موقع الفعل، ومن ردود الأفعال إلى بناء مشروع متكامل. وهو خطاب يختزل تجربة مجتمع بأكمله، ويحوّلها إلى رؤية سياسية واضحة المعالم، تجعل من حضرموت فاعلًا واعيًا في محيطه، لا هامشًا تابعًا، وتؤسس لمرحلة يكون فيها القرار نابعًا من الداخل، ومسنودًا بشرعية اجتماعية وقانونية يصعب تجاوزها.

الفصل الثاني

فلسفة الموقف السياسي والاجتماعي في خطاب الشيخ عمرو بن حبريش

ان خطاب الشيخ عمرو بن حبريش يمثّل خلاصة موقف سياسي–اجتماعي تشكّل في حضرموت عبر تجربة طويلة مع الاضطراب والتهميش، وهو لا يُعبّر عن خطاب تصعيدي أو نزعة عدائية، بل عن إعادة تعريف واعية لمعنى الدفاع عن الذات والحق. فحين يُقال إن الدفاع عن حق حضرموت في إدارة نفسها ليس عملًا عدائيًا، فإن المقصود هو نزع الصفة السلبية التي لطالما أُلصقت بأي مطالبة بالتمكين المحلي، وكأنها خروج عن الإجماع أو تهديد للاقاليم الاخرى. في الواقع، هذا الدفاع هو فعل وقائي قبل أن يكون موقفًا سياسيًا، يهدف إلى حماية مؤسسات الدولة المحلية من التفكك، وصون المجتمع من الانزلاق إلى صراعات عبثية، وحفظ الموارد من الاستنزاف الذي خبرته حضرموت طويلًا عندما كانت تُدار من خارجها[59].

وكشف الشيخ بن حبريش أن الهجوم الغادر الذي نفذته المليشيات الوافدة من خارج حضرموت والتابعة للمجلس الانتقالي على حضرموت وعلى مواقع قوات حماية حضرموت انه عمل جبان ،[60]. وطمأن أبناء حضرموت بأنهم ثابتون على الأرض ومستمرون في النضال حتى تحقيق الحقوق والمطالب المشروعة التي أجمع عليها أبناء المحافظة وقدّموا في سبيلها الشهداء والجرحى [61]. في هذا السياق تحديدًا، عبارة «ثابتون على الأرض ومستمرون في

[59] - أكملت قوات المجلس الانتقالي، اليوم الخميس 3 ديسمبر2025، سيطرتها على معسكرات الجيش وشركات النفط في محافظة حضرموت، وذلك بعد ساعات فقط من اتفاق رعته السعودية بين السلطة المحلية وحلف قبائل حضرموت، برعاية وضمان الوفد السعودي برئاسة رئيس اللجنة الخاصة اللواء محمد القحطاني. وهاجمت قوات المجلس الانتقالي القادمة من الضالع ويافع، قوات حماية حضرموت التابعة للشيخ عمرو بن حبريش فجر اليوم، أثناء شروع هذه القوات في تنفيذ الاتفاق الذي رعاه القحطاني، مما أفضى إلى سيطرة الانتقالي على شركات بترومسيلة. ولم تكتفِ قوات الانتقالي بفرض سيطرتها على المؤسسات الحكومية والشركات في حضرموت، بل امتد توسعها العسكري ليشمل محافظة المهرة، في خطوة وصفها المراقبون بعودة من يوصفون بـ"الغُمّة" لحكم كامل الخارطة السابقة لجنوب اليمن.(المندب برس، تحت عنوان، حضرموت والمهرة تحت قبضة الانتقالي.. الطغمة تعود لحكم الجنوب بانقلابها على اتفاق رعته اللجنة الخاصة السعودية مع بن حبريش)

[60] - الاتفاق الذي رعاه اللواء السعودي محمد بن عبيد القحطاني مبعوث المملكة العربية السعودية العسكري الى احضرموت ، في حضرموت، في 3ديسمبر 2025، كان يهدف لتهدئة التوتر بين السلطة المحلية و "حلف قبائل حضرموت" والمجلس الانتقالي الجنوبي، ويتضمن بنوداً لوقف التصعيد، وتأمين حقول النفط (بترومسيلة) بانسحاب القوات الدخيلة، وتأطير قوات الحلف ضمن مؤسسات الدولة، وتنفيذ مطالب حقوقية عبر مجلس القيادة الرئاسي، مع استمرار وجود اللجنة السعودية للمتابعة، ولكن هذا الاتفاق واجه تحديات بتصعيد قوات الانتقالي بعد ذلك، حسبما ذكرت مصادر إخبارية.

[61] موقع حلف قبائل حضرموت 10 ديسمبر 2025 الشيخ بن حبريش في كلمة مرئية: حضرموت/ 9 ديسمبر 2025م

النضال حتى تحقيق الحقوق والمطالب المشروعة» تكتسب معنى أكثر وضوحًا وحدّة، لأنها قيلت في لحظة تهديد مباشر لواحد من أهم رموز السيادة الاقتصادية في حضرموت، وهو موقع بترومسيلة. وهو تأكيد أن حماية المنشآت النفطية ليست مجرد مهمة أمنية، بل موقف سياسي وسيادي، وأن حضرموت هي صاحبة الحق في إدارة وتأمين ثروتها، لا طرف خارجي مهما كانت قوته. لذلك يصبح "الأرض" في الخطاب ليس فقط جغرافيا، بل موردًا وثروة وقرارًا.

أما الاستمرار في النضال، فيُفهم على أنه انتقال من الدفاع الآني إلى معركة طويلة النفس، قد تشمل المواجهة العسكرية عند الضرورة، لكنها تمتد أيضًا إلى الضغط السياسي والشعبي، ورفض أي اتفاقات تُفرَض بالقوة أو تُنقَض بالغدر. ذكر الهجوم الذي جاء بعد توقيع الاتفاق يعزز هذه الدلالة، إذ يقدم الحلف نفسه كطرف ملتزم، في مقابل طرف آخر يستخدم القوة لنسف التفاهمات، ما يمنح خطاب بن حبريش مشروعية أخلاقية أمام الرأي العام.

إن إدارة الشأن المحلي من الداخل لا تعني القطيعة مع المحيط، بل خيارًا عقلانيًا لتقليل المخاطر في مرحلة مضطربة، حيث أثبتت التجربة أن غياب القرار المحلي يفتح الباب أمام الفوضى، ويفسح المجال لتعدد مراكز القوة، وظهور سلطات موازية تتنازع السيطرة دون مساءلة. ومن هنا، يصبح التمسك بحق الإدارة الذاتية وسيلة لحماية الاستقرار، لا وسيلة لفرض واقع جديد بالقوة. فالسياسة هنا تُفهم بوصفها أداة تنظيم وحماية، لا أداة صراع.

أما الالتفاف الشعبي حول القيادة المحلية، وفي مقدمتها الشيخ عمر بن حبريش، فهو انعكاس مباشر لنضج الوعي الجمعي لدى الحضارم. هذا الالتفاف لا يقوم على العاطفة أو الشخصنة، بل على إدراك عام بأن المرحلة الراهنة لا تحتمل التردد أو المجاملة السياسية. لقد اختبر المجتمع الحضرمي كلفة التراخي سابقًا، ويدرك اليوم أن الفراغ القيادي أو ازدواجية المرجعيات يفتحان الطريق أمام مراكز القوى لتعيد السيطرة مرة أخرى حضرموت. ولذلك،

فإن دعم القيادة المحلية يُفهم كخيار استقرار، لا كاصطفاف ضيق، وكحاجة مجتمعية أكثر منه انحيازًا سياسيًا.

وعندما يشير النص إلى أن من يفكر في تجاوز إرادة أبناء حضرموت يخطئ قراءة الواقع، فهو يعبّر عن حقيقة اجتماعية راسخة، مفادها أن حضرموت لم تعد ساحة سهلة لإعادة إنتاج نماذج السيطرة القديمة. فالمجتمع اليوم أكثر وعيًا بحقوقه، وأكثر قدرة على التمييز بين الشراكة والهيمنة، وبين التنسيق والوصاية. إن أي محاولة لفرض مسار سياسي أو أمني يتجاوز الإرادة المحلية ستواجه ليس فقط رفض النخب، بل مقاومة مجتمعية واسعة، لأن التجربة علّمت الحضارم أن التنازل عن القرار هو أول طريق الفوضى.

والقول إن من يظن أن حضرموت ستتخلى عن حقها السياسي لا يفهم البيئة التي يتعامل معها، يحمل دلالة أعمق تتعلق بطبيعة المجتمع الحضرمي نفسه. فهذه البيئة، رغم هدوئها الظاهري، تمتلك قدرة عالية على الصبر الاستراتيجي، لكنها في الوقت ذاته شديدة الحساسية تجاه المساس بالكرامة والسيادة المحلية. التاريخ الاجتماعي لحضرموت يُظهر أنها لا تدخل في صدامات عبثية، لكنها أيضًا لا تتنازل عن حقوقها الجوهرية، بل تراكم موقفها بهدوء حتى تصنع نصرا .

ويختزل النص في ختامه خيار الحضارم اليوم في ثلاثية واضحة: تثبيت الأمن، حماية الأرض، وصنع القرار من الداخل. هذه الثلاثية ليست شعارات، بل دروس مستخلصة من تجارب مؤلمة عاشتها مناطق أخرى حين غاب القرار المحلي، وتحوّلت إلى ساحات صراع مفتوح، ودُفعت أثمانًا بشرية واقتصادية باهظة. ولذلك، فإن هذا الخيار لا يُقدَّم بوصفه مسارًا مؤقتًا أو قابلًا للمساومة، بل كقاعدة ثابتة لأي مستقبل سياسي مستقر.

إن جوهر الرسالة التي يحملها اول تحرك هو أن حضرموت اختارت طريق الوقاية، وطريق التنظيم ، وطريق القرار المحلي. وهذا الخيار، وقد تشكّل بإجماع اجتماعي واسع، لن يتغير بتبدّل الظروف أو الضغوط، لأن البديل عنه ليس خيارًا سياسيًا آخر، بل عودة إلى نماذج الانهيار التي أثبتت فشلها، والتي يدرك الحضارم اليوم أنهم غير مستعدين لدفع ثمنها مرة أخرى.

وعبّر الشيخ بن حبريش عن تقديره البالغ للدور الإيجابي الذي يقوم به الأشقاء في قيادة المملكة العربية السعودية في تهدئة الأوضاع ومنع التصعيد، ووصول فريق منهم إلى أرض حضرموت للعمل إلى جانب السلطة المحلية بما يسهم في تعزيز أمن واستقرار المحافظة، موضحاً أن كل ما يخدم حضرموت سيحظى بالدعم والتأييد وسنكون إلى جانبه [62].

النص يكشف عن خطاب براغماتي يسعى إلى تثبيت حضرموت كمساحة استقرار لا ساحة صراع، ويؤكد أن بن حبريش لا يطرح نفسه في موقع المواجهة مع القوى الإقليمية، بل في موقع الشريك الذي يرحب بكل جهد ينسجم مع إرادة أبناء حضرموت ويحمي أمنها وقرارها. هذا الخطاب يعزز صورته كقائد محلي يدرك تعقيدات المشهد، ويتعامل معها بلغة سياسية متزنة . و يعكس أولًا إدراك بن حبريش لحساسية البعد الإقليمي في مشهد حضرموت، لذلك يحرص على إبراز دور قيادة المملكة العربية السعودية كعامل تهدئة . ووصفه للدور السعودي بـ«الإيجابي» و«المانع للتصعيد» يضع المملكة في موقع الضامن للاستقرار، وهو توصيف يهدف إلى تحييد حضرموت عن الصراعات الداخلية الاخرى.

يُشكّل هذا الفصل قراءة تحليلية معمّقة في خطاب الشيخ عمرو بن حبريش العليي، القائد الأعلى لحلف قبائل حضرموت، بوصفه خطابًا سياسيًا–اجتماعيًا متكاملًا، لا مجرد بيانات أو مواقف ظرفية. فهذا الخطاب، الممتد زمنيًا والمتراكم دلاليًا، يمثل التعبير الأوضح عن المشروع الحضرمي للحكم الذاتي كمرحلة اولى، وعن رؤية قيادية تشكّلت في قلب التحولات

[62] - موقع حلف قبائل حضرموت 10 ديسمبر 2025الشيخ بن حبريش في كلمة مرئية: حضرموت/ 9 ديسمبر 2025م

التاريخية التي شهدتها حضرموت منذ عام 1967 وحتى بروز مؤتمر حضرموت الجامع كإطار سياسي واجتماعي جامع. ولا يمكن فهم هذا الخطاب بمعزل عن السياق الذي أُنتج فيه، ولا عن البيئة الاجتماعية والقبلية والسياسية التي منحته شرعيته وفاعليته.

إن خطاب بن حبريش لا يأتي بوصفه خطاب زعامة فردية، بل بوصفه خطابًا ناطقًا باسم جماعة تاريخية تشعر بأن تجربتها السياسية قد جرى تهميشها طويلًا، وأن لحظة استعادة الصوت والقرار قد تأخرت أكثر مما ينبغي. ولهذا، فإن قراءة هذا الخطاب لا تنحصر في لغته أو مفرداته، بل تمتد إلى بنيته العميقة، وما يحمله من تصورات عن السلطة، والأمن، والشرعية، والعلاقة مع الدولة المركزية، والمحيط الإقليمي والدولي.

يبرز خطاب بن حبريش في لحظة مفصلية من تاريخ حضرموت، تزايد فيها الاهتمام المحلي والإقليمي والدولي بقضية حضرموت كاقليم - وهنا نقصد حضرموت والمهرة وسقطرى - وتداخلت فيها مشاريع الأطراف الداخلية المتنافسة على الساحة اليمنية جنوبا وشمالاًمتنافسة. في هذا السياق، لم يكن الخطاب مجرد رد فعل على أحداث متسارعة، بل محاولة واعية لإعادة تأطير القضية الحضرمية، وربطها بسياقها التاريخي والاجتماعي، وتقديمها باعتبارها قضية حقوق وحكم رشيد، لا قضية صراع نفوذ أو تنازع جغرافي. ومن هنا، اكتسب الخطاب بعدًا توثيقيًا غير مباشر، لأنه لم يكتفِ بوصف اللحظة، بل أعاد استحضار مسار طويل من التحولات، بدءًا من سقوط حضرموت في عام 1967، وما تلاه من إعادة تشكيل قسرية للسلطة، وصولًا إلى محاولات استعادة القرار المحلي في القرن الحادي والعشرين.

يتضمن خطاب بن حبريش سردًا سياسيًا واضحًا للتحولات القبلية والاجتماعية التي شهدتها حضرموت، ويُبرز كيف انتقلت القبيلة من كونها إطارًا اجتماعيًا تقليديًا إلى فاعل

سياسي وأمني منظم، قادر على لعب دور مركزي في حفظ الاستقرار. ففي الخطاب، تظهر القبيلة ليس كبديل عن الدولة، بل كحامل اجتماعي اضطر إلى ملء فراغ الدولة حين غابت، وإلى حماية المجتمع حين فشلت المؤسسات الرسمية في القيام بوظائفها. كما يوضح الخطاب الدور الذي لعبه حلف قبائل حضرموت وقوات حماية حضرموت في مواجهة الإرهاب، وضبط الأمن، ومنع انزلاق المحافظة إلى الفوضى، في لحظات كانت فيها الخيارات محدودة والتهديدات وجودية.

ومن خلال تتبع خطاب بن حبريش، يتضح أنه خطاب اختيارات استراتيجية بقدر ما هو خطاب توصيف للواقع. فهو يشرح، بشكل مباشر أو ضمني، كيف واجهت القيادة الحضرمية معضلات العلاقة مع الدولة المركزية، وكيف حاولت الحفاظ على خط دقيق بين التنسيق المؤسسي ورفض التبعية، وبين الشراكة القانونية وعدم القبول بالإقصاء. كما يعكس الخطاب إدراكًا عميقًا لطبيعة التوازنات الإقليمية والدولية، ويقدّم المشروع الحضرمي للحكم الذاتي كمرحلة اولى بوصفه مشروعًا متسقًا مع القانون الدولي وحقوق الشعوب، لا تهديدًا للاستقرار الإقليمي ولا خروجًا عن النظام الدولي.

فاذا نظرنا لهذه الجزئية من خطاب بن حبريش، فهي تأتي في سياق ما بعد الصراع، لذلك هو لا يتحدث من موقع المواجهة المباشرة بقدر ما يتحدث من موقع الحذر والمسؤولية. لغته تعكس إدراكًا عميقًا لطبيعة المرحلة التالية للنصر، حيث يرى أن الخطر لم يعد عسكريًا فقط، بل انتقل إلى محاولات التخريب وزعزعة الاستقرار وتشويه صورة حضرموت والانتصار نفسه. هذا يعكس فهمًا بأن المعركة الحقيقية بعد الحسم الميداني هي معركة الوعي والأمن الداخلي، وأن القوى المهزومة قد تلجأ لأساليب غير مباشرة لتعويض خسارتها. قال: " نحن نعلم ان القوى المهزومة تكن لحضرموت الحقد وانها ستفتح ثغرات للتخريب وتشوية صورة حضرموت وتشوية الانتصار، لكن لن نسمح بذلك ، ونحن مستعدون باذن الله لتامين

حضرموت ، ، وسنبدا بترتيب صفوفنا وسنحافظ على حضرموت" [63]. في الوقت نفسه، يحمل الخطاب رسالة طمأنة للداخل، مفادها أن القيادة واعية بهذه التحديات ومستعدة للتعامل معها، وأن حضرموت لن تُترك عرضة للفوضى أو الاختراق. تركيزه على "ترتيب الصفوف" يشير إلى أولوية بناء تماسك داخلي وتوحيد الموقف القبلي والأمني، وكأنه يقول إن الحفاظ على الانتصار لا يكون بالقوة وحدها بل بالتنظيم والانضباط والتكاتف. كما أن استدعاء البعد الديني في قوله "بإذن الله" يمنح الخطاب بعدًا تعبويًا وأخلاقيًا، يعزز شرعيته ويخاطب وجدان المجتمع الحضرموتي.

بصورة عامة، الخطاب ليس خطاب تهديد بقدر ما هو إعلان مرحلة جديدة، مرحلة حماية المكاسب ومنع الانزلاق إلى صراعات داخلية، مع التأكيد على أن حضرموت ستكون قادرة على تأمين نفسها بنفسها والحفاظ على هويتها واستقرارها.

وتكمن أهمية خطاب بن حبريش في كونه يتجاوز الروايات الثانوية أو التفسيرات الخارجية لقضية حضرموت، ليقدّم وصفا من الداخل، صادرًا عن فاعل رئيسي شارك في صنع الحدث، وتحمل مسؤوليته، وتحمّل كلفته السياسية والاجتماعية. فبدل أن يُكتب تاريخ حضرموت المعاصر بأقلام بعيدة عن واقعها، يأتي الخطاب ليؤسس لذاكرة سياسية حضرمية، تحفظ التجربة من التحريف، وتمنح الأجيال القادمة مادة أصيلة لفهم ما جرى ولماذا جرى.

فمن حيث الدوافع، يمكن قراءة خطاب بن حبريش باعتباره محاولة واعية لتثبيت الحقائق وتفسير القرارات الكبرى التي اتخذتها القيادة الحضرمية في لحظات حرجة. فالخطاب يسعى إلى حماية الذاكرة الجماعية من النسيان أو التشويه، ويشرح أسباب صعود الحراك

[63] - في لقاء يوم الجمعة 2026/01/02 زيارة احد المعسكرات في هضبة حضرموت بعد النصر على القوات التي غزت حضرموت:

الحضرمي، والتحولات في بنية السلطة المحلية، ولماذا أصبح مشروع الحكم الذاتي ابتدا خيارًا منطقيًا وضروريًا في هذه المرحلة ، لا شعارًا عاطفيًا. كما يبرز الخطاب الانتقال النوعي في دور القيادة المحلية، من إدارة الأزمات بردود فعل متفرقة، إلى بناء مشروع سياسي وأمني متكامل، يستند إلى الشرعية الاجتماعية والتنظيم المؤسسي.

وعلى مستوى أعمق، يوفّر خطاب بن حبريش مرجعية فكرية وقانونية لفهم الحق الحضرمي في الحكم الذاتي وحق تقرير المصير. فهو يربط التجربة المحلية بالإطار القانوني الدولي، ويُظهر كيف يمكن لمشروع الحكم الذاتي أن يكون استجابة عقلانية لفشل الدولة المركزية، دون أن يتحول إلى مشروع فوضوي غير منضبط. بهذا المعنى، يتحول الخطاب إلى أداة تحليل سياسي، لا تقل أهمية عن الوثائق الرسمية أو الدراسات الأكاديمية.

ويمتاز خطاب بن حبريش بوقوعه على تخوم السيرة الذاتية والتاريخ السياسي المعاصر، فهو يعكس تجربة قائد تشكّل وعيه من خلال العمل القبلي المنظم، ومن مدرسة الطبيعة التقليدية، التي تزخر بالمرؤة والمثل والقيم الاصيلة، مرورا باصعب مرحلة وهي تحمل مسوؤلية حلف قبائل حضرموت، التي جاءت في مرحلة عصيبة بعد استشهاد مؤسس حلف قبائل حضرموت الشيخ سعد بن حبريش، وماتبعها من هجوم همجي لمافيا النفط والأحزاب اليمنية على حضرموت، وماترتب عن ذلك من جهد عظيم، أهمها كيفية إدارة تلك الأزمات، وكيفية مواجهة الاغتيالات والتهديدات والتحذير منها، وصولًا إلى تأسيس مؤتمر حضرموت الجامع ، ثم بناء قوة أمنية منظمة هي قوات حماية حضرموت. انه خطاب، يقدّم قراءة معمّقة لبنية الصراع على السلطة والسيادة المحلية، ويكشف الاختلالات الهيكلية التي خلّفتها الدولة المركزية منذ عام 1967، ويشرح تحولات العلاقة مع السلطة المحلية، وتعقيدات التفاوض، والتنسيق، والصراع الصامت أحيانًا.

ويمنح هذا الخطاب القارئ فرصة نادرة لفهم التفاعل بين التجربة الفردية للقائد والمسار التاريخي العام للمجتمع الحضرمي. فهو لا يكتفي بسرد الوقائع، بل يحلل دلالاتها السياسية والأمنية والاجتماعية، ويضع كل خطوة في سياقها الأوسع، ما يجعل الخطاب مرجعًا أساسيًا لفهم مشروع الحكم الذاتي الحضرمي، كمرحلة أولى، من الداخل ، لا من خلال إسقاطات خارجية.

ومن هنا، يمكن القول إن خطاب الشيخ عمرو بن حبريش يحمل دلالات سياسية وقانونية عميقة، في مقدمتها التأكيد العملي على حق حضرموت في تقرير مصيرها وإدارة شؤونها، وإبراز الدور المحوري للبنية القبلية في التحول من فاعل اجتماعي تقليدي إلى ركيزة مشروع سياسي وأمني، وربط الواقع المحلي بالمعايير الدولية بطريقة توازن بين الاستقرار والحقوق. كما يضيء الخطاب المسار التاريخي للحراك الحضرمي، من التهميش إلى التنظيم، ومن الاحتجاج إلى بناء منصة سياسية فاعلة مثل مؤتمر حضرموت الجامع، ويعزز في الوقت ذاته قيم الشفافية والمساءلة داخل المشروع نفسه.

وفي اول أيام النصر الذي تحقق لحضرموت أشار الشيخ بن حبريش بالقول :"أننا جميعًا حضارم إخوة، وأن حضرموت تتسع للجميع، وأن المرحلة محسومة، وأننا نرحّب بكل الحضارم، ولا مجال للانتقام، فليس من طباعنا التحلي بالحقد. ودعوا إلى فتح صفحة جديدة مع جميع الحضارم، عفا الله عما سلف لكل من قدّم موقف إساءة أو ضرر بمشروع حضرموت الذي يتبناه حلف قبائل حضرموت، كمواطن، فإننا نلتمس له العذر على أن يغيّر سلوكه ويلتحق بأهله للدفاع عن بلاده، ما عدا القادة العسكريين والمدنيين الذين خانوا مبدأ مسؤولياتهم وخانوا الوطن، فإن حسابهم على الدولة وفقًا للنظام والقانون" [64].

يجسّد خطاب الشيخ عمرو بن حبريش في أول أيام النصر الذي تحقق لحضرموت فلسفة سياسية واجتماعية عميقة، تقوم على الجمع بين الحسم في الموقف والسمو في القيم،

[64] - موقع حلف قبائل حضرموت2 يناير 2026 الشيخ عمرو بن حبريش يزور بعض المعسكرات بالهضبة، غيل بن يمين / 2 يناير 2026م ، قام الشيخ عمرو بن حبريش العليي، رئيس حلف قبائل حضرموت والقائد الأعلى لقوات حماية حضرموت، اليوم الجمعة 2 يناير 2026م، بزيارة قيادة أحد المعسكرات في الهضبة، وذلك لتفقد ورفع الجاهزية القتالية والمعنوية للضباط والأفراد العسكريين، و أفراد المقاومة.

وبين تثبيت المنجز وفتح أفق المصالحة المجتمعية. ففي لحظة كان يمكن أن تنزلق فيها الخطابات نحو منطق الغلبة أو التشفي، اختار الشيخ بن حبريش أن يرسّخ معنى الأخوّة الحضرمية الجامعة، مؤكّدًا أن جميع أبناء حضرموت إخوة، وأن هذه الأرض تتسع للجميع دون إقصاء أو تمييز، وهو تأكيد يعكس إدراكًا واعيًا لطبيعة المجتمع الحضرمي القائم على التعدد والتعايش، وعلى ضرورة الحفاظ على نسيجه الاجتماعي بعد مرحلة صراع وضغوط قاسية.

وفي الوقت ذاته، لم يكن هذا الخطاب تعبيرًا عن تردد أو ضعف، بل جاء مقرونًا بتأكيد واضح أن المرحلة قد حُسمت، وأن مشروع حضرموت أصبح واقعًا لا رجعة عنه، ما يعني أن الدعوة إلى التسامح لم تكن على حساب الثوابت، بل نابعة من موقع قوة سياسية وأخلاقية. فالحسم هنا يتعلق بالمسار والمشروع، أما التسامح فيتصل بإدارة ما بعد النصر، وبكيفية تحويل الانتصار إلى استقرار دائم، لا إلى دورة جديدة من الصراع.

ويبرز البعد الأخلاقي في الخطاب من خلال الرفض الصريح لمنطق الانتقام، إذ شدد الشيخ بن حبريش على أن الحقد ليس من طباع الحضارم، وأن قيمهم التاريخية قائمة على العفو وضبط النفس، خصوصًا في لحظات التفوق. ومن هذا المنطلق دعا إلى فتح صفحة جديدة مع جميع الحضارم، معتبرًا أن كثيرًا ممن أساؤوا أو اتخذوا مواقف ألحقت الضرر بمشروع حضرموت يمكن النظر إليهم كمواطنين أخطأوا التقدير أو انساقوا خلف مواقف ظرفية، وهؤلاء يُلتمس لهم العذر إذا ما راجعوا أنفسهم، وغيّروا سلوكهم، والتحقوا بأهلهم للدفاع عن أرضهم ومصالحها.

غير أن هذا الانفتاح لم يكن مطلقًا أو غير منضبط، إذ رسم الخطاب بوضوح حدًا فاصلًا بين الخطأ السياسي القابل للتصحيح، وبين الخيانة المتعمدة المرتبطة بإساءة استخدام السلطة والمسؤولية. فالقادة العسكريون والمدنيون الذين خانوا واجباتهم الوطنية، وتخلّوا عن

مسؤولياتهم، وألحقوا الضرر المتعمد بحضرموت، لا يشملهم هذا العفو المجتمعي، لأن قضيتهم لم تعد قضية خلاف أو اجتهاد، بل قضية قانون ومسؤولية دولة. وهنا تتجلى فلسفة الدولة في خطاب بن حبريش، حيث أكد أن حساب هؤلاء يجب أن يكون عبر مؤسسات الدولة ووفق النظام والقانون، لا عبر الثأر أو العدالة الفردية.

بهذا المعنى، يقدّم الخطاب رؤية متكاملة لإدارة مرحلة ما بعد النصر، تقوم على المصالحة المجتمعية، وترميم الثقة بين أبناء حضرموت، مع الحفاظ الصارم على هيبة القانون ومبدأ المحاسبة. وهي رؤية تعكس وعيًا سياسيًا واجتماعيًا ناضجًا، يسعى إلى تحويل الانتصار العسكري والسياسي إلى مشروع استقرار وبناء، يحفظ لحضرموت وحدتها، ويصون كرامة أبنائها، ويؤسس لمستقبل تحكمه القيم قبل القوة، والنظام قبل الفوضى.

وبذلك، لا يمكن التعامل مع خطاب بن حبريش بوصفه خطاب مرحلة عابرة، بل بوصفه وثيقة سياسية استراتيجية، تجمع بين الخبرة القيادية، والتحليل التاريخي، والرؤية القانونية للحكم الذاتي وحق تقرير المصير. إنه خطاب يسهم في إعادة بناء السلطة المحلية، وصياغة وعي حضرمي موحد، وتوفير مرجع أساسي للباحثين والمهتمين بالشأن السياسي والقانوني في حضرموت واليمن والمنطقة. وترجمة لذلك كانت كلمته بعد انتصار حضرموت وفي لقاءة بمحافظ المحافظة ولقاءة بامين عام مجلس حضرموت الوطني، لطمانة حضرموت، واشارة الى ان العمل يجري لوضع الترتيبات الكاملة لتطبيع الأوضاع واستغلال الفرصة ، " وأهمية توحيد الصف، وتعزيز الموقف تجاه كل ما يخدم حضرموت واستحقاقاتها، في ظل ما تحظى به حضرموت من أهمية إقليمية ودولية، والحفاظ على أمنها واستقرارها، وتعزيز مسار التنمية فيها" [65].

---

[65] - مؤتمر حضرموت الجامع Inclusive Hadhramout Conference
الشيخ بن حبريش يستقبل أمين عام مجلس حضرموت الوطني المكلا / 12 يناير 2026م

الباب الرابع

مشروع الحكم الذاتي في حضرموت في خطاب الشيخ عمرو بن حبريش

يمثّل الانتقال التدرّجي من الحكم الذاتي إلى ممارسة الحق في تقرير المصير مسارًا سياسيًا وقانونيًا واجتماعيًا متكاملاً، يقوم على مبدأ التراكم لا القفز، وعلى تحويل الواقع القائم إلى قاعدة شرعية تُبنى عليها المراحل اللاحقة. وإذا أُسقط هذا المسار على مشروع الحكم الذاتي لحضرموت وخواتها، فإننا نكون أمام رؤية ناضجة لا تنظر إلى الحكم الذاتي بوصفه نهاية الطريق، بل باعتباره خطوة تأسيسية ضرورية لإعادة امتلاك القرار، وبناء مؤسسات قادرة، وتشكيل إرادة جماعية واعية، تمهّد لممارسة حق تقرير المصير بصيغته المتقدمة. حيث تقتضي ممارسة حق تقرير المصير توافر آليات محددة وواضحة لقياس مدى أهلية الشعوب غير المستقلة لبلوغ مستوى من النضج يسمح لها باتخاذ قراراتها السياسية بصورة حرة ومستقلة [66].

فالحكم الذاتي، في جوهره، هو ممارسة فعلية للسيادة الداخلية دون إعلان قطيعة قانونية فورية مع الإطار السياسي القائم. وهو يتيح لأبناء الإقليم إدارة شؤونهم الإدارية والأمنية والاقتصادية، وحماية مواردهم، وصيانة هويتهم الثقافية والاجتماعية، بما يعالج الاختلالات التي خلّفها فشل الدولة المركزية منذ ضم حضرموت قسرًا وبطريقة غير قانونية وخاطئة لم تصحح ولم يتم الاعتذار عنها منذ عام 1967. هذه الممارسة العملية تُعيد تعريف العلاقة بين المجتمع والسلطة، وتحوّل السكان من رعايا مهمّشين إلى فاعلين شركاء في القرار، وهو شرط أساسي لأي انتقال لاحق نحو تقرير المصير.

[66] - المحامي صالح باحتيلي النعماني، التنظيم القانوني للحكم الذاتي في حضرموت ، مبدعون للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2024 ، ص 115

وفي هذا السياق، يتكامل الحكم الذاتي مع فكرة التدرّج السياسي، إذ يوفّر بيئة اختبار واقعية لمدى قدرة المجتمع الحضرمي وخواته على إدارة ذاته، وبناء مؤسساته، وضبط أمنه، وتوزيع موارده بعدالة. فنجاح الحكم الذاتي عمليًا، لا نظريًا، يُشكّل الحجة الأقوى أمام الداخل والخارج معًا، لأنه ينقل القضية من مستوى الشكوى التاريخية إلى مستوى النموذج القابل للحياة. وهذا النجاح التراكمي هو ما يمنح مشروع تقرير المصير لاحقًا شرعية واقعية، لا تقوم فقط على المظلومية، بل على الكفاءة والاستقرار.

كما أن الحكم الذاتي يساهم في إعادة تشكيل الوعي الجمعي، وهو عنصر حاسم في مسار تقرير المصير. فمن خلال إدارة الشأن العام محليًا، تتبلور هوية سياسية حضرمية واضحة، تتجاوز ردّ الفعل إلى الفعل، وتتأسس على المصالح المشتركة والتجربة اليومية للحكم. هذا الوعي الجمعي، حين يترسّخ، يصبح قادرًا على إنتاج خطاب سياسي موحّد، ومطالب محددة، وآليات تفاوض متقدمة، وهي جميعها أدوات لا غنى عنها عند الانتقال إلى مرحلة تقرير المصير، سواء أكانت في إطار فيدرالي متقدم، أو كونفدرالي، أو أي صيغة يختارها الشعب لاحقًا.

ومن الزاوية القانونية والسياسية الدولية، فإن الحكم الذاتي يُعدّ مرحلة تمهيدية معترفًا بها في كثير من تجارب الشعوب، لأنه يندرج ضمن مفهوم "الإدارة الذاتية الموسعة" التي تُمارَس داخل الكيانات القائمة، قبل الانتقال إلى خيارات أوسع. وعندما يُظهر الإقليم قدرته على الاستقرار، وحماية الأمن، وإدارة الثروات، واحترام التعدد، فإنه يخلق رصيدًا سياسيًا وأخلاقيًا أمام المجتمع الإقليمي والدولي، ويحوّل حق تقرير المصير من مطلب نظري إلى استحقاق قابل للنقاش والاعتراف.

وبإسقاط ذلك على النص، يتضح أن مشروع الحكم الذاتي لحضرموت وخواتها ليس فعلًا انفصاليًا متعجلًا، بل استجابة تاريخية لفشل الدولة المركزية، ومحاولة واعية لإعادة بناء العلاقة بين الأرض والإنسان والسلطة. فالتراكم الطويل من التجارب السياسية والاجتماعية، ومراحل التفاوض، والصراعات الأمنية، لم يُنتج مجرد احتجاج، بل رؤية حضرمية واضحة، تستند إلى الواقع، وقابلة للتنفيذ، وقادرة على التطور. وهذا التطور الطبيعي، إذا ما استكملت شروطه السياسية والمؤسسية والشعبية، يقود منطقيًا إلى ممارسة أكثر تقدّمًا لحق تقرير المصير، بوصفه نتيجة لمسار ناضج، لا مغامرة سياسية.

وعليه، فإن الحكم الذاتي هنا ليس سقف الطموح، بل قاعدته الصلبة، وهو المرحلة التي تُنقل فيها حضرموت من موقع الدفاع عن الحقوق إلى موقع إنتاج الخيارات، ومن حالة التبعية القسرية إلى حالة الشراكة الواعية، وصولًا إلى اللحظة التي يقرر فيها الشعب، بحرية ومسؤولية، شكل مستقبله السياسي الذي يعبّر عن إرادته وهويته ومصالحه العليا.

ولتعميم الفائدة فاننا نقتبس ذلك، خيار إعلان الذات: يعتبر التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي من العوامل الرئيسية التي تحدد كيفية تنظيم الشؤون الداخلية في المجتمعات وتوجيه عمليات اتخاذ القرار والبناء. ويرى كثير من الفقهاء أنه من حق كل قومية أو شعب ان تعلن عن وجودها و تطرقوا إلى الشروط التي تؤدي إلى تحقيقه وهي ان يكون لكل شعب الحق ان يعلن عن حقه، وهو بذلك يبدا المرحلة الأولى لممارسة حق التمتع بالحكم الذاتي، فالقرار هو قرار الشعب وليست الحكومة المركزية او الدولة التي يقع فيها هذا الإقليم، وقد أطلق على هذا الخيار حق اعلان الذات. ثم يأتي شرط ان يعلن كل شعب عن تحديد ذاته، ويشمل ذلك تحديد المساحة الجغرافية التي يعيش عليها، ولا يترك المجال للسلطة المركزية حق تحديد المنطقة الجغرافية التي يراها ضمن إطار حكمه الذاتي، وأطلق على هذا الخيار حق تحديد الذات. والشرط الاخر هو ان يضع الشعب بنفسه نظامه القانوني للحكم الذاتي ابتدأ بدستور إقليمي

يضعه مجلسا تأسيسيا، ويطلق على هذه المرحلة بمرحلة حق تنظيم الذات. ثم يأتي شرط الممارسة الفعلية لما تم الإعلان عنه في المساحة الجغرافية التي يعيشون فيها وفقا للنظام القانوني الذي تم إعداده. وقد ينجم عن الخطوات الأولى، ان تقوم الدولة المركزية بتبني نص في الدستور او تبني قانون كخارطة طريق تؤدي إلى بنا الحكم الذاتي او ابعد من ذلك وهو الاستقلال الكامل. ويتفق جميع فقها القانون العام ان المعنى الاصطلاحي للحكم الذاتي في القانون الدولي، هو : ان يمارس شعب الإقليم كل السلطات الداخلية، ونقصد بذلك السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وينحصر نطاقه في القانون الدستوري والإداري، اما اذا وصلت إلى ابعد من ذلك ، أي إلى الاستقلال ، فهي تصل إلى مرحلة السيادة الداخلية والخارجية، ويتسع نطاقه إلى القانون الدولي العام [67].

[67] - انظر عند المحامي صالح باحتيلي النعماني ، التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي في حضرموت ، مبدعون للنشر والتوزيع القاهرة ، 2024،ص20

الفصل الاول

الحكم الذاتي – الإطار النظري

- أولا: يمفهوم الحكم الذاتي: مثّل مفهوم الحكم الذاتي أحد أكثر المفاهيم تعقيدًا وتعددًا في الفكر السياسي والقانوني المعاصر، إذ يتقاطع عنده البعد الدستوري مع البعد الاجتماعي، ويتداخل فيه حق الشعوب في إدارة شؤونها مع متطلبات الحفاظ على الارتباط بالدولة واستقرارها. ولا يمكن فهم أي مشروع للحكم الذاتي، بما في ذلك المشروع الحضرمي، دون الانطلاق من هذا الإطار النظري العام الذي يحدد طبيعة المفهوم، وحدوده، وأشكاله، ومسوغاته القانونية والسياسية.

من الناحية النظرية، يُقصد بالحكم الذاتي ذلك الشكل من أشكال التنظيم السياسي الذي يمنح إقليمًا أو جماعة بشرية داخل دولة قائمة صلاحيات واسعة لإدارة شؤونها الداخلية، ضمن إطار سيادة الدولة المعترف بها دوليًا. ويختلف الحكم الذاتي عن الاستقلال الكامل في كونه لا ينشئ دولة جديدة ذات سيادة خارجية مستقلة، بل يؤسس لنظام توزيع للسلطات، يُمكّن الإقليم من ممارسة سلطة تشريعية وتنفيذية، وأحيانًا قضائية، في نطاق محدد دستوريًا، مع بقاء السيادة الخارجية، والدفاع، والعملة، والسياسة الخارجية غالبًا بيد السلطة المركزية.
ومن الناحية النظرية، يُعد الحكم الذاتي تعبيرًا عن تطور مفهوم الدولة ذاته، من دولة مركزية صارمة إلى دولة تشاركية مرنة تعترف بتعدد الهويات والمصالح داخل حدودها. و يمثل هذا الإطار النظري الأساس الذي يُبنى عليه فهم مشروع الحكم الذاتي لحضرموت في خطاب الشيخ بن حبريش. فمن خلاله، يصبح المشروع الحضرمي جزءًا من نقاش عالمي أوسع حول إعادة توزيع السلطة داخل الدولة، وحول كيفية تحقيق الاستقرار والعدالة في المجتمعات المتنوعة. وفي الفصول اللاحقة، سيتم الانتقال من هذا المستوى النظري العام إلى تحليل كيفية

تجسيد هذه المفاهيم في السياق الحضرمي، من حيث الخصوصية التاريخية، والشرعية الاجتماعية، والبعد القانوني والسياسي للمطالب الحضرمية.

أما من المنظور القانوني، يستند الحكم الذاتي إلى مجموعة من المبادئ المعترف بها في القانون الدولي العام، وعلى رأسها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد تطور هذا المبدأ عبر الزمن من كونه مرتبطًا بحالات تصفية الاستعمار، إلى مفهوم أوسع يشمل حق الشعوب داخل الدول المستقلة في اختيار نمط الحكم الذي يحقق لها المشاركة والعدالة. ويفرق الفقه القانوني بين تقرير المصير الخارجي، الذي يؤدي إلى الاستقلال، وتقرير المصير الداخلي، الذي يتحقق من خلال أشكال متعددة، من بينها الحكم الذاتي، والفيدرالية، واللامركزية الموسعة. بخلاف مما هو علية الحال في المركزية، تأخذ الحكومة على عاتقها إدارة جميع المصالح والمرافق العامة، ورؤساء الوحدات يعملون تحت إشرافها المباشر [68].

ويُعد الحكم الذاتي أحد أكثر أشكال تقرير المصير الداخلي تطورًا، لأنه لا يقتصر على الإدارة المحلية المحدودة، بل يمنح الإقليم قدرة حقيقية على صنع القرار في مجالات حيوية مثل إدارة الموارد الطبيعية، والتعليم، والثقافة، والأمن المحلي، والتنمية الاقتصادية. ويشترط نجاح هذا النموذج وجود إطار دستوري واضح يحدد الصلاحيات بدقة، ويمنع التداخل أو الصراع بين السلطات المركزية والإقليمية.

ينطلق مفهوم الحكم الذاتي في القانون والسياسة من الإشكالية الجوهرية التي واجهت الدولة الحديثة، والمتمثلة في كيفية إدارة التنوع داخل حدود الدولة الواحدة دون الانزلاق إلى التفكك أو الصراع الدائم. وقد أظهر الإطار النظري العام أن الحكم الذاتي ليس خروجًا على الدولة، بل أحد أدواتها المتطورة لإعادة تنظيم السلطة على نحو يحقق الاستقرار والعدالة. ومن هذا المنطلق، يُفهم الحكم الذاتي بوصفه صيغة وسطى بين المركزية الصارمة والانفصال

[68] - د. مثنى فائق، د. فرح ضياء، السياسات العامة والحكومات المحلية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2020، ص158.

الكامل، تسمح بإعادة توزيع الصلاحيات على أسس دستورية وقانونية واضحة، او تمهيدا للانتقال الى مرحلة اخرى.

في القانون الدستوري، يُعرّف الحكم الذاتي بأنه نظام قانوني يمنح إقليمًا محددًا، يتمتع بخصوصية تاريخية أو اجتماعية أو جغرافية، صلاحيات ذاتية في إدارة شؤونه الداخلية، ضمن إطار الدولة ذات السيادة. ويقوم هذا النظام على مبدأ الاختصاص، أي تحديد المجالات التي يملك فيها الإقليم سلطة القرار، مقابل المجالات التي تبقى من اختصاص السلطة المركزية. ويُعد هذا التحديد جوهر الحكم الذاتي، لأنه يمنع التداخل والصراع، ويحوّل العلاقة بين المركز والإقليم من علاقة تبعية إلى علاقة شراكة منظمة، وقد يمتلك كل السلطات، ونقصد بذلك امتلاكه للسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

أما في الفكر السياسي، فيُنظر إلى الحكم الذاتي باعتباره استجابة سياسية لأزمات الشرعية التي تعاني منها الدول المركزية، خصوصًا في البيئات التي فشلت فيها السلطة المركزية في تحقيق التنمية المتوازنة، أو تمثيل المكونات المحلية تمثيلًا عادلًا، أو حماية الهويات الفرعية. ومن هذا المنظور، يصبح الحكم الذاتي أداة لإعادة بناء الثقة بين الدولة ومكوناتها، وإعادة إنتاج العقد الاجتماعي على أساس جديد يقوم على المشاركة لا الإقصاء، فإذا كان المجتمع المدني لا يتشكل بناء على الرابطة العرقية او الدينية، وإنما على مفهوم الانتماء القائم على الإرادة الحرة والالتزام بشرط العقد الاجتماعي، فإن مفهوم الامة في لحظة ازدهار الحضارة الإسلامية كان أساس الانتماء فيه الالتزام بشرط العقد الاجتماعي [69]. وهذا ما يربطه مباشرة بمفهوم تقرير المصير الداخلي، الذي أُشير إليه في الإطار النظري السابق، باعتباره حقًا يُمارس داخل الدولة لا ضدها.

[69] - د. . محمد عثمان الخشت، الموسوعة السياسية للشباب، المجتمع المدني والدولة، نهضة مصر للطباعة والنشر 2007م، ص34

ويؤكد الفقه القانوني الدولي أن الحكم الذاتي يكتسب مشروعيته عندما يكون نتيجة عملية سياسية سلمية، ويستند إلى إرادة شعبية واضحة، ويهدف إلى معالجة اختلالات بنيوية قائمة، وليس إلى فرض أمر واقع بالقوة. كما يشدد على أن الحكم الذاتي لا يُقاس بمدى اتساع صلاحياته فحسب، بل بمدى قدرته على تحقيق الاستقرار، وحماية الحقوق، وضمان المشاركة الفعلية للسكان في إدارة شؤونهم. وهذه المعايير تجعل من الحكم الذاتي نموذجًا قانونيًا مرنًا، يتشكل وفق احتياجات كل حالة، دون قالب جامد.

- نماذج مقارنة للحكم الذاتي (دولية وإقليمية)

وتتضح أهمية هذا المفهوم أكثر عند النظر إلى نماذج الحكم الذاتي في التجارب الدولية والإقليمية، التي تُظهر أن الحكم الذاتي ليس حالة استثنائية أو هامشية في النظام الدولي، بل ممارسة سياسية وقانونية معترف بها وواسعة الانتشار. فعلى المستوى الدولي، نجد نموذج كاتالونيا في إسبانيا، حيث جاء الحكم الذاتي في إطار دستور يعترف بتعدد القوميات داخل الدولة، ويمنح الإقليم صلاحيات واسعة في التشريع، والثقافة، والتعليم، وإدارة الموارد. هذا النموذج يبرز كيف يمكن للحكم الذاتي أن يكون أداة لإدارة الهوية دون تهديد وحدة الدولة، رغم ما يعتريه من توترات سياسية بين الحين والآخر.

وفي إيطاليا، يقدم إقليم جنوب تيرول مثالًا آخر على الحكم الذاتي الناجح، حيث استُخدم هذا النموذج لمعالجة نزاع قومي ولغوي حاد، عبر منح الإقليم صلاحيات موسعة وضمانات قانونية دولية، ما أدى إلى تحقيق استقرار طويل الأمد، وتحول الإقليم إلى نموذج للتعايش والتنمية. ويظهر هذا المثال كيف يمكن للحكم الذاتي أن يكون حلًا وقائيًا ومستدامًا للصراعات، لا مجرد تسوية مؤقتة.

أما في السياق الإقليمي والشرق أوسطي، فتبرز تجربة إقليم كردستان العراق كنموذج مختلف، نشأ في سياق صراع مسلح وفشل مركزي عميق. ورغم خصوصية هذه التجربة، إلا أنها تؤكد

فكرة أساسية أشار إليها الإطار النظري السابق، وهي أن الحكم الذاتي قد يكون نتيجة حتمية لغياب الدولة الفاعلة، ومحاولة عملية لإعادة تنظيم السلطة من الأسفل إلى الأعلى. فقد منح الدستور العراقي الإقليم صلاحيات واسعة، شملت إدارة الأمن المحلي، والموارد، والعلاقات الاقتصادية، في إطار دولة اتحادية، وهو ما جعل الحكم الذاتي هنا آلية لإبقاء الدولة قائمة.

كما يمكن الإشارة إلى نماذج أخرى، مثل غرينلاند ضمن مملكة الدنمارك، أو جزر فارو، حيث ارتبط الحكم الذاتي بالخصوصية الجغرافية والاقتصادية، وبحاجة الإقليم إلى إدارة موارده البعيدة عن المركز. وتوضح هذه النماذج أن الحكم الذاتي لا يرتبط بالضرورة بصراع قومي أو انفصالي، بل قد يكون خيارًا إداريًا وسياسيًا عقلانيًا لمعالجة تحديات المكان والموارد.

وعند الربط بين هذه النماذج والإطار النظري السابق، يتضح أن الحكم الذاتي ليس مفهومًا جامدًا، بل إطارًا مرنًا يتكيف مع السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي لكل حالة. كما يتضح أن نجاح الحكم الذاتي لا يتوقف على حجم الصلاحيات فقط، بل على توفر ثلاثة شروط أساسية سبق التطرق إليها: شرعية اجتماعية واضحة، إطار قانوني دستوري ضامن، وقيادة محلية قادرة على إدارة الصلاحيات بمسؤولية.

هذا الربط النظري والمقارن يمهّد لفهم مشروع الحكم الذاتي لحضرموت بوصفه امتدادًا طبيعيًا لهذه التجارب، وليس خروجًا عنها. فهو يضع المطالب الحضرمية ضمن سياق دولي وإقليمي مشروع، ويمنح خطاب الشيخ بن حبريش أرضية قانونية وسياسية صلبة، تجعل من الحكم الذاتي خيارًا عقلانيًا لمعالجة الفشل المركزي، لا مغامرة سياسية .

الفصل الثاني

مشروع الحكم الذاتي في فكر الشيخ عمرو بن حبريش

- جذور فكرة الحكم الذاتي

ومما لا ريب فيه، فإن بعض الدول قد تتبنى نظامًا ديمقراطيًا يتيح للمواطنين المشاركة الفعالة في انتخاب الممثلين المحليين وصنع القرارات المحلية، في حين يمكن لبعض الدول أن تكون لديها أنظمة كنفدرالية [70]، وأخرى أكثر تركيزًا على السلطة وقد تعتمد على الحكم المركزي دون مشاركة المواطنين بشكل كبير [71]، وعلى خلاف الاشكال الأخرى للتجمعات البشرية التي جاءت وتشكلت بصورة عفوية في العصور القديمة، او تلك التي لم تهتدي للدولة في العصور الحديثة، ولما كانت الدولة مقصودة وتم تحقيقها بطريقة واعية شعورية، فإن ميلاد الدولة ناتج عن إجراءات وخطوات قانونية [72]. لذلك، كانت فكرة العقد الاجتماعي فكرة خيالية، لكن كان لها مضامين أيديولوجية وسياسية كبرى، ساهمت في إعادة تشكيل الوعي الأخلاقي والسياسي معًا [73].

لقد قبل عام 1967، كانت حضرموت تمثل حالة استثنائية في جنوب الجزيرة العربية، فهي كيانا ذا سيادة ، و امتلكت وضعًا قانونيًا وسياسيًا مستقلًا لم يكن يقتصر على الحدود الإدارية، بل شمل إدارة شؤونها الداخلية وفق نظام قبلي مركزي متكامل. كان للقبائل دور أساسي في حفظ التوازن الاجتماعي والسياسي، بينما كانت المؤسسات المحلية التقليدية تتحمل مسؤولية إدارة الموارد. وفي الوقت نفسه، حافظت حضرموت على علاقات خارجية محدودة ومعترف بها دوليًا، مما منحها شرعية قانونية وسياسية ميزتها عن غيرها من المناطق المحيطة، ووفّر لها إطارًا يحفظ استقلالية إرادة مجتمعها ويؤسس لهوية سياسية مستقلة.

---

70 - التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي في حضرموت ، مبدعون للنشر والتوزيع القاهرة ، 2024، ص 10

71 - نفس المرجع السابق، ص10

72 - - د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر،2007م، ص57

73 - - نفس المرجع السابق، مركز حرمون للدراسات المعاصرة..

مع سقوط حضرموت تحت سلطة دولة جنوب اليمن، تغير هذا الوضع جذريًا، إذ تم إلغاء وضعها القانوني الخاص بالقوة وفرض سيطرة مركزية غير متكافئة. فقدت حضرموت واخواتها، قدراتها على إدارة مواردها واتخاذ قراراتها الداخلية بحرية، وتعرض المجتمع الحضـرمي لضغوط اقتصادية وسياسية كبيرة، ,وأصبحت الاحزاي اليمنية الجنوبية الشمالية تبث سمومها في المجتمع لتفتيته وخلق حالة انسام وتمزيق النسيج الاجتماعي ليسهل التحكم بحضرموت والمهرة وسقطرى بكل يسر ، بينما تراجع دور المؤسسات المحلية والقبائل في صنع القرار، وأصبح السكان عاجزين عن تقرير مصيرهم بما يتوافق مع إرادتهم التاريخية. لقد شكّل هذا التحول مرحلة من الإقصاء والتهميش، لكنها في الوقت ذاته رسّخت أساسًا قانونيًا وأخلاقيًا لمطالب الحكم الذاتي لاحقًا، حيث يرى الباحثون أن استعادة الحقوق الحضرمية ليست مجرد مطلب سياسي، بل حق طبيعي وقانوني للشعب الحضرمي يستند إلى الشرعية التاريخية والقانونية لحضرموت واخواتها [74]،قبل عام 1967.

لقد تأخرت السلطات المركزية على نحو ملحوظ في الاستجابة للمطالب المتكررة التي رفعتها الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وعدد من المفكرين والباحثين، والداعية إلى الانتقال نحو صيغة أكثر تقدمًا من اللامركزية السياسية، وإعادة النظر في التقسيم الإداري بما يراعي تجانس الأقاليم وخصوصياتها التاريخية والاجتماعية. هذا التأخير لم يكن مجرد إشكال إداري أو تقني، بل عكس أزمة أعمق في بنية النظام السياسي، تتمثل في ضعف قدرته على قراءة التحولات، والاستجابة الفاعلة لمتغيرات الواقع، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين المركز والأطراف، وتزايد مشاعر الإقصاء والتهميش.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية أن تكون الأنظمة السياسية قادرة على التكيّف مع بيئتها المتغيرة عبر آليات فعّالة لما يُعرف بالتغذية الراجعة (Feedback)، وهي الآليات التي تمكّن النظام من التقاط الإشارات القادمة من المجتمع، وتحليلها، ثم تعديل سلوكه وسياساته بناءً على

[74] -حضرموت التاريخية التي تشمل حضرموت والمهرة وسقطرى.

المعطيات الجديدة. فالتغذية الراجعة لا تقتصر على قياس ردود الفعل، بل تشكّل أداة حيوية لإعادة التوازن بين السلطة والمجتمع، وضمان استمرارية النظام السياسي وقدرته على إدارة الأزمات قبل تحولها إلى صراعات بنيوية.

وتشير الأدبيات السياسية إلى أن الأنظمة القادرة على التكيّف والاستجابة المرنة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي الأكثر قدرة على الحفاظ على الاستقرار طويل الأمد. فكلما امتلك النظام قنوات مؤسسية مفتوحة للاستماع، والمراجعة، والتصحيح، ازدادت فعاليته، وتراجعت احتمالات الانفجار أو الانهيار. وفي المقابل، فإن تجاهل المطالب الإصلاحية، أو التعامل معها بسياسات التسويف والاحتواء الشكلي، يؤدي إلى تراكم الأزمات، ويقوّض الثقة بين الدولة والمجتمع.

وفي هذا الإطار، يذهب كارل دويتش (Deutsch) إلى أن الأنظمة السياسية التي تفشل في التكيف مع التغيرات البيئية المحيطة بها، ولا تمتلك آليات فعالة لمعالجة المعلومات الواردة من محيطها الاجتماعي والسياسي، تكون مآلاتها الفشل في نهاية المطاف. فالعجز عن التكيّف لا يعني الجمود فحسب، بل يعني فقدان القدرة على الاستمرار، حيث تتحول مؤسسات الدولة إلى هياكل عاجزة عن إدارة التعقيد المتزايد، وتصبح عرضة للتآكل من الداخل. ." هذا ويذهب 'دويتش' إلى أنه عقب بلورة ظاهرة الدولة القومية ظهرت الحاجة إلى التكامل السياسي لأقاليم الدولة (وتعني لفظة التكامل: Integration 'هنا أنه مجرد وصف للحالة التي عليها ترابط إقليمين أو أكثر ترابطا متساندا على وضع يجعل منها كلا بذاتية متميزة [75].

[75] - د. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة (دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة) الدار الجامعية 2006 ص307. .

وعليه، فإن التأخر في تبنّي نماذج أكثر تقدمًا من اللامركزية السياسية، وإعادة هندسة التقسيم الإداري على أسس عادلة ومتجانسة، لا يمثل مجرد فرصة ضائعة للإصلاح، بل يشكّل تهديدًا مباشرًا لاستقرار النظام السياسي نفسه. فالإصلاح في هذه الحالة لم يعد خيارًا ترفيًّا، بل ضرورة وجودية تفرضها ديناميات الواقع، وتحتم على السلطة إعادة النظر في أدواتها وآلياتها، قبل أن تفرض التغيرات مسارات أكثر كلفة وتعقيدًا.

وبالمقابل وعلى مدى عقود طويلة بعد سقوط حضرموت، ظل الحراك الحضرمي ضعيفًا ومجزأً، يقتصر على المطالب الاقتصادية والاجتماعية المحدودة بفعل مافيا النفط والأحزاب التي اشتغلت على تفتيت المجتمع وتشتيت انتباهه عن القضايا المهمة، فظل ذلك الحراك يراوح مكانه في دوامة التشتيت، دون أن يرتقي إلى مشروع سياسي منظم. ومع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بدأت تتبلور الحاجة إلى مشروع حضرمي متكامل يعكس إرادة جميع المكونات الاجتماعية والسياسية والقبلية والنخب الاقتصادية. ولعبت التجارب المبكرة دورًا محوريًا في بلورة هذا المشروع، حيث أسس حلف قبائل حضرموت في الفترة ما بين 2013 و2017 إطارًا موحدًا للقبائل، سعى إلى حماية الحقوق وإعادة تنظيم الصفوف بعد اغتيال سعد بن حبريش، وتوجيه الغضب الشعبي نحو المطالب القانونية والتنظيمية بدل العنف العشوائي. كما كان تأسيس مؤتمر حضرموت الجامع في عام 2017 خطوة تاريخية بارزة، إذ جمع جميع الأطياف الحضرمية في مظلة واحدة، وأصدر وثائق ومخرجات استراتيجية شكّلت العمود الفقري لمشروع الحكم الذاتي، ووضعت أسس إدارة الموارد وحماية الهوية وتعزيز الأمن والاستقرار الداخلي. إلى جانب ذلك، أدت التحديات الأمنية الناتجة عن النشاطات الإرهابية إلى تأسيس قوات حماية حضرموت، وهو تحرك أمني أساسي عزز الشرعية الاجتماعية والسياسية للمشروع، وأوضح أن الحكم الذاتي ليس مجرد فكرة احتجاجية أو عاطفية، بل هو استجابة عملية لمطالب الاستقرار والتنمية وحق الشعب الحضرمي في تقرير مصيره.

وهكذا، يمكن القول إن جذور فكرة الحكم الذاتي لحضرموت متجذرة في التاريخ القانوني والسياسي للمحافظة، ومؤصلة من تجربة الحرمان المركزي بعد عام 1967. فالتاريخ والشرعية القانونية يبرران المطالب، بينما التطور الاجتماعي والسياسي يوضح أن هذه المطالب أصبحت حاجة واقعية لضمان الاستقرار وحماية الموارد والهوية. كل مرحلة، من تجربة الحلف إلى تأسيس المؤتمر، ومن بناء القوات المحلية إلى المطالب الجماعية المتصاعدة، شكلت خطوة متتابعة نحو مشروع الحكم الذاتي الذي أصبح اليوم مشروعًا سياسيًا متكاملًا يستند إلى إرادة جماعية، وقانون، وتجربة أمنية واجتماعية حقيقية، يوازن بين الطموح والواقع ويعكس صمود المجتمع الحضـرمي وعزمه على استعادة دوره الطبيعي في إدارة شؤونه.

- مرتكزات المشروع السياسية والإدارية

بعد أن ترسخت جذور فكرة الحكم الذاتي في الوعي الحضـرمي على مدى عقود، أصبح من الضروري تحديد المرتكزات السياسية والإدارية التي يقوم عليها المشروع، والتي تُميز مشروع الحكم الذاتي لحضرموت عن أي مطالب أخرى سطحية أو مؤقتة. فالمشروع لم يقتصر على مجرد شعار شعبي أو مطلب احتجاجي، بل نشأ كخطة متكاملة تجمع بين الشرعية الاجتماعية والقبول القانوني والقدرة العملية على التنفيذ.

على المستوى السياسي، يقوم المشروع على قاعدة صلبة من التمثيل الشامل لجميع مكونات المجتمع الحضـرمي. لم يعد الحديث عن القبائل وحدها، بل شمل كل أطياف المجتمع، من نخب سياسية وأكاديميين ورجال أعمال وأطر مدنية، بما يضمن أن تكون القرارات متسقة مع إرادة السكان ومصالحهم المشتركة. كان الهدف هو بناء مشروع حضرمي جامع، يعكس صوت المجتمع بشكل كامل، بحيث يصبح المرجع الأساسي في اتخاذ القرارات السياسية المحلية،

بعيدًا عن التشتت أو الهيمنة من خارج المحافظة. وقد أسهم هذا النهج في تعزيز شرعية المشروع داخليًا، وجعله منطلقًا لإقناع الأطراف المحلية والإقليمية بجدية المطالب الحضرمية.

تأسيس المشروع السياسي تزامن مع ضرورة حماية الهوية الحضـرميّة، التي كانت مهددة منذ ضم حضرموت في عام 1967. فقد حرص واضعو المشروع على أن يكون الحكم الذاتي وسيلة لإعادة تأكيد الانتماء الحضـرمي، والحفاظ على الثقافة المحلية والخصوصية التاريخية لحضرموت، بما يحقق توازنًا بين الانتماء الوطني والهوية المحلية، ويمنع تراجع الحقوق المكتسبة عبر سنوات طويلة من النضال السلمي والسياسي. وبناء على ذلك هناك اجماع على ان منظومة الحكم الرشيد تعد أحد مداخل تحديث المجتمع على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي [76].

أما على المستوى الإداري، فقد تم وضع أساسات واضحة تقوم على الحكم الرشيد واللامركزية الإدارية. كان الهدف إعادة توزيع الصلاحيات من المركز إلى المؤسسات المحلية بشكل يضمن فاعلية القرارات ويمنع التداخل غير المفيد أو الفوضى الإدارية، كمرحلة مؤقتة ، ويأتي هذا التوجه استجابة للتجربة السابقة التي أظهرت أن الإدارة المركزية وحدها غير قادرة على تلبية احتياجات سكان حضرموت، سواء في المجالات الأمنية أو الاقتصادية أو الخدمية. وقد تضمنت المرتكزات الإدارية أيضًا تعزيز كفاءة المؤسسات المحلية، عبر تدريب الموظفين وبناء قدرات فنية وإدارية تواكب التحديات المعاصرة، بالإضافة إلى وضع آليات للمساءلة والشفافية، بحيث يضمن السكان أن جميع المؤسسات المحلية تعمل وفق المعايير القانونية والأخلاقية، وأن تكون القرارات متاحة للمراجعة والتقييم.

---

[76] - سامح فوزي ،الموسوعة السياسية للشباب، الحكم الرشيد ، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2007م،ص98

ولم يكن الأمن بعيدًا عن هذه المرتكزات، بل كان جزءًا لا يتجزأ من مشروع الحكم الذاتي. فقد أظهرت التجربة الواقعية، لا سيما خلال السنوات الأولى من الأزمة اليمنية، أن أي مشروع إداري وسياسي يفتقر إلى أداة حماية محلية لن ينجح في فرض نفسه أو الحفاظ على المكتسبات. ومن هنا جاء تأسيس قوات حماية حضرموت، التي وفرت دعامة أمنية راسخة، ومنحت المشروع قدرة على حماية السكان والموارد وضمان الاستقرار الداخلي، بما يعزز من مصداقية أي عملية سياسية أو اجتماعية تقام داخل حضرموت.

كل هذه المرتكزات - التمثيل السياسي الشامل، الحفاظ على الهوية الحضـرميّة، الحكم الرشيد، الكفاءة الإدارية، الشفافية، والأمن المحلي - تجعل مشروع الحكم الذاتي أكثر من مجرد طموح، بل نموذجًا متكاملًا وقابلًا للتطبيق. فهو يسعى إلى بناء مؤسسات قوية ومرنة، قادرة على اتخاذ القرارات بشكل مستقل، وفي الوقت نفسه الحفاظ على تماسك المجتمع والحفاظ على مصالحه التاريخية والاستراتيجية.

ومن خلال هذا التوازن بين السياسة والإدارة، استطاع المشروع أن يقدم نفسه كخيار واقعي ومقبول محليًا وإقليميًا ودوليًا. فقد أصبح المرجع الحضـرمي المعتمد لإدارة الشؤون المحلية، وفي الوقت نفسه منصة للحوار مع الجهات الخارجية، بما يضمن حماية مصالح المحافظة، وتأمين مواردها، وتعزيز موقعها داخل اليمن والمنطقة. لقد أصبح المشروع، عبر هذه المرتكزات، ليس مجرد شعار شعبي، بل خطة عملية لإعادة صياغة المستقبل الحضـرمي، تستند إلى إرادة جماعية متجذرة في التاريخ، وتجربة سياسية وأمنية مكتسبة على الأرض، بحيث يجمع بين الطموح والواقعية، والشرعية المحلية والدعم الإقليمي، والهوية المستقلة والتكامل مع البنية اليمنية الأوسع.

- الحكم الذاتي بين الواقع والطموح

مع ترسيخ المرتكزات السياسية والإدارية لمشروع الحكم الذاتي، أصبح واضحًا أن هذا المشروع ليس مجرد طموح نظري، بل يمثل إرادة جماعية حقيقية لتحديد مستقبل حضرموت على أسس قانونية واجتماعية وسياسية متينة. ومع ذلك، فإن الانتقال من الطموح إلى الواقع ليس بالأمر السهل، فالتاريخ والواقع يفرضان تحديات مستمرة، سواء على صعيد الدولة المركزية أو على صعيد القوى الإقليمية والدولية التي تراقب كل خطوة في المحافظة.

إن طموح الحكم الذاتي ينبع أساسًا من إرادة المجتمع الحضـرمي في حماية هويته وإدارة موارده وشؤونه دون تدخل خارجي، وهو طموح متجذر في تجربة الحرمان التاريخي منذ عام 1967، وفي فترات التهميش والتحديات الأمنية والاقتصادية اللاحقة. فالحضارم تعلموا عبر التجربة أن أي نموذج إداري أو سياسي مفروض من الخارج لا يمكن أن يلبي احتياجاتهم، وأن بقاء التوازن الاجتماعي والأمني مرتبط مباشرة بمقدرتهم على اتخاذ القرار بأنفسهم. ومن هنا جاءت فكرة الحكم الذاتي كحل عملي قادر على تحويل المطالب التاريخية إلى واقع مستدام، يضمن استقرار حضرموت الكبرى ويكفل العدالة في توزيع الموارد ويعزز دور المجتمع في إدارة شؤونه.

ولكن الرؤية الطموحة للحكم الذاتي تواجه قيود الواقع؛ فالسلطة المركزية ما زالت تهيمن على كثير من مفاصل القرار، في الوقت الذي تحرص فيه على الحفاظ على هيكل الدولة الموحد، مما يخلق صراعًا دقيقًا بين الرغبة المحلية في الاستقلالية والاعتبارات الوطنية الرسمية. كما أن المشهد الإقليمي المحيط بحضرموت مليء بالمتغيرات، بما في ذلك النفوذ الخارجي واهتمامات دول الجوار، وهو ما يجعل أي مشروع حكم ذاتي يعتمد على التوافق الداخلي وقوة المجتمع المدني والقبلي، وعلى قدرة قادته على التفاوض والسيطرة على الواقع الأمني والاقتصادي وعلى دعم اقليمي.

في هذا السياق، يكتسب الجانب الأمني والقدرة على حماية الأرض والموارد أهمية قصوى، فالحكم الذاتي لا يمكن أن يتحقق دون وجود قوة محلية فعالة تحمي المواطنين ومكتسباتهم، وهو ما حققته قوات حماية حضرموت، التي وفرت أداة عملية لترجمة الطموح السياسي إلى واقع ملموس على الأرض. كما أن وجود قيادة محلية قوية ومرموقة، مثل الشيخ عمرو بن حبريش، أعطى المشروع مصداقية، وجعل المجتمع الحضـرمي أكثر استعدادًا للالتفاف حوله، وإشراكه في صياغة مستقبل المحافظة بشكل مستقل.

أما على صعيد التنمية والإدارة، فإن طموح الحكم الذاتي يتجاوز مجرد إدارة الموارد أو الحفاظ على الهوية؛ فهو يسعى إلى بناء مؤسسات فعالة قائمة على الكفاءة والشفافية والمساءلة، وإرساء قواعد إدارة اقتصادية قادرة على استثمار الثروات الطبيعية بشكل مستدام، وتعزيز التنمية الاجتماعية والخدمية، دون انتظار التوجيه من المركز. كما يرتبط الطموح أيضًا ببناء علاقات استراتيجية مع الجوار الإقليمي والدولي، بحيث يصبح للحضارم صوت معترف به في أي حوار أو مفاوضات تتعلق بمستقبل اليمن، ويؤكد على حقهم في تقرير مصيرهم السياسي والاقتصادي والأمني.

غير أن الطموح وحده لا يكفي، فهو يحتاج إلى وعي مجتمعي مستمر وقدرة على التكيف مع التحديات المتغيرة. فقد أظهرت التجربة أن أي مشروع حكم ذاتي يتطلب توازناً دقيقًا بين الحفاظ على المكتسبات التاريخية، والتفاعل مع القوى الإقليمية والدولية، والقدرة على إدارة الموارد بشكل يضمن الاستقرار الداخلي، ويحول المطالب القانونية والسياسية إلى واقع ملموس قابل للحياة، بمعنى ان عليه ان يحقق الدولة القانونية التي تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال توفير إطار قانوني واضح يحكم العلاقات بين الافراد والمؤسسات، وخلاف ذلك نكون بصدد الحكومات الاستبدادية او البوليسية، لان السلطة في تلك النظم لا يحد

من سلطانها أي قيد ولها ان تتخذ من الإجراءات تجاه الافراد ما يتفق ورغباتها او نزواتها حيث يرى من يباشرون السلطة فيها انهم فوق القانون [77] ، واعترف بودان بأنه لا بد من إيجاد مخرج من الاستبدادية المطلقة إذا أصبح الحاكم طاغية ظالماً [78].

وهكذا، يظل الحكم الذاتي لحضرموت رحلة مستمرة بين الطموح والواقع، رحلة تتطلب بناء مؤسسات قوية، وتعزيز مشاركة المجتمع في صنع القرار، وإدارة الموارد بحكمة، وضمان الأمن والاستقرار، مع الانفتاح على المحيط الإقليمي والدولي بشكل يحقق مصالح المحافظة دون المساس بسيادتها وحقوق سكانها. إن هذا المشروع يمثل فرصة فريدة لنقل حضرموت من مرحلة التهميش والانتظار إلى مرحلة صياغة الواقع السياسي والإداري بيد أبنائها، ورفع صوتها الجماعي كقوة حضرمية فاعلة على المستوى الوطني والإقليمي.

- **ردود الفعل المحلية والإقليمية**

مع إعلان مشروع الحكم الذاتي لحضرموت الكبرى، لم يقتصر التأثير وردود الفعل على داخل حضرموت وحدها، بل امتد ليشمل المشهد اليمني ككل، متجاوزًا حدود الساحة المحلية إلى أبعاد إقليمية ودولية. على المستوى المحلي، أبدى أبناء حضرموت واخواتها، أي حضرموت والمهرة وسقطرى، تجاوبًا واسعًا مع هذا المشروع، فقد شعروا أخيرًا بأن صوتهم يُسمع، وأن مطالبهم التاريخية بدأت تتحول من شعارات إلى واقع ملموس. التجمعات الشعبية، واللقاءات القبلية، والاجتماعات المجتمعية التي أعقبت تأسيس مؤتمر حضرموت الجامع، أظهرت أن المجتمع الحضرمي مستعد للالتفاف حول قيادة محلية واضحة، ولعب دور فاعل في صياغة مستقبله، بما يعكس التوافق بين الطموح السياسي والوعي الاجتماعي والقدرة التنفيذية على الأرض. لقد أصبح المشروع بالنسبة لهم رمزًا لاستعادة الحقوق التاريخية وحماية الهوية والسيادة المحلية، وهو ما جعل الالتفاف الشعبي حوله واسعًا ومستدامًا، سواء على صعيد القبائل أو الشخصيات المدنية والسياسية والنخب الاقتصادية.

---

[77] - د. حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، المكتبة القانونية بغداد،2010، ص106

[78] - - الموسوعة الحرة .

أما على المستوى الإقليمي، فقد جذبت المبادرة اهتمامًا واسعًا من الدول المجاورة، وخصوصًا المملكة العربية السعودية وكثير من الدول العربية، التي كانت على قناعة، ان شعب حضرموت عاش حوالي نصف قرن بدون حق، وعرفت دول الخليج أهمية استقرار حضرموت بوصفها بوابة استراتيجية لحماية مصالحهما وأمن حدودهما الجنوبية. لقد رأت هذه الدول أن المشروع الحضـرمي لا يشكل تهديدًا للنظام الإقليمي، بل يمكن أن يكون شريكًا في إدارة الأمن والاستقرار، وتقديم نموذج للحكم الرشيد على أسس حديثة مع الحفاظ على العلاقات مع الدولة المحيطة. وقد أتاح هذا الانفتاح إقامة قنوات تواصل مستمرة بين قيادة المشروع الحضـرمي والمجتمع الدولي والإقليمي، ما عزز من شرعية المشروع وجعله طرفًا مؤثرًا في النقاشات السياسية اليمنية والعربية والدولية.

على صعيد الدولة المركزية، كان موقف الحكومة أكثر تعقيدًا. فقد حاولت بعض الجهات الرسمية في البداية التعامل مع المشروع بعين الريبة، خشية أن يؤدي منح حضرموت سلطات واسعة إلى تحدي هيكل الدولة الموحدة. ومع ذلك، فإن الواقع الميداني، الذي شهد قدرة السكان المحليين وقوات حماية حضرموت على إدارة الأمن وحماية الموارد، فرض على الجهات الرسمية إدراك أن تجاهل المشروع أو قمعه سيكون له تكلفة كبيرة على الاستقرار في حضرموت الكبرى، وقد يؤدي إلى توترات مفتوحة. وهكذا، بدأ الحوار مع السلطة المركزية يأخذ طابعًا تفاوضيًا، يسعى إلى تثبيت المكتسبات المحلية ضمن إطار قانوني معترف به، دون المساس بالحقوق الأساسية لحضرموت الكبرى.

لم يكن رد الفعل الدولي أقل أهمية، فقد أبدت الأمم المتحدة ومبعوثوها ومجموعة الرباعية الدولية اهتمامًا بمشروع الحكم الذاتي، معتبرين أن وجود قيادة محلية منظمة وقادرة على إدارة شؤونها بشكل مستقل يمكن أن يسهم في حل بعض التحديات اليمنية الكبرى، بما في

ذلك توزيع السلطة والموارد وتحقيق الاستقرار في المناطق الجنوبية. كما أن المشروع أتاح للمجتمع الدولي رؤية نموذجية لكيفية تطبيق حق تقرير المصير في إطار القانون الدولي، بعيدًا عن العنف ، ما جعل صوت الحضارم يُسمع على الساحة الدولية بوصفه طرفًا مسؤولًا قادرًا على إدارة مؤسسات حضرموت الكبرى المستقلة، والحفاظ على الأمن والاستقرار.

بالإضافة إلى ذلك، شكلت ردود الفعل الإقليمية والدولية تحديًا للفاعلين المحليين، إذ أصبحوا مطالبين باستمرار موازنة الطموح مع الواقع، والحفاظ على المصالح المحلية دون الإضرار بالعلاقات مع القوى الخارجية. لقد أظهر المشروع حضرميًا ناضجًا قادرًا على التفاوض، وفهم أن الحكم الذاتي لا يعني بالضرورة القطيعة الكاملة مع المركز كعملية متدرجة تكتسب من خلالها حضرموت خبرة وقدرة على إدارة شؤون حضرموت الكبرى بطريقة مستقلة مستقبلا.

وهكذا، يمكن القول إن ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية، رغم اختلاف درجات الدعم والريبة والاهتمام، عززت من قيمة المشروع الحضرمي وجعلته نموذجًا حيًا للحكم الذاتي في سياق محلي وإقليمي ودولي معقد. فقد أثبتت التجربة أن المشروع لا يمكن أن ينجح إلا إذا استند إلى شرعية شعبية حقيقية، وقوة تنظيمية وأمنية، وقدرة على التفاوض مع كل الأطراف، بما يحقق توازنًا بين الطموح الواقعي والمحدودية التي يفرضها الواقع السياسي والأمني المحيط.

وبهذا، يصبح الحكم الذاتي لحضرموت أكثر من مجرد فكرة أو شعار؛ إنه مشروع عملي متكامل، يستند إلى التاريخ والشرعية، ويجسد إرادة المجتمع الحضرمي، ويختبر قدرته على مواجهة التحديات المحلية والإقليمية والدولية، مع الحفاظ على الأمن والاستقرار، وإعادة صياغة دور حضرموت الطبيعي والمنطقة في المرحلة الثانية من حق تقرير المصير. وقد

أشير في معرض هذا الحق إلى الامة باعتباره حقا طبيعيا لها في تقرير مصيرها واختيار السلطة التي تذعن لها بالسيادة [79].

يمثل مشروع الحكم الذاتي لحضرموت مرحلة انتقالية محورية في تاريخ حضرموت واخواتها، يقوم على، جذور تاريخية وقانونية تعود إلى استقلالية حضرموت قبل عام 1967. وعلى مرتكزات سياسية وإدارية قوية ترتكز على الشرعية المحلية، وعلى التمثيل الشامل، و الإدارة الرشيدة، وحماية الهوية الحضرمية. رؤية واضحة وطموحة لإعادة تشكيل المشهد السياسي والإداري والأمني والاقتصادي للمحافظة. تستند الى تفاعل محلي وإقليمي ودولي يؤكد أهمية المشروع ويمنحه شرعية ومصداقية. ويظل المشروع تعبيرًا حضرمياً عن إرادة الشعب في تقرير مصيره وحماية حقوقه واستقلالية مؤسساته، مع مراعاة التوازن بين الطموح والواقع، وبين الحقوق المحلية والاستقرار الإقليمي.

لقد كشف مشروع الحكم الذاتي لحضرموت عن مرحلة جديدة في تاريخ حضرموت الكبرى، مرحلة تمتزج فيها إرادة المجتمع الحضـرمي بالوعي السياسي والخبرة العملية، لتؤسس نموذجًا فريدًا لإدارة شؤون إقليم مستقل داخليًا ضمن الدولة كمرحلة الولى، قادر على حماية موارده وهويته، والمشاركة في صنع القرار الوطني والإقليمي. فالجذور التاريخية للمشروع تعود إلى تجربة حضرموت قبل عام 1967، حين كانت حضرموت تتمتع بوضع قانوني وسياسي مستقل، وإدارة ذاتية تجمع بين المؤسسات المحلية التقليدية والنظام القبلي المركزي، ضمن إطار دولي معترف به. هذا الماضي أعطى المشروع الحضـرمي سندًا قانونيًا وأخلاقيًا قويًا، فالحكم الذاتي ليس مجرد مطلب سياسي، بل حق طبيعي للشعب الحضرمي في تقرير مصيره وإدارة شؤونه وفق إرادته.

[79] - علي ماهر ، القانون الدولي العام ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ، 1984، ص8

ومع سقوط حضرموت وفرض السيطرة المركزية، بدأت تظهر الحاجة إلى مشروع حضرمي منظم يعكس الإرادة الجمعية، ويجمع كل أطياف المجتمع، من قبائل ونخب سياسية ومدنية، ليعيد صياغة مستقبل حضرموت الكبرى على أسس واضحة وواقعية. ومن خلال تجارب حلف قبائل حضرموت، وتأسيس مؤتمر حضرموت الجامع، وبناء قوات حماية حضرموت، تأكد أن الحكم الذاتي يمكن أن يكون حلًا عمليًا للأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وليس مجرد شعار احتجاجي. فقد أثبت المشروع قدرته على فرض وجوده، وضمان استقرار الأرض والمجتمع، وتأسيس مؤسسات إدارية وأمنية فعالة، قادرة على إدارة شؤون المحافظة بشكل مستقل، وبما يعزز سيادتها ويضمن عدالة توزيع الموارد.

إن الطموح الحضـرمي للحكم الذاتي، مع توازنه الدقيق بين الإرادة الشعبية والقدرة الإدارية والسياسية، يعكس فهمًا عميقًا للواقع المحلي والإقليمي والدولي. فالحكم الذاتي لا يعني القطيعة مع المركز كمرحلة اولى ، بل يتيح للمجتمع الحضـرمي إدارة شؤونه ضمن إطار الدولة، مع حماية مصالحه وتحصين أمنه، وضمان استمرارية التنمية، مع الانفتاح على الحوار الإقليمي والدولي لدعم استقراره ومشروعه السياسي. هذا التوازن بين الطموح والواقع، بين الحقوق التاريخية والقدرة العملية، هو ما يمنح المشروع الحضـرمي مصداقية فريدة، ويجعله نموذجًا يمكن التعلم منه في سياقات مشابهة ضمن القانون الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية أظهرت بوضوح أهمية المشروع. فالقبائل والمجتمع المدني والأطر الاجتماعية حضروا وقاموا بالالتفاف حول قيادة موحدة، فيما أعربت دول الجوار والدول الفاعلة عن اهتمامها بدعم استقرار حضرموت، مع مراعاة مصالحها الاستراتيجية. أما السلطة المركزية، فقد أدركت أن أي تجاهل لمطالب الحضارم أو قمع لمشروع الحكم الذاتي سيؤدي إلى توترات معقدة، فبدأت مرحلة حوار وتفاوض، مما أكد أن

المشروع ليس مجرد طموح شعبي، بل قوة سياسية واجتماعية وأمنية واقتصادية ملموسة، قادرة على التأثير الفعلي في صنع القرار المحلي والإقليمي.

وهكذا، يمكن القول إن مشروع الحكم الذاتي لحضرموت يمثل مرحلة انتقالية متقدمة نحو إعادة صياغة مستقبل حضرموت، يجمع بين الإرث التاريخي والهوية القبلية، وبين المؤسسات المدنية والأمنية القادرة على حماية الأرض والمجتمع، وبين القدرة على التفاعل الإيجابي مع القوى المحلية والإقليمية والدولية. إنه نموذج متكامل يجمع بين الطموح الواقعي والاستراتيجية المدروسة، ويؤكد أن حضرموت ليست مجرد إقليم تابع أو مساحة فارغة، بل قوة حضرمية واعية، تعرف حقوقها، وتمتلك أدوات الدفاع عن إرادتها ومستقبلها، وتسعى بثبات نحو إعادة الاستقرار، تعزيز التنمية، والحفاظ على سيادة قرارها بيد أبنائها.

ولذلك، يظل الحكم الذاتي مشروعًا حيًا مستمرًا في التطور، يشكل نقطة التقاء بين الماضي والحاضر، بين التاريخ والواقع، بين الهوية والحداثة، ويؤكد أن حضرموت قادرة على كتابة فصل جديد من تاريخها، فصل يتسم بالاستقلالية، بالمسؤولية، يؤهلها الى حق تقرير المصير، وبالقدرة على تحقيق التوازن بين الطموح القانوني والسياسي والقدرة العملية على الأرض، بما يضمن استمرارية استقرارها ونموها وأمنها، ويجعل من صوت الحضارم حضورًا فاعلًا في كل المعادلات المحلية والإقليمية والدولية.

الباب الخامس

قراءة نقدية في خطاب الشيخ عمرو بن حبريش

يمثّل خطاب الشيخ عمرو بن حبريش مدخلًا أساسيًا لفهم التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها حضرموت خلال العقود الأخيرة، إذ لا يقتصر هذا الخطاب على كونه تعبيرًا آنّيًا عن موقف سياسي، بل يتجاوز ذلك ليشكّل رؤية متكاملة تعكس وعيًا حضرميًا متراكمًا، وتجربة قيادية تفاعلت مع تعقيدات الواقع المحلي والإقليمي. فمن خلال خطابه، يقدّم بن حبريش وصف حضرمي خاص، ينطلق من قراءة التاريخ والواقع معًا، ويستحضر معاناة المجتمع وتطلعاته، في محاولة لصياغة مشروع سياسي يعيد الاعتبار للحقوق، ويؤسس لسيادة محلية قائمة على إرادة الناس.

ويبرز الخطاب بوصفه أداة للتأطير السياسي والاجتماعي، حيث لا يكتفي بعرض الوقائع، بل يسعى إلى تفسيرها وربطها بسياق أوسع من المصالح والتحالفات والتحديات. إذ يعتمد بن حبريش لغة تجمع بين الواقعية السياسية والنبرة التعبوية، فيمزج بين الخطاب العقلاني الذي يخاطب الوعي، والخطاب العاطفي الذي يستنهض الشعور الجمعي والانتماء إلى حضرموت الكبرى ككيان تاريخي وثقافي مميّز. وبهذا، يتحول الخطاب إلى مساحة لإعادة تعريف العلاقة بين المجتمع والسلطة، وبين المركز والأطراف، بما يكرّس فكرة الشراكة لا التبعية.

وعلى مستوى أعمق، يعكس خطاب بن حبريش محاولة واعية لإنتاج توصيف بديل عن ذلك الذي هيمن طويلًا على المشهد السياسي، وصف ينطلق من الهامش ليعيد صياغة المركز، ويؤكد أن الحراك الحضرمي لم يكن فعل احتجاج معزول، بل نتاج تراكمي لوعي سياسي واجتماعي تشكّل عبر سنوات من التهميش والإقصاء. كما يكشف الخطاب عن إدراك

واضح لتوازنات القوة، وحدود الممكن السياسي، ما يمنحه طابعًا براغماتيًا يسعى إلى تحقيق المكاسب عبر التفاوض والضغط المشروع، دون القطيعة الكاملة مع الواقع القائم.

وفي هذا السياق، يصبح خطاب الشيخ عمرو بن حبريش وثيقة سياسية مفتوحة على التأويل والتحليل، لا بوصفها بيانًا مرحليًا فحسب، بل كنص يعكس مشروعًا طويل الأمد، يسعى إلى إعادة ترتيب الأولويات الحضرمية، وبناء تصور لمستقبل يقوم على حماية الهوية، وصون الموارد، وتعزيز دور المجتمع المحلي في صناعة القرار. ومن هنا، فإن قراءة هذا الخطاب لا تقتصر على فهم مضمونه المباشر، بل تمتد إلى تفكيك بنيته، واستيعاب دلالاته، ورصد ما يحمله من إشارات حول مسار حضرموت السياسي، وإمكانيات تشكّل فاعل حضرمي قادر على فرض حضوره في معادلة وطنية وإقليمية أكثر تعقيدًا.

يتجلى خطاب الشيخ عمرو بن حبريش بوصفه خطابًا سياسيًا مركبًا، استطاع أن يمزج بوعي بين الوصف التاريخي لمسار حضرموت، وبين الأبعاد الاستراتيجية والسياسية التي فرضتها التحولات المعاصرة. فهذا الخطاب لا يكتفي باستدعاء الماضي كذاكرة، بل يوظفه كأداة تفسير وفهم للحاضر، ومنطلق لبناء مشروع سياسي يستجيب لتحديات الواقع. وقد حرص بن حبريش، عبر خطابه، على إبراز الأسباب العميقة التي دفعت المجتمع الحضرمي إلى المطالبة بالحكم الذاتي، موضحًا أن هذه المطالب لم تكن وليدة لحظة عابرة، بل نتيجة تراكم طويل من التهميش، وسوء الإدارة، واختلال العلاقة بين حضرموت والدولة المركزية.

وفي هذا السياق، يعرض الخطاب الكيفية التي تشكّل بها الحلف، وتأسست قوات حماية حضرموت، وصولًا إلى مؤتمر حضرموت الجامع، باعتبارها محطات مفصلية في بلورة المشروع الحضرمي. ويولي بن حبريش أهمية خاصة للدور المؤسساتي الذي اضطلعت به القبائل، إلى جانب النخب الاجتماعية والسياسية، مؤكدًا أن القبيلة لم تكن مجرد إطار اجتماعي

تقليدي، بل فاعلًا سياسيًا منظمًا ساهم في حماية المجتمع، وتنظيم مطالبه، والدفاع عن مصالحه في ظل غياب الدولة أو ضعف حضورها. ومن خلال هذا السرد، يتضح أن المشروع الحضرمي لم يكن تعبيرًا عن طموح شخصي أو نزعة فردية، بل نتاجًا لتجارب تاريخية متراكمة، وقيم اجتماعية متجذرة في الوعي الجمعي، وقدرة على التكيّف مع واقع سياسي معقد، فرضته تحديات الدولة المركزية والتحولات الإقليمية المتسارعة.

ويكتسب خطاب بن حبريش بعدًا أخلاقيًا وإنسانيًا واضحًا عندما يستعيد، في كلمته التي ألقاها في 20 ديسمبر 2018، واحدة من أكثر المراحل قسوة في تاريخ حضرموت المعاصر. ففي هذا المقطع، يتوقف الخطاب عند مرحلة وصفها بالمريرة، حين استشرى الفساد في ظل النظام السابق، وامتد أثره إلى مختلف مناحي الحياة، فطال الأرض والإنسان، وترافقت معه حملة ممنهجة من التصفيات الجسدية، استهدفت الكوادر العسكرية والمدنية، والمشايخ والعلماء، وخيرة رجال حضرموت. ويشير بن حبريش إلى أن هذه الجرائم جرت في ظل صمت مطبق، بل وتواطؤ من قبل مؤسسات النظام الأمنية والعسكرية، ما أدى إلى خلق حالة عامة من الخوف والرعب داخل المجتمع، كان الهدف منها كسر أي إرادة مقاومة، وردع كل من يفكر في الوقوف بوجه هذا الإرهاب المنظم.

غير أن الخطاب لا يقف عند حدود توصيف المأساة، بل ينتقل إلى إبراز لحظة التحول، ممثلة في المبادرة التي اتخذها المقدم الشهيد سعد بن حبريش، والذي جسّد، بحسب الخطاب، نموذج الشجاعة والمسؤولية الوطنية. فقد بادر، بحسه الوطني وشجاعته المعهودة، إلى مواجهة ذلك الواقع المزري، ودعا أبناء حضرموت إلى التكاتف والوقوف صفًا واحدًا دفاعًا عن كرامتهم وأمنهم، فاتحًا بذلك الباب أمام تشكّل وعي جمعي جديد، يرى في الفعل المنظم والشرعية المجتمعية طريقًا لمواجهة القمع، واستعادة الحقوق.

ومن هنا، يمكن قراءة خطاب الشيخ عمرو بن حبريش بوصفه خطابًا يؤسس لذاكرة جماعية، وفي الوقت ذاته يطرح مشروعًا سياسيًا ذا أبعاد مستقبلية. فهو خطاب يستحضر الألم لا لاستدعائه بذاته، بل لتحويله إلى وعي، ويستعيد التضحيات لا للبكاء عليها، بل لتأكيد أن ما تحقق في حضرموت كان ثمرة تضحيات ورؤية جماعية. وبهذا المعنى، يصبح الخطاب وثيقة سياسية وأخلاقية في آن واحد، تعبّر عن مسار حضرمي يسعى إلى تثبيت حق المجتمع في تقرير شؤونه، وبناء علاقة أكثر عدلًا وتوازنًا مع الدولة، انطلاقًا من قوة الداخل، ووحدة الصف، ووضوح المشروع.

وعلى الرغم من القوة الواضحة التي يتمتع بها خطاب الشيخ عمرو بن حبريش في نقل الأحداث وتحليل مساراتها السياسية والاجتماعية، فإنه يفتح في الوقت ذاته مجالًا واسعًا للنقد والجدل. فقد لاحظ عدد من المتابعين أن بعض مواقف الخطاب تمثل قراءة ذاتية للحقيقة التاريخية، تعكس بطبيعتها موقع القائد ودوره، وما يترتب على ذلك من انحياز مفهوم تجاه أفعال ومواقف الحلف وقوات حماية حضرموت، أو التركيز على النجاحات والإنجازات بوصفها محطات مركزية، مقابل حضور أقل للتحديات أو الإخفاقات. غير أن هذه الذاتية، عند قراءتها في سياقها السياسي، لا تنتقص من القيمة العامة للخطاب، بل تضيف إليه بعدًا إنسانيًا يوضح دوافع الفعل الحضرمي، وخلفيات القرارات المصيرية، كما تكشف عن محاولات الشيخ الدائمة للموازنة بين دوره كقائد قبلي، ومسؤوليته في الحفاظ على المصالح العامة للمجتمع الحضرمي.

يأتي خطاب الشيخ عمرو بن حبريش في مناسبة يوم حضرموت الوطني 20 ديسمبر 2024 ليؤكد من جديد أن هذا اليوم لم يعد مجرد ذكرى رمزية، بل تحوّل إلى محطة سياسية جامعة تُجدد فيها المواقف، وتُعاد صياغة الأولويات، وتُختبر فيها صلابة المشروع الحضرمي في مواجهة التحولات المتسارعة. فالخطاب، في جوهره، يعكس استمرارية المسار أكثر مما

يعلن بداية جديدة، ويؤكد أن ما يجري اليوم هو امتداد طبيعي لتضحيات سابقة، وليس انحرافًا عنها أو قطيعة معها.

حين يؤكد بن حبريش «استمرار مواقف الحلف والتضحية والدفاع عن تلك الأهداف حتى تحقيقها»، فإنه يعيد تثبيت عنصر الالتزام الأخلاقي والسياسي في الخطاب الحضرمي، رابطًا الحاضر بإرث الشهداء، ومؤكدًا أن المبادئ المؤسسة للحلف لا تخضع للمساومة أو التبدل بتغير الظروف. هذه الإحالة إلى «مبدأ الشهداء» لا تأتي بوصفها استدعاءً عاطفيًا فقط، بل كمرجعية سياسية ومعيار حاكم لأي موقف أو قرار، بما يمنح الخطاب شرعية أخلاقية عالية، ويضع أي تراجع محتمل خارج إطار المقبول مجتمعيًا.

وفي الوقت ذاته، يحرص الخطاب على نفي الجمود عن هذا الالتزام، إذ يشير بوضوح إلى أن «مواقف اليوم هي مكملة لما تحقق سابقًا»، وأن الأحداث والظروف تفرض «مستجدات ومتغيرات نواكبها». هنا يظهر البعد البراغماتي في خطاب بن حبريش، حيث لا تُفهم المبادئ بوصفها قوالب جامدة، بل كإطار عام يتحرك داخله الفعل السياسي وفق ما يقتضيه الواقع. هذا التوازن بين الثبات والتكيّف يمنح الخطاب طابعًا ناضجًا، يعترف بتعقيدات المرحلة، ويؤكد في الوقت نفسه عدم التفريط في جوهر القضية.

ويبرز في هذا السياق تركيز واضح على البعد الخدمي والاجتماعي للقضية الحضرمية، حين يشدد الخطاب على «التمسك بما يخدم أبناء حضرموت ويضمن لهم الحلول الكافية الكفيلة بمعالجة كل الإشكاليات التي يعانوا منها». فالحكم الذاتي، كما يقدمه بن حبريش، ليس شعارًا سياسيًا مجردًا، بل وسيلة عملية لمعالجة أزمات ملموسة تتعلق بالأمن، والخدمات، وإدارة الموارد، والعدالة في توزيع الثروة. وبذلك، يتم ربط المشروع السياسي مباشرة باحتياجات الناس اليومية، ما يعزز من شعبيته، ويخرجه من إطار النخبة إلى الفضاء المجتمعي الأوسع.

أما التأكيد على أن الحكم الذاتي «خيار حتمي» تنادي به «كل جماهير حضرموت الكبرى بمختلف أطيافها ومكوناتها»، فيعكس سعي الخطاب إلى تكريس هذا الخيار بوصفه تعبيرًا عن إجماع حضرمي، لا عن موقف فئة أو مكون بعينه. هذه اللغة الجامعة تهدف إلى نزع أي شرعية عن محاولات تصوير المشروع الحضرمي كمطلب جزئي أو إقصائي، وتقديمه بدلًا من ذلك كخيار جامع يعكس الإرادة العامة، ويستند إلى تنوع حضرموت الاجتماعي والسياسي لا إلى تجانسه القسري.

وعلى مستوى أعمق، يكشف الخطاب عن وعي واضح بطبيعة اللحظة السياسية، حيث تتقاطع المطالب المحلية مع تحولات إقليمية وضغوط وطنية معقدة. ومن هنا، فإن التأكيد على مواكبة المتغيرات لا يعني التراجع عن الهدف النهائي، بل إعادة ترتيب الوسائل، واختيار الأدوات الأكثر قدرة على تحقيقه بأقل كلفة ممكنة. هذا الإدراك يضع خطاب بن حبريش في خانة الخطاب السياسي العقلاني، الذي يسعى إلى تحقيق مكاسب استراتيجية طويلة المدى، لا مجرد تسجيل مواقف آنية.

في المحصلة، يعكس خطاب الشيخ عمرو بن حبريش في يوم حضرموت الوطني 2024 رؤية سياسية متماسكة، تقوم على ثلاث ركائز أساسية: الوفاء للتضحيات والمبادئ المؤسسة، والمرونة في التعامل مع المتغيرات، وربط المشروع السياسي بمصالح الناس واحتياجاتهم الفعلية. وهو خطاب يؤكد أن الحكم الذاتي لم يعد مجرد مطلب مؤجل، بل خيارًا يفرض نفسه بقوة الواقع والإرادة الشعبية، ويجعل من يوم حضرموت الوطني محطة لإعادة التأكيد على وحدة الصف، واستمرارية النضال، ووضوح البوصلة نحو مستقبل حضرمي أكثر عدالة وسيادة.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن خطاب بن حبريش لا يقدم نفسه بوصفه رواية تاريخية جامدة، بل خطابًا واعيًا يجمع بين الذاتية والموضوعية في آن واحد، ساعيًا إلى تقديم صورة شاملة لمسار القضية الحضرمية، كما يراها أحد أبرز صانعيها. وهذه الثنائية تمنح الخطاب طابعًا تحليليًا يتجاوز السرد الخطي للأحداث، ليغدو أداة لفهم منطق القيادة، وحدود الخيارات السياسية المتاحة في ظل واقع معقد.

ومن الجوانب اللافتة التي يكشف عنها خطاب بن حبريش ما يمكن وصفه بـ«المسكوت عنه»؛ أي تلك المساحات التي لا تحضر بشكل مباشر في البيانات الرسمية أو الخطابات العامة، لكنها تلوح بين السطور. وتشمل هذه المساحات التحديات الداخلية التي واجهت قيادة الحلف، والتباينات في الرؤى بين الأطراف المختلفة، ومشلكة الأحزاب التي شتت الحضارم، والصعوبات المرتبطة بترجمة مشروع الحكم الذاتي إلى سلطة فعلية على الأرض، والطموح في البدء بسرعة في المرحلة الثانية من حق تقرير المصير الخارجي، فضلًا عن الضغوط الإقليمية والدولية التي أثرت في مسار القرار السياسي الحضرمي دون الإفصاح عنها صراحة. إن وجود هذه الفجوات في الخطاب يمنح الباحثين والقراء فرصة لإعادة قراءة الأحداث ضمن إطار أوسع، وتحليل الأبعاد الخفية للصراع السياسي، بما يعزز الفهم العميق لطبيعة القيادة والظروف التي أحاطت بها.

ويستمر خطاب بن حبريش في رسم هذا المسار عبر توازن دقيق بين التجربة الشخصية والرؤية السياسية العامة. فهو لا يتردد في استحضار اللحظات المفصلية والتجارب المباشرة التي شكّلت وعيه القيادي، ما يضفي على الخطاب قدرًا من المصداقية ويقرّب المتلقي من طبيعة القيادة الحضرمية، وفي الوقت ذاته يقدّم قراءة أوسع للأحداث، مرتبطة بالهوية الحضرمية، وبالشرعية القانونية والسياسية لمطالب الحكم الذاتي، وبالتأثيرات الإقليمية والدولية

في مجريات المشهد. هذا المزج بين الذاتي والعام يجعل الخطاب مادة غنية لفهم التحولات السياسية والاجتماعية في حضرموت، ومرجعًا يمكن الاستفادة منه في الدراسات السياسية والأكاديمية والقانونية.

تكتسب كلمة الشيخ عمرو بن علي بن حبريش العليي، التي ألقاها يوم الخميس 31 يوليو 2025 – في هضبة حضرموت، في حفل تخرج الدفعة الأولى من قوات حماية حضرموت، أهمية استثنائية بوصفها خطابًا تأسيسيًا لمرحلة جديدة في المسار السياسي والأمني الحضرمي. فهي ليست مجرد كلمة احتفالية مرتبطة بمناسبة عسكرية، بل إعلان سياسي واضح المعالم، يعيد تعريف العلاقة بين السلطة والمجتمع، وبين القوة الأمنية والشارع، ويضع أسس نموذج حضرمي خاص لإدارة الأمن والاستقرار.

منذ الجملة المفصلية «حضرموت لن تُخذل»، يضع بن حبريش خطابه في إطار أخلاقي وسياسي جامع، يطمئن المجتمع بأن التضحيات التي بُذلت لن تُهدر، وأن المشروع الحضرمي لن يترك الشارع وحيدًا في مواجهة الأزمات. هذه العبارة تحمل بعدًا رمزيًا عميقًا، إذ تختزل سنوات من المعاناة، والخوف من التهميش، والتجارب المريرة مع غياب الدولة، لتتحول إلى تعهد علني بالانحياز إلى الناس وحماية مصالحهم.

ويبرز في الخطاب تأكيد واضح على حق الشارع في التعبير السلمي عن مطالبه، وهو تأكيد يعكس وعيًا متقدمًا بطبيعة اللحظة الاجتماعية والسياسية. فبن حبريش يميّز بوضوح بين الاحتجاج المشروع بوصفه تعبيرًا عن معاناة حقيقية، وبين التخريب والفوضى بوصفهما ممارسات مرفوضة تهدد السلم الأهلي. هذا التمييز لا يمنح فقط شرعية للاحتجاجات الشعبية، بل يضعها في إطار أخلاقي وقانوني، ويؤسس لعلاقة تكاملية بين قوات حماية حضرموت والمجتمع، قوامها الحماية لا القمع، والدعم لا المواجهة.

وعندما يقول: «سنكون إلى جانب الناس في مطالبهم المشروعة، وسنشاركهم خطوة بخطوة في الدفاع عن لقمة عيشهم وكرامتهم»، فإن الخطاب يتجاوز اللغة الأمنية التقليدية، ليقدّم القوات بوصفها امتدادًا للمجتمع، لا سلطة مفروضة عليه. هنا تتحول «قوات حماية حضرموت» من مجرد تشكيل أمني إلى مشروع اجتماعي – سياسي، يستمد شرعيته من الناس، ويتحرك باسمهم، ويضع كرامتهم المعيشية في صلب مهامه. وهو ما يعكس محاولة واعية لإعادة تعريف مفهوم الأمن، ليشمل الأمن الاقتصادي والاجتماعي، لا الأمن العسكري فقط.

وفي مقطع بالغ الصراحة، يشخّص بن حبريش جوهر الأزمة حين يؤكد أن الاحتجاجات الشعبية هي نتاج مباشر لـ«غياب الدولة الحقيقية». هذا التشخيص لا يكتفي بانتقاد الأداء الحكومي، بل يضع أزمة حضرموت ضمن إطار أوسع لأزمة الدولة، حيث يتراجع حضور المؤسسات، وتتآكل قيمة العملة، ويُترك المواطن وحيدًا في مواجهة الغلاء وتدهور الخدمات. وبهذا، يتحول الخطاب إلى شهادة سياسية على فشل النموذج المركزي في تلبية أبسط احتياجات الناس، ما يمنح المطالب الحضرمية، وعلى رأسها الحكم الذاتي، مبررًا واقعيًا يتجاوز الطرح النظري.

كما يحرص الشيخ على نفي أي طابع فئوي أو عدواني عن قوات حماية حضرموت، مؤكدًا أنها «ليست قوة اعتداء»، بل «مشروع شعبي شرعي». هذا التوصيف يحمل دلالات مهمة، فهو يقطع الطريق أمام محاولات شيطنة هذه القوات أو تصويرها كأداة صراع، ويضعها في موقع الحارس للحقوق والمكتسبات، والحاجز في وجه الفوضى والإرهاب والمخدرات. وبذلك، يتم تقديم القوة الأمنية كعنصر استقرار، لا كعامل توتر، وكجزء من الحل لا من المشكلة.

أما التأكيد على أن هذه الدفعة الأولى تمثل «بداية لمسيرة أمنية جديدة»، فيحمل بعدًا استراتيجيًا يتجاوز اللحظة الراهنة. فالخطاب يؤسس لرؤية طويلة المدى، تقوم على بناء نموذج حضرمي مستقل لإدارة الأمن، قادر على فرض الاستقرار وتهيئة البيئة المناسبة للتنمية. وهذا الربط بين الأمن والتنمية يعكس فهمًا عميقًا لطبيعة التحديات، ويؤكد أن الاستقرار ليس غاية في ذاته، بل شرط أساسي لبناء مستقبل أفضل لحضرموت وأبنائها.

في المحصلة، تمثل كلمة الشيخ عمرو بن حبريش في تخرج أول دفعة لقوات حماية حضرموت خطابًا تاريخيًا بامتياز، لأنها تجمع بين الوضوح السياسي، والالتزام الأخلاقي، والواقعية في تشخيص الأزمة. وهو خطاب يكرّس فكرة أن حضرموت قادرة على حماية نفسها، والانحياز لشعبها، وبناء نموذجها الخاص في ظل غياب الدولة، دون التفريط بحقوق الناس أو الانزلاق إلى الفوضى. ومن هنا، يمكن النظر إلى هذه الكلمة باعتبارها علامة فارقة في مسار المشروع الحضرمي، وإعلانًا عن انتقاله من مرحلة المطالبة إلى مرحلة البناء الفعلي لمؤسساته.

وفي المحصلة، يقدّم خطاب الشيخ عمرو بن حبريش رؤية شاملة لعلاقة الحضارم بتاريخهم وهويتهم وطموحاتهم السياسية، مع إبراز واضح للقدرة على التحليل السياسي والاجتماعي، والتعبير عن الإرادة الجماعية، والوعي بالدور الذي يفترض أن تضطلع به القيادة المحلية. فهو خطاب يجمع بين استدعاء التاريخ وقراءة الحاضر، بين الطموح السياسي وإدراك حدود الواقع، وبين الخطاب التعبوي والتحليل النقدي، ليغدو بذلك نصًا سياسيًا متكاملًا يتيح فهم المشروع الحضرمي من الداخل والخارج، ويفتح المجال لمزيد من البحث والتأمل في مسارات حضرموت ومستقبلها.

الباب السادس

حضرموت المستقبل... الرؤية والسيناريوهات

تفتح حضرموت، من خلال الخطاب السياسي الذي بلوره الشيخ عمرو بن حبريش في سياق الحراك الحضرمي، أفقًا جديدًا في تاريخها المعاصر، أفقًا يسعى إلى تجاوز إرث طويل من التهميش والإدارة المركزية القسرية، نحو تصور متكامل لإقليم قادر على إدارة شؤونه بيد أبنائه، مع الحفاظ على هويته التاريخية، وصون موارده، وضمان استقلالية قراره ضمن توازن عقلاني مع محيطه الوطني والإقليمي. ويتميّز هذا الخطاب بأنه لا يقوم على ردود فعل آنية أو شعارات ظرفية، بل يعكس رؤية تراكمية تشكّلت عبر مسار تاريخي ممتد، استوعب تجارب الإدارة المحلية قبل عام 1967، واستخلص دروس مرحلة الدولة المركزية، ثم أعاد توظيف تجربة حلف قبائل حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع بوصفهما تعبيرين عن نضج اجتماعي وسياسي، وصولًا إلى طرح فكرة بناء مؤسسات محلية قادرة على ممارسة وظائف الدولة على الأرض، بما يشمل البنية الأمنية، والهياكل الإدارية، والقيادة المجتمعية ذات الشرعية الشعبية.

وفي صلب هذا الخطاب، يبرز مفهوم «الدولة المحلية» كما يتصوره بن حبريش، وهو مفهوم لا ينطلق من نزعة انفصالية أو قطيعة مع الكيان الوطني، بل من رؤية عملية لإعادة توزيع السلطة داخل الدولة الواحدة، بما يمنح الإقليم قدرة حقيقية على إدارة شؤونه الداخلية، كمرحلة أولية لاستعادة الوضع القانوني الصحيح لحضرموت واخواتها. فالدولة المحلية، في هذا التصور، هي كيان يمتلك قرارًا اقتصاديًا وأمنيًا وإداريًا مستقلًا نسبيًا، وقادرًا على التفاعل الإيجابي مع الدولة المركزية ومع الفاعلين الإقليميين والدوليين وفق معادلة المصالح المتبادلة، لا التبعية أو الإقصاء. ويقدَّم هذا النموذج بوصفه بديلًا عن المركزية المفرطة التي أثقلت كاهل حضرموت لعقود، وأعاقت قدرتها على استثمار مواردها وتحقيق تنمية متوازنة. ومن هنا،

يرتبط خطاب الدولة المحلية ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم الحوكمة الرشيدة [80]، والعدالة الاجتماعية، واستدامة التنمية، وبناء مؤسسات فاعلة تقوم على الكفاءة والشفافية والمساءلة، بما يضمن تحويل السلطة من عبء سياسي إلى أداة خدمة عامة [81].

وعند الانتقال إلى مستوى الفرص والتحديات، يكشف خطاب بن حبريش عن وعي واضح بتعقيدات الواقع، إذ يقرّ بأن المشروع الحضرمي يستند إلى قاعدة اجتماعية واسعة تضم القبائل، والنخب المدنية، والأطر السياسية، والقوى الأمنية المحلية، وهو ما يمنحه قدرة فعلية على تثبيت مشروع الحكم الذاتي وتحويله من مطلب نظري إلى ممارسة مؤسسية. كما يعكس الخطاب إدراكًا لأهمية البعد الإقليمي والدولي، حيث يُنظر إلى الدعم الخارجي، سواء من دول الجوار أو من المجتمع الدولي، بوصفه عامل تعزيز للشرعية والاستقرار، لا كبديل عن الإرادة المحلية. غير أن هذا الطرح لا يغفل حجم التحديات، سواء تلك المرتبطة بمواقف السلطة المركزية، أو بتباين حسابات بعض القوى الإقليمية، فضلًا عن التحديات الاقتصادية والأمنية التي تفرض على المشروع الحضرمي ضرورة امتلاك تخطيط استراتيجي مرن، وقدرة عالية على إدارة الموارد، والحفاظ على التوازن بين الطموح السياسي والقيود الواقعية المفروضة بفعل السياق الإقليمي المضطرب .

ومن خلال هذا الخطاب، تتشكل ملامح سيناريوهات متعددة لمستقبل حضرموت السياسي، لا تُطرح على هيئة توقعات جامدة، بل كمسارات مفتوحة تتوقف على طبيعة التفاعل بين الداخل والخارج. فمن جهة، يبرز سيناريو التوسع التدريجي في إدارة الحكم الذاتي، وترسيخ مؤسسات الدولة المحلية بصورة متكاملة، بما يتيح للحضارم حماية مواردهم، وتعزيز

---

[80] - تُعرف بأنها نظام متكامل يجمع بين السياسات، العمليات، والهياكل التنظيمية، والتي يتم من خلالها توجيه وإدارة المؤسسات بفعالية. ومن بين الأهداف الأساسية لهذا النظام تحقيق الكفاءة والعدالة، إضافة إلى ضمان الشفافية في عملية اتخاذ القرارات وإدارة الموارد. علاوة على ذلك، يعتمد هذا النظام على توزيع واضح ودقيق للمسؤوليات بين الأطراف المختلفة، مما يعزز التعاون والتناغم داخل المؤسسة. (اكاديمية مهارات التخطيط الاستراتيجي).

[81] - اكاديمية مهارات التخطيط الاستراتيجي ، 2024/11/18

سيادتهم الداخلية، مع الحفاظ على علاقات تعاونية مع الدولة المركزية. ومن جهة أخرى، لا يستبعد الخطاب إمكانية مواجهة تحديات مفاجئة على المستويات الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية، وهو ما يستدعي قدرة دائمة على التكيف، وسرعة في الاستجابة، وضمان استمرار الالتفاف الشعبي حول المشروع الحضرمي باعتباره الضامن الحقيقي لاستمراريته ونجاحه.

وتقدم هذه الرؤية ايضا تصورًا مركبًا لمستقبل حضرموت، يقوم على قراءة واقعية للبيئة السياسية والاجتماعية والجغرافية التي تتحرك ضمنها المحافظة، ويبتعد عن الطروحات العاطفية أو القفزات غير المحسوبة. هذه الرؤية تنطلق من إدراك عميق لتعقيدات الواقع الحضرمي، حيث تتداخل البنية القبلية مع الاعتبارات الاقتصادية، وتتشابك المطالب المحلية مع موازين القوى العسكرية والسياسية، إضافة إلى الحضور القوي للعوامل الإقليمية والدولية التي لا يمكن تجاوزها أو تجاهل تأثيرها في أي مشروع سياسي ناشئ. لذلك فإن مستقبل حضرموت، كما يُقدَّم في هذا الفصل، لا يُبنى على منطق الصدام أو الفرض القسري للوقائع، بل على التدرج العقلاني الذي يسمح بتثبيت ما يتحقق من مكاسب وتحويلها إلى قواعد راسخة يمكن البناء عليها لاحقًا.

ويبرز في هذه الرؤية التركيز على فكرة تراكم الخبرة السياسية والمؤسسية، باعتبارها شرطًا أساسيًا لأي انتقال ناجح من وضع التبعية أو الهشاشة إلى وضع القدرة على إدارة الذات. فالمشروع المستقبلي لحضرموت لا ينفصل عن ضرورة بناء مؤسسات فاعلة قادرة على إدارة الموارد الطبيعية والبشرية، وحفظ الأمن والاستقرار، وتقديم نموذج حكم مقنع لأبناء المجتمع أولًا، وللأطراف الخارجية ثانيًا. ويُفهم من هذا الطرح أن الوعي المجتمعي يلعب دورًا محوريًا، إذ لا يمكن لأي كيان سياسي أن ينجح دون توافق اجتماعي واسع يحميه من الانقسامات الداخلية، ويمنحه شرعية مستمدة من القبول الشعبي لا من القوة وحدها.

كما تعكس الرؤية إدراكًا لحساسية الانفتاح على المحيط الوطني والإقليمي والدولي، حيث يتم التأكيد على أهمية الحوار والتفاعل الإيجابي مع هذه الدوائر، ولكن دون التفريط بالثوابت الحضرمية أو الذوبان في مشاريع لا تراعي الخصوصية التاريخية والثقافية والجغرافية للمنطقة. فالمستقبل هنا ليس حلمًا طوباويًا[82] منفصلًا عن الواقع، بل مشروعًا سياسيًا قابلًا للتحقق إذا ما أُدير بوعي ومسؤولية، واستند إلى فهم دقيق لموازين القوة ولمساحات الحركة المتاحة.

أما على مستوى السيناريوهات المحتملة، فإن السيناريو الأبرز الذي يطرحه الفصل يتمثل في الوصول إلى دولة حضرمية تضم حضرموت والمهرة وسقطرى، بوصفها وحدة جغرافية وتاريخية لها مقومات الاستقلال السياسي والاقتصادي. غير أن هذا الهدف لا يُطرح باعتباره خطوة فورية أو قطيعة مفاجئة مع الواقع القائم، بل كمسار متدرج يبدأ بالحكم الذاتي كمرحلة أولى، تُختبر فيها القدرة على الإدارة الذاتية وبناء المؤسسات، ثم يتطور لاحقًا إلى المطالبة بحق تقرير المصير الخارجي [83] وفقًا للمعايير القانونية والسياسية المعترف بها دوليًا. ويكشف هذا الطرح عن نزعة براغماتية واضحة، تراهن على الزمن وعلى حسن إدارة المراحل الانتقالية، بدل الرهان على لحظة حاسمة قد تحمل في طياتها مخاطر كبيرة. وبهذا المعنى، فإن مستقبل حضرموت، كما يصوغه هذا الفصل، هو مسار مفتوح تحكمه الواقعية السياسية، ويستند إلى وعي الذات، والقدرة على التكيف، والسعي الدؤوب لتحويل الطموح إلى واقع ممكن التحقيق.

---

[82] - الموسوعة الحرة - دب المدينة الفاضلة أو الطُوبَاوِيّة أو المِثَالِيّة أو يوتوبيا (باليونانية: οὐ-τοπος) (الطوبى هي مكان خيالي قصي جدا أو المدينة الفاضلة) هي ضرب من التأليف أو الفلسفات التي يتخيل فيها الكاتب الحياة في مجتمع مثالي لا وجود له، مجتمع يزخر بأسباب الراحة والسعادة لكل بني البشر. وإلى هذا المعنى في اليونانية يرجع استخدام المصطلح الذي اشتقه سير توماس مور في رواية «يوتوبيا» utopia وهذه الكلمة الأجنبية لا أصل يونانياً لها، عدا كلمة topos في جذرها، التي تعني المكان، والمقطع الأول U يعني «لا»، أي: لا مكان.. ولعل هذا النوع من التأليف يضرب بجذوره في جمهورية أفلاطون التي تقدم رؤيته في السياسية والحكم، ومن ثم يغلب على أعمال الأدب الطوباوي طابع سياسي حالم بمجتمع فاضل يسعد أهله بلا استثناء. ومن هذا النوع في العربية المدينة الفاضلة للفارابي.

[83] - تقرير المصير والانفصال .. بقلم: د. فيصل عبدالرحمن علي طه " الخميس , يناير 22 2026، سودانايل " "وفي حالة نادرة الحدوث، فإن حق تقرير المصير الخارجي قد ينشأ باتفاق بين الدولة الأم وأحد أجزائها كحل لوضع أو مسألة معينة. وأحدث مثال لذلك هو اتفاقية السلام التي وقُعت في 9 يناير 2005 بين حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. فحسبما ورد في الاتفاقية وفي دستور السودان الانتقالي، فقد اتفق الطرفان على الآتي:

– أن يكون لشعب جنوب السودان الحق في رقابة وحكم شؤون إقليمه والمشاركة بصورة عادلة في الحكومة القومية.
– أن يكون لشعب جنوب السودان الحق في تقرير مصيره عبر استفتاء لتحديد وضعه المستقبلي.
– يكون التصويت في الاستفتاء لتأكيد وحدة السودان باستدامة نظام الحكم الذي أرسته اتفاقية السلام والدستور، أو اختيار الانفصال".

وفي المحصلة النهائية، يعكس خطاب بن حبريش انتقال حضرموت إلى مرحلة جديدة من تاريخها السياسي والاجتماعي، مرحلة تتسم بارتفاع منسوب الوعي الجماعي، وبالقدرة على تحويل المطالب إلى سياسات، والشعارات إلى مؤسسات، والاستقلالية إلى ممارسة مسؤولة داخل إطار الدولة. وهي مرحلة تحمل طموحًا واقعيًا وإرادة تنفيذ، وتطرح حضرموت بوصفها نموذجًا متقدمًا للحكم المحلي الرشيد، وقوة استقرار سياسي واجتماعي، ومركزًا فاعلًا قادرًا على التأثير في الداخل اليمني وفي محيطه الإقليمي على حد سواء.

في جميع الأحوال، يظل حق تقرير المصير مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمقاصده الأساسية، وهي رفع الظلم، وتحقيق العدالة، وصون الكرامة الإنسانية، وليس مجرد إعادة رسم للحدود أو تغيير للأعلام. فحين يُمارس هذا الحق بمعزل عن هذه المقاصد، أو يُختزل في مشروع سلطوي أو فئوي، فإنه يفقد شرعيته الأخلاقية والقانونية، ويتحول من أداة تحرر إلى عامل صراع وعدم استقرار.[84]. ولفك بعض الالتباس ينبغي التأكيد على انة قد نشأ حق تقرير المصير في بيئة فكرية وتاريخية متعددة الروافد، ما يفسر تعدد دلالاته واختلاف استعمالاته عبر المراحل التاريخية المختلفة. فمن الناحية الفكرية، يرتبط هذا الحق ارتباطًا وثيقًا بفكرة السيادة الشعبية التي كرّستها الثورة الفرنسية [85]. وقد أضفى هذا التصور بعدًا جماعيًا على الحق، وجعله أداة لإعادة رسم الخريطة السياسية للقارة الأوروبية، خصوصًا في ظل تفكك الإمبراطوريات التقليدية وصعود الدولة القومية الحديثة [86]. واكتسبَ مفهوم تقرير المصير قوة قانونية كبيرة بإدراجه في ميثاق الأمم المتحدة عام 1951، وهو ما جعله جزءا من القانون الدولي استندت إليه بشكل شبه كامل تقريبا حركات التحرر في بلدان العالم الثالث في نضالها ضد الاستعمار خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين [87].

[84] - المحامي صالح باحتيلي النعماني، التنظيم القانوني لممارسة حق تقرير المصير في حضرموت ، 2025، حضرموت ، ص163
[85] - حسن عبد العزيز، مقال في، مركز جرمون للدراسات المعاصرة 2 سبتمبر 2020م.
[86] - - د. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة (دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة) الدار الجامعية 2006 ص307.
[87] - موقع قناة الجزيرة الاخباري، تقرير المصير 2015/11/30

الخاتمة

تكشف القراءة المتأنية لخطاب الشيخ عمر بن حبريش العليي، في ضوء الأطر التاريخية والسياسية التي تناولها هذا الكتاب، أن حضرموت لم تعد مجرد هامش جغرافي في الدولة اليمنية، بل باتت فاعلًا سياسيًا يمتلك خطابًا متماسكًا، ومشروعًا واضح المعالم، وقاعدة اجتماعية واسعة تسعى إلى إعادة تعريف موقع الإقليم داخل الدولة أو خارجها. فقد أظهر هذا الخطاب قدرة لافتة على الربط بين المظلومية التاريخية والرؤية المستقبلية، وبين المطالب الحقوقية وبناء المؤسسات، وهو ما منح مشروع الحكم الذاتي بعدًا عمليًا يتجاوز الطرح النظري.

وفي الوقت ذاته، بيّنت القراءة النقدية أن هذا الخطاب، على الرغم من قوته التمثيلية، يواجه تحديات مركبة، تتصل بطبيعة الدولة اليمنية، وبحساسية التوازنات الإقليمية، وبإشكاليات الانتقال من الخطاب إلى الممارسة المؤسسية. فالحكم الذاتي، بوصفه مشروعًا سياسيًا، لا ينجح فقط بامتلاكه الشرعية الشعبية، بل بقدرته على إدارة التعقيدات القانونية، والأمنية، والاقتصادية، وعلى إنتاج نموذج حكم قادر على الاستمرار في بيئة إقليمية مضطربة.

وتشير السيناريوهات التي تناولها الكتاب إلى أن مستقبل حضرموت سيظل مرهونًا بقدرتها على الحفاظ على تماسكها الاجتماعي، وعلى إدارة علاقتها مع محيطها اليمني والإقليمي بعقلانية سياسية، دون التفريط بخصوصيتها أو الوقوع في فخ العزلة. فحضرموت، كما يعكس خطاب بن حبريش، لا تسعى إلى القطيعة بقدر ما تسعى إلى شراكة جديدة تقوم على الندية والاعتراف بالخصوصية، وهو ما يجعل مشروعها مفتوحًا على أكثر من مسار، وفق موازين القوى ومتغيرات الواقع.

وفي المحصلة، يمكن القول إن خطاب الشيخ بن حبريش يمثل لحظة وعي سياسي حضرمي متقدم، لحظة تنتقل فيها حضرموت من موقع رد الفعل إلى موقع الفعل، ومن منطق الشكوى إلى منطق المشروع. ويأمل هذا الكتاب أن يكون إسهامًا علميًا في توثيق هذه اللحظة وتحليلها، وأن يفتح المجال أمام دراسات لاحقة تتناول التجربة الحضرمية بوصفها نموذجًا جديرًا بالدراسة في سياق البحث عن صيغ جديدة للحكم المحلي والعدالة السياسية في المجتمعات المتعددة داخل الدولة الواحدة.

المراجع

- د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر ،2007م
- حسن عبد العزيز، مقال في، مركز جرمون للدراسات المعاصرة 2 سبتمبر 2020م.
- د. مثنى فائق، د. فرح ضياء، السياسات العامة والحكومات المحلية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2020
- د. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الاردن 2004م
- سامي فوزي، الحكم الرشيد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م، ص31
- د. محمد عثمان الخشت، الموسوعة السياسية للشباب، المجتمع المدني والدولة، نهضة مصر للطباعة والنشر 2007م، ص9
- د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر ،2007م .
- حسن عبد العزيز، مقال في، مركز جرمون للدراسات المعاصرة 2 سبتمبر 2020م.
- د. محمد الهماوندي، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية والإدارية والسياسية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990م.
- د. نديم البيطار، حدود الهوية القومية، دار الوحدة، 1982م.

* دستور الجمهورية اليمنية والجريدة الرسمية
- قانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000م. وتعديلاته لسنة 2008م.
- اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم 299 لسنة 2000م
- اللائحة المالية للسلطة المحلية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم 24 لسنة 2001م.
- وزارة الإدارة المحلية، الرؤية الاستراتيجية للحكم المحلي، صنعاء، مطابع التوجيه المعنوي، 2008م.
- الجريدة الرسمية العدد (23) لسنة 2008م بشأن تمديد مدة المجالس المحلية القائمة أربع سنوات
-مشروع الاستراتيجية الوطنية للجكم الذاتي 2015-صادر عن وزارة الإدارة المحلية.
- قانون الانتخابات العامة والاستفتاء.
- المقالات العلمية:
- مقالة "أهمية الحكم الذاتي في تعزيز التنمية" من مجلة الإدارة العامة.
- مقالة "التحديات التي تواجه الحكم الذاتي في الدول العربية" من مجلة السياسة العامة.
* المواقع الإلكترونية:
- موقع وزارة الإدارة المحلية.
- الموسوعة الحرة
- مجلة الشؤون القانونية والإدارية
- موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حول التنمية المحلية.
- مركز بروكنجز.
- مجلة الشؤون المحلية.
- مجلة الشؤون القانونية والإدارية.
- البنك الافريقي للتنمية.
- موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حول التنمية المحلية.

قراءة في خطاب الشيخ عمرو بن حبريش العليي

وكيل أول محافظة حضرموت، رئيس حلف قبائل حضرموت، رئيس مؤتمر حضرموت الجامع

فهرس

<u>ملخص الكتاب</u>

يقدّم هذا الكتاب قراءة تحليلية معمّقة في خطاب الشيخ عمرو بن حبريش بوصفه أحد أبرز الخطابات السياسية الحضرمية المعاصرة، والذي شكّل على مدى سنوات إطارًا ناظمًا للفعل السياسي والاجتماعي والأمني في حضرموت. وينطلق الكتاب من فرضية أساسية مفادها أن خطاب بن حبريش لا يمكن اختزاله في كونه خطابًا مناسباتيًا أو ردّ فعل ظرفي، بل هو مشروع سياسي متكامل يعكس وعيًا جمعيًا، وتجربة قيادية تشكّلت في ظل غياب الدولة المركزية وتنامي التحديات المحلية والإقليمية.

يركّز الكتاب على أن خطاب بن حبريش يستمد قوته من قدرته على المزج بين الذاكرة التاريخية والتشخيص الواقعي للأزمات الراهنة، حيث يستحضر المراحل القاسية التي عاشتها حضرموت، من الفساد الممنهج، والتصفيات الجسدية، وتغييب الكوادر، ليجعل من هذه الذاكرة مرجعية أخلاقية وسياسية تفسّر نشوء الحراك الحضرمي ومطالبه. وفي هذا السياق، يُقدَّم مشروع الحكم الذاتي بوصفه نتيجة منطقية لتراكم طويل من التهميش، وليس مطلبًا انفصاليًا أو طارئًا.

كما يتناول الكتاب البعد المؤسسي في خطاب بن حبريش، مبرزًا الدور المحوري لحلف قبائل حضرموت، ومؤتمر حضرموت الجامع، وقوات حماية حضرموت، باعتبارها أدوات تنظيمية شرعية نشأت من المجتمع ولأجله. ويُظهر التحليل كيف أعاد الخطاب تعريف دور القبيلة من كيان اجتماعي تقليدي إلى فاعل سياسي ومؤسسي يسهم في حفظ الأمن، وصياغة القرار، وحماية الحقوق والمكتسبات.

ويولي الكتاب اهتمامًا خاصًا بعلاقة الخطاب بالشارع، حيث يبرز انحياز بن حبريش الصريح لحق المواطنين في التعبير السلمي عن مطالبهم، ورفضه لاستخدام القوة ضد الاحتجاجات المشروعة، مقابل موقف حازم من الفوضى والتخريب. ويُفهم هذا الموقف باعتباره إعادة تعريف لمفهوم الأمن، ليشمل الكرامة المعيشية، والعدالة الاقتصادية، وحماية لقمة العيش، لا مجرد فرض النظام بالقوة.

كما يناقش الكتاب الطبيعة الذاتية لخطاب بن حبريش، وما يثيره ذلك من جدل نقدي، مشيرًا إلى أن هذه الذاتية لا تنتقص من القيمة التحليلية للنص، بل تضيف إليه بعدًا إنسانيًا يفسّر دوافع القرار، ويكشف توازن القائد بين متطلبات القيادة القبلية والمسؤولية العامة. ويتوقف التحليل عند «المسكوت عنه» في الخطاب، مثل التحديات الداخلية، والضغوط الإقليمية، وحدود الممكن السياسي، بوصفها عناصر حاضرة ضمنيًا وتشكل جزءًا من فهم أعمق للمشهد.

ويخلص الكتاب إلى أن خطاب الشيخ عمرو بن حبريش يمثّل نموذجًا لخطاب سياسي محلي ناضج، يجمع بين الثبات على المبادئ والمرونة في الوسائل، وبين الطموح السياسي وإدراك تعقيدات الواقع. وهو خطاب يؤسس لهوية سياسية حضرمية معاصرة، ويطرح الحكم الذاتي كخيار حتمي تفرضه الإرادة الشعبية وفشل النموذج المركزي، مع السعي لبناء مؤسسات أمنية وإدارية قادرة على تحويل الخطاب إلى ممارسة فعلية.

في المحصلة، يؤكد الكتاب أن «قراءة في خطاب الشيخ عمرو بن حبريش» ليست مجرد دراسة لشخصية سياسية، بل محاولة لفهم تجربة حضرموت ذاتها، في علاقتها بالتاريخ والهوية والسلطة والمستقبل، ويفتح الباب أمام دراسات أعمق حول إمكانيات تشكّل نموذج محلي بديل للدولة المركزية في السياق الحالي.

قراءة في خطاب الشيخ عمرو بن حبريش العليي

وكيل أول محافظة حضرموت، رئيس حلف قبائل حضرموت، رئيس مؤتمر حضرموت الجامع

المحامي صالح عبدالله باحتيلي النعماني

محام مترافع امام المحكمة العليا

حضرموت

2026

ملخص الكتاب

يتناول هذا الكتاب قراءة تحليلية معمّقة في خطاب الشيخ عمرو بن حبريش بوصفه أحد أبرز الخطابات السياسية الحضرمية المعاصرة، والذي تشكّل في ظل تحولات سياسية وأمنية واقتصادية معقّدة، وغياب فعلي لمؤسسات الدولة. وينطلق الكتاب من تفكيك الخطاب بوصفه تعبيرًا عن وعي جمعي حضرمي، لا مجرد مواقف ظرفية، حيث يستند إلى الذاكرة التاريخية، ويعكس مسارًا تراكميًا من النضال السياسي والاجتماعي.

يبرز الكتاب كيف أعاد هذا الخطاب تعريف مفاهيم السلطة والأمن والشرعية، من خلال إبراز دور حلف قبائل حضرموت، ومؤتمر حضرموت الجامع، وقوات حماية حضرموت، بوصفها أدوات تنظيمية نشأت من المجتمع ولأجله، وسعت إلى حماية الحقوق والمكتسبات، وترسيخ خيار الحكم الذاتي كحل واقعي وحتمي لمواجهة أزمات التهميش وسوء الإدارة.

كما يسلّط الضوء على علاقة الخطاب بالشارع، وانحيازه لحق التعبير السلمي، وموازنته بين الثبات على المبادئ والمرونة في التعامل مع المتغيرات، مع تناول البعد الذاتي في السرد بوصفه عنصرًا مفسّرًا لطبيعة القرار السياسي. ويقدّم الكتاب في مجمله وثيقة فكرية وسياسية تسهم في فهم التحولات الحضرمية المعاصرة، وتفتح أفقًا للتأمل في مستقبل حضرموت ودور القيادة المحلية في صياغة مشروعها السياسي.

المحامي صالح باحتيلي النعماني
محام مترافع امام المحكمة العليا

